إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية 2011-2013"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:	Atta Abed Ghani Khamis Jazzar	عطا عبد الغني خميس الجزار	**اسم الطالب:**
Date:	2015-11-10	28 محرم، 1437 هـ	**التاريخ:**
Signature:			**التوقيع:**

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

برنامج الدراسات العليا المشترك بين الأكاديمية وجامعة الأقصى

تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية

السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية 2011-2013

The Iranian Policy Towards The Arab Revolutions 2011-2013

إعداد: عطا عبد الغني خميس الجزار

إشراف: د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية

1436هـ-2015م

www.mpa.edu.ps
info@mpa.edu.ps

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **عطا عبد الغني خميس الجزار**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

"السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية 2011-2013"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 20 شوال 1436 هـ، الموافق 2015/08/05 م الساعة الحادية عشر صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر	مشرفاً ورئيساً	.....
أ. د. عبد الناصر محمد سرور	مناقشاً خارجياً	.....
د. أحمد جواد الوادية	مناقشاً داخلياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

فلسطين - غزة - شارع جمال عبد الناصر(الثلاثيني)
دوار الصناعة - بناية رقم 2070/84 ✉ 1421
+970 8 2821838
+970 8 2844470
+970 8 2861245

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ
وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

"صدق الله العظيم"

سورة المجادلة(11)

الإهداء

إلى الشهداء... الأكرم منا جميعا، إلى الأسرى البواسل

إلى روح والدي، إلى والدتي

إلى زوجتي وأبنائي

إلى كل من ساعدني في هذا العمل. . . . مكانكم في القلب، وليس في السطور

شكر و تقدير

الشكر لله أولا و أخيرا وله الفضل و الحمد على إعانته لي على انجاز هذا العمل ثم الشكرِ الجزيل وعظيم الامتنان إلى الأخ **الدكتور/ عدنان أبو عامر** ،الذي أعطاني من وقتهِ وجهدهِ وعلمهِ الشيء الكثير للوصول إلى المستوى العلمي اللائق، وغمرني بتوجيهاتِه ونصائِحه، فوجدت منه كل الدعم والمساندة طيلة فترة الدراسة فجزاه الله عني خير الجزاء.

والشكرُ موصولٌ إلى الذين تفضلا بالموافقةِ على مناقشة دراستي.. كلٍّ من: **الأخ الدكتور/احمد الوادية** النائب الأكاديمي لرئيس أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، **والأخ الدكتور/ عبد النا**صر سرور أستاذ التاريخ والعلوم السياسية بجامعة الأقصى .

كما وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير لرئاسة جامعة الأقصى، وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، ومجلسي البحث العلمي والأكاديمي، ولكافة أعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية الذين لم يدخروا جهداً في الرقي بالأكاديمية نحو الأفضل.

والشكر موصول لكلّ من قدّم لي يد العون في إنجاز هذه الرسالة، خصوصاً مدقق اللغة العربية الأستاذ سامي أبو غالي، ومدقق اللغة الانجليزية الأستاذ/ سامي حسن، والشكر لمراجع الرسالة لغة ونحواً وأسلوباً الدكتور خليل حماد.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى زوجتي الغالية التي طالما سهرت الليالي مشجعة وداعمة وإلى بناتي و أبنائي وإلى إخواني الأعزاء وأصدقائي وكل من مد لي يد العون ولو بكلمة واحدة فلهم مني جميعاً كل الحب والتقدير.

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية 2011–2013 في خمسة فصول؛ حيث ركزت الدراسة على موقف السياسة الإيرانية ، وأبعادها المختلفة والمتعددة من الثورات العربية، وانعكاس مواقفها وأثرها على هذه الثورات، والعلاقة مع الدولة الإيرانية، واستعرضت الدراسة مرتكزات السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية، وكيف تطورت الدولة الإيرانية، وعلاقة تطورها بالمحيط العربي، وجذور الخلاف معه، كما تناولت صناعة السياسة الإيرانية، وخلفياتها، وأبعادها المختلفة، الدينية والمذهبية والقومية والثورية، ثم ناقشت محددات وآليات صناعة السياسية في إيران، كما ناقشت الثورات العربية مستعرضة أسبابها الداخلية والخارجية، والإقليمية، ثم أعطت الدراسة لمحة حول اندلاع الثورات العربية وتطورها، ثم ناقشت الدراسة السياسة الإيرانية تجاه دول الثورات العربية، والسياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية في المشرق العربي، والمغرب العربي، كما أشارت الدراسة إلى السيناريوهات المحتملة لما ستؤول إليه الحالة السياسية في دول الثورات العربية، والتي تتراوح ما بين تزايد النفوذ الإيراني، أو تشكيل حكومات مناهضة لإيران.

اعتمدت الدراسة على توصيف وتحليل المعطيات المتعلقة بمشكلة الدراسة، على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم لدراسة النظام الإيراني وكذلك المنهج الاستقرائي، لمحاولة فهم السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للعلاقات العربية الإيرانية وكذلك منهج المصلحة القومية.

خرجت الدراسة بجملة من النتائج من أهمها: أن إيران تحاول أن تعيد رسم خارطة نفوذها الإقليمي في ضوء تراجع الدور الأمريكي، واستمرار الحالة العربية المترهلة في الوقت الراهن، وعدم وجود قوة إقليمية عربية قادرة على منافسة القوى الإقليمية في دول المحيط الإقليمي(إيران وتركيا وإسرائيل)، وستعمل السياسات الإقليمية و العالمية المتناحرة على تفتيت المنطقة إلى فسيفساء متعددة التوجهات على أسس مذهبية وطائفية وقومية، مما سيشكل حاجزاً أمام النفوذ الإيراني، ورغم ذلك فإن إيران تظل دولة مهمة في الإقليم لا يمكن تجاهل دورها.

قدمت الدراسة العديد من التوصيات أبرزها: عدم تجاهل إيران، واستغلال براجماتيتها في بناء علاقة قائمة على المصالح المشتركة، ودراسة أثر الصراع الداخلي فيها على مستقبل العلاقات الإيرانية العربية، وتأثير الصراع بين إيران ودول المحيط الإقليمية على القضايا العربية.

Abstract

The study addressed the Iranian policy towards the Arab revolutions (2011-2013) in five chapters; where the study focused on the Iranian policy position, its various multiple dimensions towards Arab revolutions, the reflection of their positions, their impact on these revolutions ,and the relationship with the Iranian state, the study discussed Iranian political foundations towards the Arab states, the development of Iranian state ,the relationship of Iranian evolution and Arab, and the roots of Arab Iranian dispute, then described the Iranian policy-making and backgrounds: religious, sectarian, nationalist and revolutionary, and then discussed the determinants, and mechanisms of the political industry in Iran, and then discussed the Arab revolutions, reviewing internal, external and regional causes, and then the study gave an overview about Arab revolutions, and their evolution. after that the study explore Iranian-Arab relations before the Arab revolutions, and the Iranian policy towards the Arab revolutions in Arab countries, and the study pointed out the possible scenarios of what will occur to the political situation in the Arab countries after revolutions, which range from the growing influence of Iran, or the formation of anti- Iran government.

The researcher studied the problem and characterized the data and analyzed it based on the descriptive analytical method, and used the systems approach to study the Iranian regime, as well as the inductive approach to understand the future scenarios projected Arab-Iranian relations, as well as the approach to the national interest. among the important study results: that Iran is trying to redraw the regional influence map in the light of the decline of the American role, and the continuation of the flabby Arab situation at the moment, and the absence of an Arab regional power that able to compete with the regional powers in the region (Iran, Turkey and Israel), rival regional and global policies will work to break up the region into multiple orientations mosaic on doctrinal, sectarian and nationalist grounds, which will be a barrier to Iranian influence, but Iran will continue important state in the region and its role cannot to be ignore. The study made several recommendations including: not to ignore Iran, and the exploitation of Pragmatic in building a relationship based on common interests, and also study the impact of the internal Iranian conflict the future of the Arab-Iranian relations, and the impact of the conflict between Iran and the important regional countries on the and Arab issues.

فهرست المحتويات

البيان	الصفحة
الآية	ب
الإهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
الملخص	ج
Abstract	ح
فهرس المحتويات	خ
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
أولا: المقدمة	2
ثانيا: مشكلة الدراسة	3
ثالثا: مبررات الدراسة	4
خامسا: أهداف الدراسة	4
رابعا: أهمية الدراسة	4
سادسا: منهج الدراسة	5
سابعا: حدود الدراسة	6
ثامنا: معوقات الدراسة	6
تاسعا: تعريف المصطلحات	6
عاشرا: الدراسات السابقة	7
الفصل الثاني: مرتكزات السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية	15
المبحث الأول: أثر الجغرافيا والتاريخ الإيراني في المحيط العربي	16
المطلب الأول: المكانة الإقليمية للدولة الإيرانية	17
المطلب الثاني: أثر التاريخ الإيراني في المحيط العربي	20

المبحث الثاني: تطور علاقات إيران بالمحيط العربي (تأصيل تاريخي)	22
المطلب الأول: الأصول المذهبية للخلاف السياسي مع المحيط العربي.	23
المطلب الثاني: الخلاف لأسباب سياسية مع المحيط العربي	52
الفصل الثالث: السياسة الإيرانية وانعكاسها على القضايا العربية	31
المبحث الأول: أثر الخلفية الدينية للسياسة الإيرانية على الدول العربية.	32
المطلب الأول: البعد المذهبي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات العربية الإيرانية	33
المطلب الثاني: أثر الفقه الشيعي على القرار السياسي الإيراني الخارجي تجاه المنطقة العربية	36
المبحث الثاني: صناعة السياسية الخارجية الإيرانية وتداعياتها على المنطقة العربية	41
المطلب الأول: أثر محددات صناعة السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات العربية	42
المطلب الثاني: أثر آلية صناعة السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات مع العالم العربي السني	45
الفصل الرابع: الثورات العربية 2011 (الأسباب والتطورات)	58
المبحث الأول: أسباب الثورات العربية	58
المطلب الأول: الأسباب الداخلية للثورات العربية	58
المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للثورات العربية	67
المبحث الثاني: لمحة عن الثورات العربية	69
المطلب الأول: ثورات شمال أفريقيا: تونس، ليبيا، مصر	70
المطلب الثاني: ثورات المشرق العربي: سوريا، البحرين، اليمن	78
الفصل الخامس: السياسة الإيرانية تجاه دول الثورات العربية	82
المبحث الأول: السياسة الإيرانية قبل الثورات العربية	83
المطلب الأول: السياسة الإيرانية تجاه دول المشرق العربي	84
المطلب الثاني: السياسة الإيرانية تجاه دول المغرب العربي	106
المبحث الثاني: السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية	129
المطلب الأول: السياسة الإيرانية تجاه ثورات المشرق العربي	130

المطلب الثاني: السياسة الإيرانية تجاه ثورات شمال أفريقيا	133
خاتمة الدراسة و توصياتها	140
التوصيات	142
المراجع	143

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أولا: المقدمة

ثانيا: مشكلة الدراسة

ثالثا: مبررات الدراسة

رابعا: أهمية الدراسة

خامسا: أهداف الدراسة

سادسا: منهج الدراسة

سابعا: حدود الدراسة

ثامنا: ومعوقاتها

تاسعا: تعريف المصطلحات

عاشرا: الدراسات السابقة

أولاً) المقدمة

تمثل إيران دولة محورية رئيسة في الدائرة الحضارية الإسلامية وفق معايير الموقع الاستراتيجي، وحجم الموارد الطبيعية والبشرية والقدرات العسكرية والاقتصادية؛ فضلاً عن توجهاتها الأيديولوجية والسياسية.

باتت السياسة الإيرانية من العوامل المهمة ذات الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على واقع الإقليم العربي الإسلامي ومستقبله، خاصة في ظلّ التحديات الهائلة القائمة والمحتملة التي يتعرض لها العالم الإسلامي من داخله أو خارجه؛ حيث اتسمت العلاقة بين إيران والعالم العربي بالصراع القومي والمذهبي، وسنين طويلة من الحرب والدمار.

احتلّت السياسة الإيرانية في المنطقة العربية مساحة كبيرة من النقاش في مواقع متعددة من العالم، فالنظام الملكي الذي قاد إيران ستة عقود كان محورًا لذلك الجدل والتساؤلات، لا سيما حول ماهية ما تريده من المنطقة، والدور الذي تريده لنفسها في الإقليم، واخُتتمت الفترة الملكية بإعلان انتهاء النظام الذي عُرف "بشرطي المنطقة".

ولعل طبيعة النظام السياسي الإيراني بعد الثورة الإسلامية – الذي تميز عن سائر النظم السياسية العالمية بميزة دستورية فريدة، وهي وجود مؤسسة اسمها "الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى "تتربع على قمة هرم السلطة، ويخولها الدستور الإيراني صلاحيات واسعة– لعب دورًا في طرح كثير من التساؤلات حول سياستها الخارجية في الإقليم، وإن بقيت موضوعاً بارزاً للجدل السياسي.

سارت السياسات الإيرانية (حسب الباحثين) في اتجاهات مختلفة فيما يتعلق بطبيعتها، ومستقبل علاقاتها العربية، فمنها من اعتبر خيار التعاون الإيراني– العربي أحد السيناريوهات المهمة التي يجب أن تشكل أحد الخيارات في العلاقة مع إيران، بينما شكك عدد من الباحثين في النوايا الإيرانية معتبراً أنها قائمة على العنصرية الفارسية والمذهبية الشيعية، ولا مجال للتغيير، وفي خضم هذا الجدل أتى الحراك العربي المعروف بثورات الربيع"، ليضع السياسة الإيرانية على مفترق طرق، ففي الوقت الذي أيدت فيه إيران الثورتين التونسية والمصرية، ودعمت الحراك الشعبي في البحرين، فإنها دعمت النظام السوري، ولم يكن موقفها واضحاً من حكم الإخوان المسلمين في مصر.

وبسبب التقارب المكاني والروابط الدينية والتاريخية مع إيران، فإن المحيط العربي معرض لتأثيرات السياسة الخارجية الإيرانية؛ لذلك سيكون التركيز في هذه الدراسة على تفاعلات تلك السياسة مع المحيط العربي، ومآلاتها ودورها في تحديد مكانة إيران، وسيناريوهات الربح والخسارة من جرّاء تلك السياسات.

هدفت الدراسة لرصد السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية، وتحليل أهم المحددات الحاكمة لها، والعوامل المؤثرة فيها، وتتبع أهم القضايا التي تتمحور حولها، والملامح الأساسية لاتجاهات تطورها سواء في شكل تعاوني أم تنافسي أم صراع.

كما ناقشت الدراسة – التي تغطي في حدودها الفترة بين عامي (2011–2013) – أيضا القضايا والتساؤلات حول الآفاق المستقبلية للسياسة الإيرانية في ضوء التطورات والتفاعلات مع العالم العربي .

ثانياً) مشكلة الدراسة :

تعتبر إيران أحد أبرز الفواعل السياسة المحيطة بالمنطقة العربية، وتقوم سياستها على أساس ما تراه مصالح وطنية يتم معالجتها ضمن واقع النظام العالمي المعاصر، وتنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على واقع المنطقة العربية ومستقبلها.

في الوقت نفسه شهد العالم العربي خلال فترة الدراسة (2011–2013) العديد من التحديات التي عصفت به، ويرتبط بعضها بتدخل العديد من القوى، لا سيما الإقليمية، ومنها إيران، وتضارب مصالحها وأهدافها مع العالم العربي، وما قد يترتب عليه من نتائج وآثار بعيدة المدى على استقرار المنطقة وأمنها ومستقبلها .

وتتمثل مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: ما توجهات السياسة الإيرانية نحو الثورات العربية؟

ويتفرع عنها الأسئلة التالية:

1. ما مرتكزات السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية ؟
2. ما واقع السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية ؟
3. ما المحددات الحاكمة للسياسة الإيرانية الخارجية تجاه ثورات الربيع العربي ؟
4. ما الملامح الأساسية لاتجاهات تطور السياسة الإيرانية الخارجية تجاه الثورات العربية ؟
5. ما الآفاق المستقبلية للسياسة الإيرانية الخارجية تجاه العالم العربي في ضوء التغيرات الإقليمية ؟

ثالثاً) <u>مبررات الدراسة</u> :

1- أهمية إيران في المنطقة، كونها من أهم القوى الإقليمية الفاعلة ، وشكلت على مدار التاريخ القديم والحديث والمعاصر عنصراً أساسياً في الفواعل السياسية.

2- الترابط المكاني: فقد أثرت سياسة إيران بشكل مباشر على الأمن القومي العربي، مما يجعل دراستها في غاية الأهمية، خصوصاً أن بعض الثورات العربية تأثرت بشكل مباشر بها.

3- تعيش المنطقة العربية فوضى تلعب بها القوى الدولية والإقليمية دوراً بارزاً وملحوظاً، مما نتج عنه تفجر للصراع الذي بدأ يأخذ أبعاداً دينية طائفية ومذهبية، وتتهم إيران بتأجيجه.

رابعاً) <u>أهداف الدراسة :</u>

تهدف الدراسة لتحقيق ما يلي:

1- تحليل طبيعة السياسة الإيرانية بدراسة أهم المحددات الحاكمة لها في ضوء الثورات العربية.

2- رصد أهم القضايا التي تتمحور حولها السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية.

3- التعرف إلى الملامح الأساسية لاتجاهات السياسة الإيرانية ، سواء بشكلها التعاوني أم التنافسي ، أم الصراع مع الدول العربية في ضوء الثورات الأخيرة.

4- دراسة الآفاق المستقبلية لتأثير السياسة الإيرانية على القضايا العربية في ضوء الثورات العربية من ناحية، والتحولات الإقليمية.

5- إضافة مادة بحثية للمكتبة العربية حول العلاقات العربية الإيرانية بعد الحراك العربي ستكون متاحة للباحثين والقرَّاء العرب.

خامساً) <u>أهمية الدراسة :</u>

تكمن أهمة الدراسة في محاولتها للوصول إلى الأمور التالية:

1- تعريف القارئ العربي بمضمون السياسة الإيرانية واتجاهاتها في ضوء الثورات العربية.

2- تعريف القارئ العربي بالمحددات الحاكمة للسياسة الإيرانية وانعكاساتها على المنطقة العربية في ضوء التحولات الإقليمية.

3- تزويد المكتبة العربية بمادة بحثية حول الآفاق المستقبلية لطبيعة الدور السياسي لإيران، كونها أحد الفواعل الرئيسة في الإقليم العربي الإسلامي، والنتائج المتوقعة لهذه الآفاق.

سادساً) منهج الدراسة :

استخدم القارئ المناهج التالية لمعالجة مشكلة الدراسة والإجابة على أسئلتها:

1- **المنهج الوصفي التحليلي:** لوصف وتحديد السياسة الإيرانية فيما يتعلق بالثورات العربية ، ومعرفة مكوناتها الداخلية ، واستعراضها بشكل واضح وملموس، ثم عرض خصائصها وأبعادها من خلال تحليل البيانات للوصول للعوامل المتحكمة فيها وساهمت بتشكيلها، واستخلاص نتائج يمكن الاستفادة منها.

2- **منهج تحليل النظم:** لدراسة النظام السياسي الإيراني .

3- **المنهج الاستقرائي:** الذي يسهم بفهم السيناريوهات المستقبلية لسياسة إيران تجاه الثورات العربية.

4- **منهج المصلحة الوطنية:** كركيزة تنطلق من خلالها السياسة الخارجية الإيرانية.

*** أدوات الدراسة:**

استخدم الباحث أداة تحليل المضمون لتعامل مع الوثائق والتصريحات السياسية.

إجراءات الدراسة: اتبع الباحث الخطوات التالية:

- الاطلاع على الكتب والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وجمع البيانات اللازمة.
- جمع ما يمكن من تصريحات سياسية ومقابلات صحفية وتحليلات سياسية متعلقة بموضوع الدراسة، لتحليل مضمونها، والوصول لحقائق مرتبطة بموضوع الدراسة.
- رصد نتائج الدراسة ومن ثم التوصيات.

سابعاً: حدود الدراسة

- **الحد الزماني:** تغطي الدراسة في حدودها السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية خلال الفترة من(2011-2013م).
- **الحد الموضوعي:** اقتصر تناول الموضوع على دراسة السياسة الإيرانية ، وكيف تؤثر على القضايا العربية في ضوء تحولات الربيع العربي.

ثامناً: معوقات الدراسة :

1. صعوبة الوصول للمعلومة من مصادرها الأصلية، بسبب الإغلاق المفروض على قطاع غزة .
2. صعوبة ترجمة المراجع الأصلية من اللغة الفارسية الأم إلى العربية.
3. صعوبة التواصل مع الساسة الإيرانيين.

وقد حاول الباحث الحد من أثر هذه العقبات من خلال استخدام وسائل التواصل الحديثة.

تاسعاً: تعريف المصطلحات :

السياسة الإيرانية: المقصود هو السياسة الخارجية الإيرانية.

الثورات العربية: الثورات التي تفجرت في الدول العربية عام 2011، وبدأت في تونس، ثم مصر، ثم ليبيا واليمن وسوريا والبحرين.

السياسة الخارجية: برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي، وطبقاً لهذا التعريف فإن السياسة الخارجية تنصرف إلى مجموعة أساسية من الأبعاد هي الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية (سليم،1998: 12).

القوة الإقليمية: عرف الكونسورتيوم الأوروبي للبحث السياسي القوة الإقليمية بأنها"دولة تنتمي لإقليم جغرافي محدد وتهيمن عليه اقتصادياً وعسكرياً، ولديها القدرة على ممارسة نفوذ مهيمن في الإقليم ونفوذ معتبر على المستوى الدولي، كما يكون لديها الرغبة في استخدام مصادر القوة، ويقر جيرانها بها كقائد للإقليم"، أما

المعهد الألماني للدراسات الإقليمية والعالمية فقد عرَّفها بأنها"جزء من إقليم محدد ولها ذاتية خاصة وتعتقد بأنها قوة إقليمية، وتمارس نفوذاً واضحاً في كل الإقليم استناداً لمنظورها الأيديولوجي، وتتمتع بتفوق عسكري وسكاني وأيديولوجي على غيرها، ويرى المعهد أن هذه الدولة هي التي تحدد أجندة الأمن الإقليمي بدرجة كبيرة وتقر لها الدول الكبرى وبقية دول الإقليم بهذا الدور(عبد الحي، 2009: 3).

العلاقات الإيرانية العربية قبل الثورات العربية: هي العلاقات الناشئة بين الدولة الإيرانية والدول العربية بعدم قيام الثورة الإسلامية في إيران وحتى قيام الثورات العربية.

عدم الاستقرار السياسي: إن عدم الاستقرار السياسي هو من أكثر الظواهر ً شيوعا، وخطورة في البلدان النامية؛ فهو قد يضيق ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومي؛ بمعنى يقتصر فقط على التغيرات السريعة المتتابعة في عناصر السلطة الحاكمة، وقد يتسع ليشمل أيضا عدم الاستقرار المؤسسي: بمعنى التحولات السريعة في الإطار المؤسسي للدولة من شكل معني إلى نقيضه، على سبيل المثال: من الملكية إلى الجمهورية، ومن شكل المدني إلى الحكم العسكري. وقد يزداد المفهوم اتساعاً ليشمل الصور المختلفة للعنف السياسي من أعمال شغب وتظاهرات واضطرابات وحروب أهلية وحركات انفصالية. (الجزار،2013: 116).

عاشراً: <u>الدراسات السابقة:</u>

- **الدراسات العربية:**

1- أبو عمران(2013): السياسة الخارجية الإيرانية تجاه حركة حماس.

بحثت الدراسة تطور العلاقة بين إيران وحركة حماس بعد عام 2006، فور إعلان إيران تأييدها ودعمها للحركة وحكومتها في غزة، وناقشت العلاقة بعد التطورات الإقليمية، خاصة عقب الموقف المتباين من الثورة السورية، وختمت باستعراض السيناريوهات المحتملة على المستوى الإقليمي والدولي، وتأثيرها على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه حماس، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج أساسي للبحث، واستنتجت الدراسة أن الدعم الإيراني ضروري للمقاومة الفلسطينية لاستمرار مقاومة إسرائيل، وأن حماس رأت أن عودة العلاقة مع إيران ضرورة بعد سقوط حكم الرئيس مرسي، وبسبب

التغيرات الإقليمية، وأوصى الباحث بدراسة الدعم الإيراني لحماس في حرب إسرائيل على غزة عام 2012م والذي قدر الباحث بأنه يعكس التوجه الحقيقي لإيران تجاه حركة حماس.

2- حلس، كمال(2013): أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية المصرية (2005-2012).

ناقشت الدراسة طبيعة العلاقات المصرية الإيرانية خلال فترة حكم أحمدي نجاد، وجاءت في خمسة فصول، وتطرقت الدراسة لبيئة النظام السياسي الإيراني الداخلية والعوامل السياسية الخارجية المؤثرة فيه، وناقشت الدراسة كيف شكل الغزو الأمريكي للعراق 2003 منعطفاً كبيراً على العلاقات المصرية الإيرانية، كما ناقشت الدراسة كيف أثَّر الصراع الإقليمي في فلسطين ولبنان على اتساع الفجوة السياسية بين إيران ومصر، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن تعارض حاجات الأمن للوحدات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وتناقض القيم والغايات بين شعوبها أدى إلى بروز علاقات غير مستقرة ذات طبيعة صراعية تنافسية، وأن العلاقات الإيرانية المصرية طيلة العقود الماضية تراوح بين القطيعة السياسية والتحسن الطفيف، ولم تشهد في العقود الأخيرة أي انفراجة حقيقية، وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات الخاصة بالجانبين الإيراني والمصري لتطوير العلاقة بينها نحو الأفضل، وكان أهمها بناء علاقات بين البلدين قائمة على أساس الاحترام المتبادل والتعاون المشترك الذي يخدم الشعبين الإيراني والمصري، واعتمدت الدراسةعلى عدة مناهج منها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ومنهج تحليل النظم.

3-أبو شعير، فرح (2013): محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة .

ناقشت الدراسة الدور الإيراني المحتمل، ومحددات العلاقة مع مصر بعد الثورة، وأثر القضايا العربية على مستقبل العلاقات المصرية الإيرانية ، كما استعرضت الدراسة مصر الجديدة (بعد سقوط مبارك) في الإدراك الإيراني، وارتأى الباحث أن أي تحسن للعلاقات المصرية الإيرانية سيأتي على حساب الدور الإقليمي لدول الخليج- خصوصا السعودية- كما رأى الباحث أن استعادة مصر لدورها العربي والإقليمي في حال استقلال قرارها وتخلصها من الهيمنة الأمريكية والمعاهدات الإسرائيلية، سيسهم في إضعاف إسرائيل وسيقدم هدايا بالجملة لإيران ، لكن الباحث لا يستبعد العلاقات التصادمية بين نموذجي الإسلام السياسي في مصر وإيران، وخلصت الدراسة إلى بعض السيناريوهات، متوقعة عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران مع الاتفاق

على خطوط حمراء تشكّل إطاراً عاماً يوضح حدود العلاقات، ويضبط مسارها بشكل يرضي الجانبين، وهنا لن يكون التقارب الإيراني المصري خصمًا من رصيد العلاقات القوية بين مصر ودول الخليج، وقد استخدم الباحث منهج دراسة الحالة.

4-أبو سعدة، محمد(2012) السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين.

ناقشت هذه الدراسة العلاقات الإيرانية الفلسطينية في مواقفها المتقلبة في سبعة فصول، واستخدم الباحث عدة مناهج بحث، كان أهمها المنهج الوصفي ومنهج تحليل النظم والمنهج التاريخي، ناقشت الدراسة كيف تحول الدعم السياسي إلى القوى الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي) خصوصاً بعد اتفاقية أوسلو، كذلك استعرضت الدراسة تطور العلاقة مع حركات المقامة الإسلامية في فلسطين بعد الربيع العربي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان أبرزها أن الشعب الإيراني لازال مهتما بدعم الفلسطينيين، وأن إسرائيل اعتبرت نفسها الخاسر الأكبر من نجاح الثورة الإيرانية وأنه لا تراجع على المستوى القريب في العلاقات بين إيران والقوى الإسلامية في فلسطين، وأن إسرائيل وأمريكا ستسعى للحد من الدور الإيراني الإقليمي، وأوصت الدراسة بضرورة عدم التدخل في الشئون الداخلية لدول الجوار، وضرورة المحافظة على علاقة طيبة مع إيران، وأوصت بأن لا تبني حركتا الجهاد الإسلامي وحماس على علاقات أبدية مع إيران.

5-الجرابعة، رجائي (2012): الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي في الشرق الأوسط .

هدفت الدراسة لمعرفة الأثر الاستراتيجي الإيراني تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الواقعة بين (1979-2011م)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ؛ حيث ناقشت الدراسة الفكر الاستراتيجي والسلوك السياسي الإيراني تجاه الأمن العربي وخلصت إلى أن الفكر الاستراتيجي الإيراني، وسلوكها السياسي تجاه الأمن القومي العربي متكاملان، ومنبثقان من القومية الإيرانية والعقيدة المذهبية ، ولا يستند على مفهوم الشراكة الفعلية مع دول المنطقة، بيد أن الجانب العربي لا يرتكز على قاعدة دينية وقومية، ويفتقر إلى استراتيجية أمنية مشتركة ، بل يعتمد على أطروحات متعددة لدول متناقضة، وكانت أبرز النتائج انه سيظل لإيران دورٌ بارزٌ في المنطقة وسيظل تركيز العالم عليها كبيراً ، وأن إيران ستستمر في دعم الجماعات الشيعية في الوطن العربي ، وأوصت الدراسة بأنه يجب أن تتوفر للقيادات

العربية الإرادة لمواجهة التهديدات الإيرانية والارتفاع إلى مستوى المسئولية التاريخية في توحيد الموقف العربي.

6-الزويري، محجوب (2012): إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية ومآلاها.

هدفت الدراسة لمناقشة القراءة الإيرانية للثورات العربية، مركزة على الخطاب القادم من طهران، وأثر المشهد السياسي الداخلي على السياسة الخارجية الإيرانية، مستخدمة منهاج دراسة الحالة ، وناقشت الدراسة المواقف المتباينة للحكومة والمعارضة ، ودور السياسة الإيرانية الخارجية الذي حاول نفي صفة الطائفية عن الدولة ، وكذلك ناقشت الدراسة الثورات العربية ومقياس الربح والخسارة ، وتوصلت الدراسة إلى أن إيران تحاول أن تطور موقفها من الثورات العربية عبر علاقتها مع روسيا والصين في إطار إستراتيجية قد تحفف الخسائر التي قد تطالها، وخلصت الدراسة إلى أن الثورات العربية فرضت تحديات جديدة على تلك السياسة، عقب تغير النظرة الإيجابية لإيران، وتبدلها بالنظرة الطائفية، والمذهبية.

7-أبو عامر، عدنان، (2011): النفوذ الإيراني في قطاع غزة – الشواهد والدلالات -.

في هذه الدراسة حاول الباحث الإجابة عن مجموعة من الأسئلة البحثية : لماذا تسعى إيران لامتلاك دور ونفوذ حقيقي في قطاع غزة ؟ وكيف تنظر لهذه المنطقة؟ ومدى تأثير دورها فيها على واقعها الإقليمي والدولي ، وإلى أي حد تدخلت في قطاع غزة لتجييره خدمة لمصلحتها الإستراتيجية ، وما طبيعة دورها في القطاع على مختلف الأصعدة ؟ وأثره الواقعي على العلاقة مع إسرائيل، وقد أجاب على هذه الأسئلة من خلال استخدام المنهاج الوصفي التحليلي لتتبع الدور الإيراني وخلصت الدراسة إلى أن دعم إيران للقوى الفلسطينية كان شاملاً- مالياً وعسكرياً وسياسياً وإعلامياً ومعنوياً – وأنه يأتي في سياق الحسابات الدقيقة للقوة المطلوبة لإدارة الصراع في الإقليم ، كما خلصت إلى أن علاقة إيران مع القوى الرئيسية في قطاع غزة وهي حركة حماس، هي علاقة قائمة على المصلحة ولا يمكن أن يرتقي إلى زواج كاثوليكي.

8-أبو هلال، فراس(2011): إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات .

أوضحت هذه الدراسة المواقف الإيرانية الرسمية، ومواقف التيارين، الإصلاحي والمحافظ، تجاه الثورات والانتفاضات والاحتجاجات العربية الشعبية في تونس ومصر واليمن وليبيا والبحرين وسورية، وتداعيات هذه

المواقف على الوضع الداخلي في إيران ، وعلى علاقات طهران ونفوذها في المنطقة، مستخدمة منهاج دراسة الحالة ، وقد اتفق الإيرانيون عامة على تأييد الثورات الشعبية في مصر وليبيا وتونس والبحرين، ولكن التيار الإصلاحي اختلف في قراءته لأسباب ونتائج هذه الثورات، عن القراءة التي تبناها النظام والتيار المحافظ . وبينما تبنت إيران الرسمية موقف نظام الرئيس الأسد تجاه الانتفاضة الشعبية السورية ، رأى الإصلاحيّون في هذا الموقف نفاقا وازدواجية في المعايير، وخلصت الدراسة إلى أن إيران كسبت من انتصار الثورة المصرية ، ولكنها خسرت جراء مواقفها من الأحداث في البحرين وسورية.

9-مطر، **علاء(٢٠٠٩):** "السياسة الإيرانية تجاه مصر(١٩٨٩ -2005)

تناولت هذه الدراسة محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر في الفترة ما بين الأعوام١٩٨٩-٢٠٠٥، وركزت الدراسة على محدد العلاقات الأمريكية الإيرانية وبعض القضايا الإقليمية وتأثير ذلك على السياسة الخارجية لإيران تجاه مصر، كما تناولت الدراسة العلاقات بين إيران ومصر من خلال دراسة المتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت تداعياتها بالإيجاب والسلب على العلاقات بين البلدين، ومن أهم هذه المتغيرات حرب الخليج الثانية 1991، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، والغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، وفي هذا الإطار قامت الدراسة بتحليل مدى تأثير قضايا أمن الخليج وعلاقة إيران بالحركات الإسلامية، والاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه جمهورية مصر العربية ، واستخدم الباحث منهج تحليل النظم.

- **الدراسات الإنجليزية**

1- تلهامي: (Telhami,2013)

Arab Perspectives on Iran's Role in a Changing Middle East

المنظور العربي للدور الإيراني في الشرق الأوسط المتغير .

ناقشت الدراسة الوضع المعقّد والبيئة الإستراتيجية الناتجة عن الربيع العربي، والمتعلقة بتوجهات العرب بما يخص العلاقة بإيران، ووجود العرب الشيعة في بعض الدول العربية، خصوصاً الخليجية ، وما قد يترتب عليه من حراك بين العرب الشيعة والذي قد يشكل تهديداً للحكومات في هذه الدول، وقارن بين رأي الجمهور والحكومات في المسألة الإيرانية ، ويشير الباحث إلى أن الشعور بالتهديد من إيران

ارتفع لدي الجماهير العربية بعد ثورات الربيع العربي، حيث تشير الاستطلاعات أن الشعور بالتهديد من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية انخفض بينما ارتفع الشعور بالتهديد من إيران بعد ثورات الربيع العربي، ويرى الباحث أن خسارة إيران إثر ثورات الربيع العربي أكبر من ربحها.

2- ويل وآخرون (Will Fulton, Holliday & Sam Wyer 2013):

Iranian Strategy in Syria. إستراتيجية إيران في سورية

ركزت الدراسة على أنواع الدعم الإيراني للنظام السوري خلال الثورة، حيث كان شاملاً ومتكاملاً، ومكلفاً للمحافظة على بقاء الأسد ومصالحها هناك، لأن سقوطه سيضعف قدرتها على ممارسة القوة في الإقليم، وهي تحاول المحافظة على مصالحها الحيوية في حال انهياره، بحيث تحافظ على جزء من سوريا في حال فشلها في السيطرة على كامل البلد، كما أشارت الدراسة إلى دور حزب الله اللبناني في دعم نظام الأسد في سوريا بعد 2012م فقد نظام الأسد السيطرة على الأراضي السورية، لكن الباحث يعتقد بان تدخل حزب الله له حدود من الصعب تعديها عندما تبدأ الحرب تؤثر على علاقة حزب الله مع المكونات اللبنانية، كما أشارت الدراسة إلى تدخل الشيعة العراقيين في المعارك لصالح الأسد مما يؤكد – بحسب رأي الباحث – توسع الحرب الطائفية في المنطقة ، وخلصت الدراسة إلى أن الصراع في سوريا قد قيد التأثير الإيراني في المشرق العربي ، وأن سقوط نظام الأسد سيضعف مقدرة إيران على ممارسة القوة ، وكذلك تحمل إيران هدف استراتيجي يتمثل في الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية من خلال الحفاظ على شريط من الدولة السورية في حال سقوط نظام الأسد.

3-دراسة رجب(Ragab,2012):

Iran's Role Dilemma in the Arab Region after the Arab Revolutions

دور المعضلة الإيرانية في المنطقة العربية بعد الثورات العربية

ركزت الدراسة على الدور الإيراني في المنطقة بعد الربيع العربي، نظراً لما تعانيه من فجوة بين ممارسة دورها ومستوى القبول الإقليمي، كونها تسعى للاعتراف الإقليمي والدولي بدورها في المنطقة كقوة إقليمية عظمى، أو دولة أساسية في الشرق الأوسط ، وناقشت الدراسة سيناريوهات العلاقات المصرية الإيرانية

المتوقعة بين التحالف الإيراني المصري ، أم أن تصبح مصر أكثر عدائية مع إيران عندما تصبح ممثلة للسنة، واستنتجت الدراسة أن لهذه المعضلة بعدان : فقد نشأ الأول إثر احتلال العراق وتعمق من خلال الربيع العربي ، وأما البعد الآخر فنشأ إثر الربيع العربي ، وكذلك فإن الدول العربية والولايات المتحدة لا تعترف بالدور الإيراني، وقد فرض الربيع العربي المزيد من الضغوط على هذا الدور، وطرح المزيد من القيود التي توسع الفجوة بين ممارسات إيران ومستوى الشرعية التي تكسبها، وأوصت الدراسة بأن تقدم إيران تنازلات لدول الخليج ومصر من اجل تقليل حجم المعضلة، وذلك لأن الدور الإقليمي يحدد محلياً ولن يكون للولايات المتحدة الدور المحوري.

4-دراسة تشبن (Chubin 2012):

Iran and the Arab Spring: Ascendancy Frustrated

إيران والربيع العربي: إحباط الصعود

تحدثت الدراسة عن دور وسياسة إيران المثيرة للجدل في الشرق الأوسط، حيث تتغذى على عدم الاستقرار الحاصل في الشرق الأوسط ، وتستغل الغموض في تطوير برنامجها النووي مما يثير قلق جيرانها، ولا يمكن فهم سياستها في الشرق الأوسط إذا فصلناها عن سياستها تجاه الولايات المتحدة ؛ لأن الدول المنخرطة ضمن النفوذ الأمريكي مارست دوراً مهماً في الحد من سلطة ونفوذ إيران، رغم تمكنها قبل الربيع العربي من تعزيز نفوذها الإقليمي، إلا أن الربيع العربي حاصرها، وحدَّ من طموحها، وأصبحت البيئة الإقليمية أكثر عداوة لها ، وأصبح الأعداء أكثر جرأة عليها.

- التعقيب على الدراسات السابقة:

يظهر لنا أن الدراسات العربية حول السياسة الإيرانية عديدة ومتنوعة ، وذلك بسبب التطورات السياسية السريعة التي تمر بها دول الإقليم ، وتأثر الدول العربية بالسياسة الإيرانية ، نظرا للجوار الجغرافي واستمرار تداعيات الحدث السياسي، وكذلك المراجع الأجنبية ؛ لأن موضع البحث يلاقي اهتماماً عربياً ودولياً.

وقد تناولت الدراسات السياسيات الإيرانية وعلاقة إيران بالربيع العربي من جوانب مختلفة ، فيما تعمقت بعض الدراسات في الواقع الإيراني الداخلي – الاجتماعي السياسي – وأثره على العلاقات الإيرانية العربية ، وركزت على مستقبل المعارضة الإيرانية ، بينما ناقشت دراسات أخرى موقف السياسة الخارجية من بعض الدول

العربية خصوصا الدولة المصرية ، وتكاد تجمع الدراسات على أن ثورات الربيع العربي ستسهم في الحد من النفوذ الإيراني ، وأن خسارة إيران الناتجة عن ثورات الربيع العربي أكبر من ربحها.

لكن الدراسات لم تعالج توجه السياسة الإيرانية شكل عام نحو الثورات العربية التي تفجرت أواخر عام 2010، وبداية عام 2011، لذلك تميزت هذه الدراسة بقيام الباحث بالإجابة على الأسئلة الناتجة عن الإشكالات المترتبة على الدور السياسي الإيراني في المنطقة العربية إثر اندلاع الثورات العربية ، وبعد الحراك الكبير في الشارع العربي، وما نتج عنه ، ودراسة جوانب الالتقاء والافتراق بين العرب وإيران إثر الثورات العربية.

وتميزت الدراسة الحالية في تناولها للسياسات الإيرانية بأسلوبها التحليلي لطبيعة العلاقة بينها وبين الدول التي تفجرت فيها الثورات العربية، ومعالجتها لآثارها على المنطقة ، وتمت الاستفادة من الدراسات السابقة في صياغة أسئلة الدراسة وأهدافها، ووضع تصور عام عن فصول الدراسة، وتحديد المناهج التي سيتبعها الباحث.

الفصل الثاني: مرتكزات السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية

المبحث الأول:

أثر الجغرافيا والتاريخ الإيراني في المحيط العربي

المطلب الأول: المكانة الإقليمية للدولة الإيرانية.

المطلب الثاني: أثر التاريخ الإيراني في المحيط العربي

المبحث الثاني:

تطور علاقات إيران بالمحيط العربي (تأصيل تاريخي)

المطلب الأول: الأصول المذهبية للخلاف السياسي مع المحيط العربي.

المطلب الثاني: الخلاف لأسباب سياسية مع المحيط العربي

الفصل الثاني: مرتكزات السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية

منذ مطلع القرن العشرين كانت إيران تعاني من تدخل الدول الكبرى في أدق تفاصيلها، واعتبرت مع نهايته من أكثر الدول المتهمة بالتدخل في شئون الدول الأخرى، خصوصاً المحيط العربي، وحالياً يجتمع العالم ليحدَّ من طموح برنامجها النووي، وتعتبر الحكومة التي انبثقت عن ثورة 1979م هي قلب عملية هذا التغيير (Abrahamian,2008: 1).

إن السياسات التي بلورتها الحكومات الإيرانية المتعاقبة لها الأثر الأساس في صياغة هذه المنحنيات الصاعدة وتجاوز حالة الترهل إلى حالة الصعود، حتى إنَّ البعض يرى أن إيران قوةٌ عظمى في طور الظهور؛ لذلك فإن فهم هذه السياسات ومحاولة التعمق فيها، ودراسة ما ينعكس منها على المتغيرات السياسية في المنطقة العربية أمرٌ في غاية الأهمية لكل المهتمين وصنَّاع القرار في المنطقة العربية.

المبحث الأول) أثر الجغرافيا والتاريخ الإيراني في المحيط العربي:

إن العلاقة بين الأمتين العربية والفارسية لها جذور تاريخية عميقة، فقد سكن الإنسان إيران منذ القديم، وقد جاءها من جنوبي العراق جماعة من السومريين شكلت السكان الأصليين، وإن كانوا قد ذابوا في الهجرات الأخرى إليها، وبخاصة الآرية التي جاءت على شكل موجات من الشمال؛ حيث موطنهم الأصلي، وكان من أهمها: البارثيون والبكتريون وقد أقاموا في الشمال الشرقي، والميديون الذين استقروا في الشمال، والعيلاميون الذين سكنوا الجنوب الغربي، والفرس الذين سكنوا الإقليم الذي عرف بهم ، أو هم قد نسبوا إليه وهو فارس (شاكر،1975: 7).

لذلك فالحضور العربي في إيران عميق عمق التاريخ ويشكل جزءاً أساسياً من النسيج الاجتماعي الايراني.

كذلك، فالتواجد العربي في إيران ليس طارئا بل سبق تأسيس الكيان الإيراني نفسه ، فإيران الحالية ظلت منذ الفتح الإسلامي سنة 642 ، ولمدة سبعة قرون متواصلة وجزءاً من الدولة العربية الإسلامية؛ حيث كانت القبائل العربية تتحرك دون حواجزَ أو عوائقَ جغرافيةٍ أو سياسية ، كما كانت اللغة العربية لقرون طويلة هي لغة السياسة والقانون في مناطق إيران الحالية (المسالمة، 2008: 15).

ولم يُستخدَم اسم إيران في العصر الإسلامي، وإنما استخدِمَت كلمة فارس للدلالة على إيران القديمة ؛ لتدل على عرق تميز بسيطرته على هذه الأرض، وظلت هذه اللفظة مستخدمةً في مختلف الدوائر المحلية

والعالمية، حتى عام 1935م عندما عمم الشاه رضا بهلوي اسم إيران تأكيداً للفكر القومي الذي تزعمه، وتأكيداً لدوره في سلخ إيران عن محيطها الإقليمي والحضاري (السبكي،1999: 88).

المطلب الأول: المكانة الإقليمية للدولة الإيرانية :

عند تقسيم المجتمع الدولي إلى أقاليم جيوسياسية استناداً إلى المتغيرات الجغرافية والروابط التاريخية بين وحدات كلِّ إقليم، نجد نوعاً من التنافس بين دول كل إقليم على من تكون "الدولة المركز"(Core State) في الإقليم ، أي تلك الدولة التي تتحكم بأكبر قدر ممكن من تفاعلات وحدات الإقليم وتوجهاته السياسية والاقتصادية المختلفة ؛ لما في ذلك من نتائج هامة لصالح الدولة التي تقر بها الدول الأخرى – علانية أو ضمنا– كمركزٍ للإقليم؛ وبناءً عليه، فإن المكانة الإقليمية لأية دولة تتحدد بمدى قربها أو بعدها من موقع الدولة المركز ، أو الإقرار بها كقوة إقليمية (عبد الحي،2009: 3).

ذلك يعني أن المكانة الإقليمية لأي دولة ترتبط بشكل مركزي بإقرار الدول الكبرى من ناحية ، ودول الإقليم من ناحية أخرى ، حيث إن التفاعلات الإستراتيجية في الإقليم يجب أن تتشكل بدرجة عالية طبقا لتوجهات الدولة المركز أو القوة الإقليمية.

وعند تطبيق التأصيل النظري السابق على الشرق الأوسط والذي يحتضن العالم العربي وكلاً من إيران وتركيا وباكستان وإسرائيل، فإن ذلك يعني أن العلاقة بين دول الإقليم ستتسم بالمنافسة أو الصراع حتى تستقر وذلك بحسم الشكل الإقليمي للعلاقات الدولية في الإقليم ، وأن أي دولة ستشكل قلب الإقليم ومحوره ستحدد بمدى إقرار دول الإقليم والدول الكبرى بهذه المكانة ، لكن هذا الإقرار هو نتيجة لموازين القوى بين هذه الدولة وبقية دول الإقليم.

استناداً على ما سبق فإن ميزان القوى أمر تحدده ثلاثة أبعاد: (عبد العزيز،2013)

أ– القدرات المادية للدولة (عدد سكانها، مساحتها، قوتها الاقتصادية والعلمية، وقدراتها العسكرية).

ب– القدرات المعنوية للمجتمع (وتتمثل هذه القدرات في درجة التماسك والتجانس الاجتماعي، مستوى وعي المجتمع، الروح المعنوية للمجتمع، نمط الثقافة أو الأيديولوجيا السائدة ، الانفتاح الفكري ، رضا المجتمع عن السلطة).

ج- فن إدارة المتغيرات المادية والمعنوية (ويعني الرشد السياسي في كيفية توظيف المتغيرات المادية أو المعنوية المتاحة لتحقيق إما أكبر قدر من المكاسب أو اقل قدر من الخسائر، سواء عبر المفاوضات أو بناء التحالفات أو استخدام متغيرات القوة المباشرة أو غيرها).

ويلاحظ تميز إيران عن جاراتها العربية في ميزان القوى سواء في القدرات المادية متضمنا السكان والموارد العلمية والقدرات العسكرية ويتوقع أن يبلغ عدد سكان إيران حتى نهاية عام 2015 حوالي 80 مليون نسمة. (مركز سورية للبحث والدراسات،2014) ويقدر عدد القوات الإيرانية540,600 جندياً ، بينما تبلغ قوات دول الخليج مجتمعة 350,000 جندياً ، بالإضافة إلى امتلاك إيران منظومة ضخمة من الصواريخ البلاستية من أجيال شهاب المختلفة ، كما أن إيران تنتج أكثر من 80% من أسلحتها الثقيلة ، وتمتلك عدداً من الغواصات . (المطيري،2011: 62).

كما تُطور إيران أنظمة الصواريخ المضادة للسفن والأهداف البحرية الهامة، وقد عملت على تطوير وتعديل الصاروخ فاتح-110، للوصول لهذه الغاية ، وتصنع أيضاً عدداً من الذخائر والأسلحة الأخرى الخفيفة والثقيلة ، إضافة لأنظمة التوجيه الالكتروني والحرب الالكترونية ، وطائرات الاستطلاع من دون طيار. (مركز سورية للبحث والدراسات،2014).

كذلك القدرات المعنوية التي ارتبطت بالثورة إلى حد كبير وهو المكون الذي حافظ على إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية .

ويميز إيران عن جاراتها العربية خلال العقود الثلاثة الماضية فن إدارة المتغيرات المادية خصوصاً في طبيعة نظام الحكم والعلاقة بين الشعب والحاكم (استقرار البلد).

تزايد التركيز على إيران في ظل ما يسمى بالنهوض الآسيوي(اليابان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، تلتها الصين منذ برنامج التحديثات الأربعة عام 1978، ثمَّ بدأت الهند تزداد بروزاً منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، ثم أخذت إيران تشكل نقطة انتباهٍ للباحثين منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية 1988م)، ولعل بعض الدراسات والتصورات حول إيران تؤكد هذا التوجه ، فقد وصف محرر الشئون الدولية في هيئة الإذاعة البريطانية (جون سيمبسون) إيران بأنها"قوة إقليمية عظمى(Regional Superpower)، بينما يرى باري روبين من مركز المعارف التكاملية في إسرائيل(Interdisciplinary Center) بأن إيران"القوة الإقليمية

العظمى الوحيدة في الشرق الأوسط"، أما لجنة الشئون الخارجية في مجلس العموم البريطاني فرأت أن إيران"قوة عظمى في طور الظهور"(عبد الحي،2009: 4).

هذا وتتمتع إيران بإطلالتها على أهم ثلاثة مسطحات مائية هي الخليج العربي في الجنوب الغربي ، والمحيط الهندي في الجنوب ، وبحر قزوين في الشمال ، وتبلغ مجموع سواحل إيران البحرية 2524كم (الشيباني،2012: 3).

وقد سهل ذلك حركة التواصل الثقافي والتجاري ومن ثم سهل الانتشار المكاني لأنماط العلاقات المختلفة بينها وبين المحيط العربي، وقد منحت السواحل الإيرانية المطلة على خليج عمان والخليج العربي قيمة غير اعتيادية في إعطاء إيران وزناً جيوبولتيكيا" مميزا ، وذلك لأنها في مقدمة العوامل التي تساعد الدولة في بناء قوتها البحرية خاصة إذا ما علمنا أن للخليجين – خليج عمان والخليج العربي– أهمية في ربط عالم المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي، مما سهل لإيران الانفتاح أكثر على العالم ، ولمَا يعتبر إقليم الشرق الأوسط من أهم مصادر الطاقة العالمية، وبمقدور إيران التدخل والتأثير في إمدادات النفط والحركة التجارية ، والحركة الحربية في الخليج العربي ، من خلال موانئها الاستراتيجية، وأهم هذه الموانئ هي: ميناء بندر عباس وبوشهر؛ حيث يمر منهما ما يقارب من90% من صادرات إيران وارداتها(شهاب،2002: 20).

وبناءً على ما سبق فإن مقدرات الدول العربية محكومة (استراتيجياً) بالمتغيرات السياسية في الإقليم خصوصاً السعودية ودول الخليج، ومتأثرة بالقوى الإقليمية المسيطرة.

واستكمالاً لما سبق يعتبر الموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة والدائمة في السياسية الخارجية الإيرانية ومن أكثر مقوماتها ثباتا ، وقد اكتسب موقع إيران أهميةً كبرى بسبب إطلالته وإشرافه على مضيق هرمز وسيطرته على بعض الجزر الموجودة فيه ، وهذا يزيد من أهمية إيران الاستراتيجية ؛ لأن القوة التي تشرف وتسيطر على هذا المضيق تستطيع أن تتحكم في الحياة السياسية والعسكرية والتجارية الداخلة والخارجة من الخليج العربي(الشيباني،2012: 7).

وقد زادت إيران من دورها في الخليج من خلال سيطرتها على الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) 1971م لكنها فتحت باباً لا يمكن إغلاقه من الكراهية والعداء مع العرب.

إضافة إلى ما سبق، فقد أدى ظهور البترول إلى زيادة كبيرة في السمات الإستراتيجية للمنطقة، وأصبح محور تنافس دولي حاد ، فالاحتياطيات النفطية الإيرانية والتي تثير الكثير من الجدل والكثير من التباين في تقديراتها، فهي تتراوح بين 95–130,8 مليار برميل (وهو ما يعادل حوالي 11,6% من الاحتياطي البترولي العالمي)، ويرى بعض الباحثين أن إيران تبالغ في حجم احتياطياتها وفي الكشف المستمر عن احتياطيات جديدة بهدف إغراء الاستثمارات الأجنبية للقدوم إلى إيران (Roger,2006: 5).

يلاحظ أن الجغرافيا جعلت لإيران أهمية إستراتيجية ، وفي نفس الوقت منحتها الفرصة لتصبح دولة ذات وزن جيوبوليتيكي بما امتلكت من مقدرات، ومكنتها من التحكم في منافذ المنطقة خصوصاً الخليج العربي ، وبمعنى آخر ليس لدى إيران أية معضلة في الجيوبوليبكا ، وهي مؤشر من مؤشرات قوة الدولة.

المطلب الثاني: أثر التاريخ الإيراني في المحيط العربي :

يرسم التاريخ مسارَ الأمم (سابقاً) ويحدد توجهاتها المستقبلية، وفي الدراسات السياسية ينظر للتاريخ كمؤشرٍ على التوجهات السياسية المستقبلية للأمم، فصناعة المجال الحيوي عبر التاريخ، وأصول الثقافة السياسية، والنزوع القومي هي مؤشرات مهمة تشير إلى اتجاه البوصلة لدى الأمة الإيرانية.

فتاريخيا برز النزوع القومي واضحاً عندما وحد كورش القبائل ذات الأصول الآرية، كما أدرك الإيرانيون الأوائل مبكراً أهمية امتداد النفوذ الإيراني خارج الأراضي الإيرانية (المجال الحيوي) حيث وسّع قورش الامبراطورية الميدية ، وقد تمكن من هزيمة بابل في 539ق. م، كما أنشأ امبراطورية امتدت من البحر الأبيض المتوسط وغربي آسيا الصغرى إلى أعالي نهر السند، وهو ما يُعرف اليوم بشمال الباكستان، ومن خليج عمان إلى بحر الآرال، كما استطاع قمبيز، ابن قورش، هزيمة المصريين عام 525ق م وتدمير دولة الفراعنة، وبلغت الحضارة الساسانية أوج قمتها في منتصف القرن السادس الميلادي؛ حيث حقق الفرس عددًا من الانتصارات على الرومان وأعادوا احتلال أراضٍ كانت جزءاً من الإمبراطورية الأخمينية. (يحيى،2015: 73) كان الاتجاه غرباً؛ حيث بلاد العرب والحضارات العربية القديمة، والقضاء على كل مصادر التهديد ، ومد النفوذ ونهب الثروة هي سمة العلاقات الدولية في عهد الإمبراطوريات القديمة.

ازداد الإحساس بالعمق القومي والشعور بعلو الجنس الآري، كأهم مكون للشعب الفارسي أثناء الدولة الساسانية، وشكلت الزرادشتية أصلاً هاماً في الثقافة للأمة الإيرانية؛ حيث جسدت فكرة ولادة زرادشت من أمٍ

عذراءَ، وأحاديثه مع الملائكة، وتصوره لثنائية الخير والشر ولكل منهما قوة غيبية تدافع عنها، وأن الصراع بين هذين البعدين هو صراع أبدي ، ولعل طغيان هذه النزعة الصراعية له دور في تعميق النظرة التشاؤمية للتاريخ في الفكر الفارسي، بل ويؤصل لنظرية المؤامرة بغواية إله الشر للإنسان ، وهو الذي يزداد عمقا في مراحل تاريخية لاحقة مع الحقبة الإسلامية (عبد الحي،2009: 7).

وقد أدى ظهور الإسلام في جزيرة العرب إلى نهاية سريعة للأسرة الساسانية في منتصف القرن السابع الميلادي حين فتح المسلمون فارس عام 15هـ، 637م بعد انتصارهم في معركة القادسية، وأصبحت فارس "قسرا" في الدولة الإسلامية، وبذلك بدأ عصر جديد حيث انتشر الإسلام في سائر بلاد فارس وأصبحت إيران جزءاً من الدولة الإسلامية المترامية الأطراف، وحكم الأمويون إيران لمدة 91 سنة، وفي سنة 132 للهجرة تولى العباسيون الحكم على الأراضي الإسلامية ، واستطاعوا السيطرة على أراضي الفرس كجزء من الدولة الإسلامية حتى سنة 250هـ. (أبو ناصر،2007: 33) وبالرغم من انتشار الإسلام واللغة العربية إلا أن الأمة الإيرانية حافظت على لغتها وثقافتها؛ فقد شكلت الجذور الحضارية حواجز حالت دون فقدان الهوية الحضارية.

وقد أسهمت سنة 1501 في تأكيد المفاهيم السابقة، ففي تلك السنة استطاع إسماعيل الصفوي ، والذي ينتسب إلى الشيخ صفي الدين الأردبيلي التركماني من الاستيلاء على تبريز، وأن يكونَ مملكةَ الصفويين، وأن يعلن في مسجدها الجامع بأن المذهب الجعفري هو المذهب الرسمي للمملكة ، وأن يضيف للأذان عبارة " أشهد أن علياً وليُّ الله" (اهويدي،1991: 59).

وبذلك فرض إسماعيل الصفوي بعد أن استولى على تبريز المذهب الجعفري على سكانها ، واضطهد مخالفيه من أهل السنة ، حتى وصل الأمر إلى إخراج الجثث من القبور وحرقها ، ورغم أن معظم سكان تبريز وإيران عموماً من السنة ؛ إلَّا أن الشاه إسماعيل الصفوي ظل موقفه ثابتاً من قضية تشييع تبريز، واستطاع أن يوحد المجتمع سياسياً واجتماعياً إثر التوحيد المذهبي، ومن ثم وسع نفوذ المملكة لتشمل الأناضول والعراق وخرسان (طقوش،2009: 54).

حتى القرن الخامس عشر الميلادي كانت إيران أو بلاد فارس جزءاً متجانساً من الدولة الإسلامية ، ولكن حمل ذلك القرن تحولاتٍ جذريةً اجتماعيةً وسياسيةً أدت إلى متغيراتٍ غاية في الأهمية فقد اظهر استعداد

الأمة الإيرانية لاسترداد دورها كأمة محورية، ويلاحظ أن توحد المجتمع الإيراني حول المذهب الاثنى عشري يعكس حاجة الإيرانيين إلى التمييز وإبراز هويتهم المختلفة وتميزهم عن المحيط العربي، رغم أن العصر الصفوي في حقيقته امتداد لعصور الانحطاط في التاريخ الإسلامي ؛ لذا فإن من بين مفكري الشيعة الكبار من يتبرأ من كل ممارساته، ويميز بين التشيع الصفوي والتشيع العلوي، ومن أبرز هؤلاء الدكتور علي شريعتي الذي ينسب أكثر البدع التي أدخلت على المذهب الشيعي إلى تلك المرحلة، كما يصف التشيع الصفوي بأنه تشيع متغرب(اهويدي،1991: 59).

إلَّا أن هذه الحقبة أسست للدولة الإيرانية الحديثة التي قامت على التميز والانفصال والنزوع القومي الذي كان له الأثر الكبير في رسم الشكل الحالي للدولة والمنطلقات التي شكلت الجذور النفسية للنهوض الحالي.

يلاحظ أن الإيرانيين على مدار التاريخ رسموا حدود دولتهم ونطاقهم الحيوي، ويلاحظ أن الشرخ الاستراتيجي بعد دخول إيران في الإسلام بدأ مع التحول المذهبي لإيران في العهد الصفوي؛ حيث كرس حكام الدولة الصفوية مفهوم الأمة المنفصلة عن المحيط السني، وذات الأمن القومي المنفصل، وهو ما ينسجم مع المكونات الثقافية لدى الأمة الإيرانية، وسيشكل دائما تحدياً مهماً لمستقبل العلاقات الدولية مع المنطقة العربية، وفي نفس الوقت سيشكل الأساس إلى توسيع العلاقات الدولية مع أوروبا وأمريكا على حساب العلاقات مع المحيط العربي.

المبحث الثاني: تطور علاقات إيران بالمحيط العربي (تأصيل تاريخي)

حمل العصر الحديث إلى العالم الإسلامي مفاهيم جديدة، ومن الطبيعي أن تتأثر الشعوب المحتلة بثقافة المحتل، فقد ظهرت القوميات في أوروبا وتأسست الدول الحديثة كحلٍ واكب النهضة الأوروبية كان له دور هام في إرساء حالةٍ من الاستقرار عقب اتفاقية وستفاليا 1648م،(العقابي،2010: 50)، ولكن هذه الثقافة نقلت كمحاولة من الغرب لتكريس التجزئة والتفتيت في العالم الإسلامي، وإثارة النعرات المذهبية والقومية كمصدر لعدم الاستقرار في المنطقة العربية والإسلامية ، ولم تكن وسيلةً لتجاوز حالة الترهل التي كان يمر بها العالم الإسلامي .

المطلب الأول: الأصول المذهبية للخلاف السياسي مع المحيط العربي.

1- خلال فترة الحكم الصفوي:

اتسمت إيران في عهد الصفويين كما الدول في المشرق في ذلك الوقت بالحكم المطلق وهيمنة كاملة للشاه على الأجهزة السياسية والإدارية في الدولة وبالصبغة المذهبية (طقوش،2009: 35).

إن هذا التكوين المتسم بالتفرد على الحياة السياسية والتعصب المذهبي ما كان ليعطي الأولوية لمصلحة البلاد، وأن تبقى القرارات التي تنظم العلاقات الدولية وتشكل السياسات تجاه الدول محصورة في دائرة ضيقة، فلن تعبر عن مصالح إيران الاستراتيجية ، والتي تأتي وفق تعاون إقليمي يسمح بسلم يمكن المنطقة من النهوض ويبني تكتلات سياسية قائمة على تفهم حاجة الآخر ، وليس على المفاهيم المذهبية الحزبية.

ورغم انفتاح إيران في العصر الحديث خصوصاً في عهد الشاه عباس الأول على العالم؛ حيث أصبحت أصفهان ملتقًى تجارياً عالمياً هاماً، فقد شجع الشاه الانفتاح وقدَّم التسهيلات للتجار من جميع أنحاء العالم، وعقد الاتفاقيات التجارية مع الدول الأوروبية خصوصاً بريطانيا، إلا أن العلاقة مع المحيط العربي كانت مختلفة تماما ومبنية على الشك والتنافس(طقوش،2009: 123).

ويؤكد ما سبق، الاصطفاف الصفوي مع أوروبا ليلبيَ احتياجات تكتيكية لإيران تمثلت في تعزيز الإمكانات القتالية على الجبهة الإيرانية العثمانية ؛ حيث غابت الرؤية الإستراتيجية في حاجة الأمة الإسلامية إلى تجاوز أزمة التحدي الغربي المدجج بأدوات الصراع الفكرية والثقافية والحربية.

وفي غيب الدور السياسي العربي السني وقعت إيران الشيعية بين تجمعين سنيين الاوزبك والعثمانيين، وبسبب التعصب المذهبي الذي قامت عليه الدولة الصفوية وجدت نفسها في أتون الحرب الدائرة مع الاوزبك في الشرق، والعثمانيين الأتراك في الغرب، اخذ الصراع شكلاً عقائدياً غذته الرغبة بالتوسع، والطموح السياسي للشاه إسماعيل الصفوي مما أدى إلى تحويل السلطان العثماني سليم الأول إستراتيجية الدولة العثمانية من الغرب إلى الشرق وتكوين حلفٍ عسكريٍ بين الاوزباك والعثمانيين من أجل تصفية الوجود الصفوي (طقوش،2009: 71).

بعد هزيمة إسماعيل الصفوي في معركة (تشالديران) سنة 1514، وسيطرة العثمانيين على العراق والشام ومصر، سيطروا على طرق التجارة البرية، وموانئ البحر المتوسط في الطريق إلى الهند، وحرمان الإيرانيين

من ميزة تجارة الحرير مع أوروبا، وقد حفز ذلك الأوروبيين إلى توسع علاقاتهم مع الصفويين من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية مع البندقية والبرتغاليين والبريطانيين في أحلاف مناهضة للعثمانيين، واستمر نموذج الدولة الأسرية بعد سقوط الدولة الصفوية بفعل هجوم الأفغان سنة 1722م، واحتلالهم العاصمة أصفهان، وعاشت إيران أكثر من نصف قرن في ظل الفوضى والحروب حتى استولى القاجار على السلطة سنة 1795م (هويدي، 1991: 61).

2- خلال فترة الحكم القاجاري:

تشكلت الدولة القاجارية عام 1795 التي ورثت كل مساوئ الدولة الصفوية؛ سواء التبعية للغرب أو الاستبداد الداخلي والتعصب المذهبي، وفي عهدها زاد التدخل الاستعماري وخسرت إيران المزيد من الأراضي والثروات الوطنية، وإثر هزيمة إيران أمام الروس سنة1928، وتوقيع معاهدة "تركمانش" التي كرست الاحتلال الروسي لخمس مقاطعات إيرانية وهي الجمهوريات الآسيوية في الاتحاد السوفيتي السابق(هويدي، 1991: 61).

زاد من وطأة الإحساس بخطر النفوذ الأجنبي وجود نخبة مثقفة جديدة أفرزتها إصلاحات ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه من بعده، تلك النخبة التي أفرزتها المدارس والمعاهد والمكتبات والبعثات التي كونت إنتلجينسيا إيرانية، وأصبحت الإنتجلينسيا الجديدة عصب الطبقة الوسطى الإيرانية، ذات الطموحات الخاصة بها والمتطلعة للسلطة والنفوذ والقوة، لكنها سرعان ما اصطدمت بالبلاط الشاهنشاهي والسلطة الحاكمة (السبكي، 1999: 16)

غابت العلاقات العربية الإيرانية في تلك المرحلة، حتى تندر المراجع التي تتحدث عن تلك العلاقات وقد يعود السبب إلى أن المنطقة العربية في تلك الفترة كانت فاقدة لاستقلالها وكانت الدولة العثمانية هي الدولة المسيطرة سياسياً وعسكرياً في المنطقة الإسلامية ، وكذلك المؤسسات العلمية الدينية كالأزهر كانت فاقدة لتأثيرها.

أسهم رجال الدين بشكل فعال في مقاومة القاجار المستبدين بالإضافة إلى المثقفين، وعمد مجتهدو النجف في العراق الذين شكلوا المرجعية الدينية للشيعة "الاثنى عشرية" في تلك المرحلة إلى التنديد بساسة الدولة، لهذا كانت فرصة رجال الدين الشيعة كبيرة في جمع المواطنين خصوصاً المرجعية في النجف ؛ حيث أوحت

لهم بالثورة سعيا لتحقيق العدالة الاجتماعية، وشاركوا بفاعلية إبان الثورة الدستورية ١٩٠٦ -١٩١١، واستجاب الملك مظفر الدين شاه لمطالب الشعب في الخامس من أغسطس سنة ١٩٠٦، واضطر للتوقيع على وثيقة إنشاء الجمعية الوطنية لإنشاء الدستور، وإن ظل الصراع من أجل إخراجها للنور أكثر من عام بين أغسطس 1906 وحتى أكتوبر 1907(السبكي1999: 18).

يعتبر هذا المكتسب الشعبي الذي شارك فيه رجال الدين الشيعة أول مظاهر التحول الثوري في إيران، وقد حقق الشعب الإيراني هذا الإنجاز في بداية القرن العشرين مما جعله مرتكزاً لكثير من التطورات السياسية في مستقبل الحياة السياسية في إيران وكرس الإثنى عشرية كجزء من القومية الإيرانية.

انفردت بريطانيا بإيران إثر اندلاع الثورة البلشفية وذلك أثناء الحرب العالمية الأولى، وخرجت روسيا من حلبة الصراع الدولي، وبعد أن تمخضت نتائج الحرب العالمية الأولى عن إعلان هزيمة ألمانيا وانهيار الدولة العثمانية وانشغال روسيا بالثورة البلشفية، تقاطعت مصالح الولايات المتحدة وبريطانيا لتأكيد سيطرة الأخيرة على إيران(العلاق،2012).

لكن التقت مصالح الأطراف المختلفة خصوصا بريطانيا على استبدال العرش بزعامة قوية قادرة على نيل احترام شعبها بحيث تقنع شعبها بأهمية قبول العلاقات الفارسية البريطانية، وكان البديل المرشح هو قائد القوزاق الفارسي رضا خان سنة١٩٢١م (السبكي،1999: 25).

المطلب الثاني: الخلاف لأسباب سياسية مع المحيط العربي 0

1- النزوع القومي:

شكل دخول الإسلام إيران سنة632 نقطة تحول كبرى في التاريخ الإيراني، فقد اندمجت إيران قسراً في الكيان السياسي الإسلامي الكبير، ولم تعد لها شخصيتها الذاتية المستقلة، وهو أمر بقي يلح على النخب الإيرانية لاستعادته، وتجلى في التعبير عن ذلك بالتلكؤ الطويل في قبول العقيدة الجديدة ، امتد لأكثر من خمسة قرون بدأت بمعركة القادسية عام 632، فلم تتمكن الدولة الأموية من أسلمة المجتمع إلا بنسبة قليلة، ولم

يسلم نصف المجتمع إلا مع أواسط القرن التاسع الميلادي، واكتمل الأمر في نهاية القرن الحادي عشر(3:Mortaza,1989).

ذلك يعني أنه إذا كانت المقاومة العسكرية قد انهارت أمام الزحف الإسلامي عام 632، فإن المقاومة الثقافية استمرت لأكثر من أربعة قرون، وإذا كانت المقاومة الثقافية قد سلمت بتفوق الثقافة الجديدة فإن جذور الثقافة القديمة توارت في اللاوعي الجمعي لتطل بأنماط جديدة تمتزج مع الثقافة الجديدة عبر تشكيلات مختلفة، وهناك مؤشر له دلالته القوية في البنية الثقافية الإيرانية، فالمتتبع لانتشار الدعوة الإسلامية يلاحظ أن الإسلام واللغة العربية تحركا من الجزيرة العربية نحو شرق الجزيرة وشمالها – إيران والهلال الخصيب ونحو آسيا – وتحرك غربا نحو مصر والمغرب العربي وإفريقيا إلى أن وصل أوروبا، لكن الملفت في ذلك، أن اللغة العربية رافقت الدين غربا، ولم ترافقه شرقا، فانتشرت العربية في مراكش رغم بعدها الهائل، ولم تتمكن من فرض نفسها لغةً أولى في إيران المحاذية للجزيرة العربية ، ورغم أن اللغة العربية تحولت إلى اللغة الأهم والأكثر انتشاراً، لكنها لم تتمكن من طمس الفارسية كما طمست اللغات الأخرى عندما اتجهت غربا، ذلك يعني أن إيران "أسلمت ولم تتعرب" بينما أسلمت مصر وتعربت على سبيل المثال. (عبد الحي2009: 9)

ومن هنا لا بد من الأخذ في الاعتبار أن الإيرانيين تقبلوا العقيدة الجديدة لكنهم تشبثوا بلغتهم الفارسية بكل ما تحمله معاني اللغة من مضامين ثقافية وآليات للتفكير، وقد جسد الإيرانيون تمحورهم حول المكونات الثقافية والقومية في أكثر من حقبة، ولكن العصر الحديث شهد بروز التوجه القومي الصارخ، فقد تم حسم جميع المناطق الخاضعة للدولة الإيرانية لصالح الفارسية ، وسيتضح ذلك جلياً في فترة حكم أسرة بهلوي.

2–فترة حكم أسرة بهلوي: مع نجاح رضا خان بمساعدة بعض القوى الداخلية والخارجية في قيادة انقلاب عسكري ناجح ضد العرش القاجاري في ٢١ فبراير سنة١٩٢١ ، قام باحتلال إمارة عربستان، وضمها إلى إيران نهائياً تحت اسم خوزستان، كما ألغى بهلوي تداول اللغة العربية في المعاملات الرسمية، ومنع الغناء العربي في المقاهي، وأطلق على المحلات العربية أسماء فارسية، واستبدل الملابس العربية بالفارسية(السبكي،1999: 63).

تميز بالفعل عهد بهلوي بطمس هوية القوميات غير الفارسية عموماً، وإذابة هويتهم داخل إطار القومية الفارسية، وانصبت الجهود بشكل أساسي على منطقة عربستان التي تقطنها عناصر عربية ،

وقد أسهم ذلك في انسلاخ إيران من سياقها التاريخي، وإلحاقها بمنظومة الدول الغربية، وفصلها تماما عن جوارها الإقليمي خصوصا العربي، كان ذلك ضمن محاولات رضا بهلوي في تشكيل إيران الحديثة والسيطرة على كافة الموارد المتاحة.

أدى الصراع على النفوذ في إيران أثناء الحرب العالمية الثانية إلى احتلال إيران من قبل الحلفاء، وخلع الشاه نفسه كنتيجة لهذه المتغيرات إلا أن التوجه القومي لم يتغير، وتولى محمد رضا بهلوي العرش سنة 1941م واستمر النهج القومي حيث غاب وإلى حد بعيد أثر رجال الدين في الحياة السياسية(هيكل،1982: 61).

ورغم ما سبق، فلقد تجاوزت أسباب الخلاف بين إيران والدول العربية المسائل المذهبية والقومية وامتدت لأسباب سياسية براجماتية وأيديولوجية متعددة.

3- أسباب أخرى للخلاف السياسي مع المحيط العربي

وقد اجتمعت مجموعة أخرى من الأسباب ذات طابع مختلف، فساهمت في إضفاء حالة من التعقيد والتوتر على العلاقات الإيرانية العربية وهذه الأسباب هي:

أ-الثورة ضد الملكية: فقد التقت الثورتين الاشتراكية العربية في عهد الرئيس عبد الناصر وثورة محمد مصدق في إيران كنموذجين للثورة ضد الملكية وتتميزان باللون اليساري والمعادي للغرب، كان اصطفاف مصر بزعامة عبد الناصر الذي تزعم القومية العربية مع الثورة في إيران أثناء حركة مصدق ضد الشاه التي قامت عام 1951، والتي أطاحت بالعرش الملكي، لكن بعد الإطاحة بمصدق شارك الشاه في حلف بغداد والذي نتج عنه حرب إعلامية بين عبد الناصر والشاه، وتوجت هذه المرحلة بحرب اليمن؛ حيث دخلت مصر في الحرب مع الجمهوريين ضد الملكيين الذين كانت تدعمهم إيران ، وعلى الأثر قطعت العلاقات الرسمية بين إيران ومصر خصوصاً بعد إعلان الشاه اعترافه بإسرائيل عام 1960، حتى أن الشاه وجه أصبع الاتهام لعبد الناصر بأنه وراء أحداث ثورة (15 خرداد) التي انطلقت بسبب اعتقال الخميني (الواردني،1994: 30).

اصدر عبد الناصر توجيهاته بدعم الثوار الإيرانيين، وشمل العون التدريبات العسكرية، كما شمل إقامة إذاعة موجهة ضد إيران، وقد استمرت الاتصالات حتى عام 1967، ثم تراجعت وكان من التهم الموجهة إلى مهدي بازرقان وآية الله طالقاني العمالة لعبد الناصر (الواردني، 1994: 24).

ب- تعارض المصالح : وكذلك تعارضت مصالح الأطراف العربية مع إيران، خصوصاً بعد الثورة فبرغم تحسن العلاقات الإيرانية المصرية في ظل حكم الرئيس السادات إلا أن التحولات السياسية في إيران، والتغير السياسي الجذري بعد ثورة الخميني سنة 1979 أعاد الخلافات العربية الإيرانية إلى الواجهة، خصوصاً مع العراق والسعودية ودول الخليج العربي ومصر، ونتيجة الحرب العراقية الإيرانية دخلت المنطقة في صراع مفتوح، وفي هذه المرحلة لم تكن المذهبية هي الأسباب الحقيقية للصراع ، وإن ظلت وسيلة من الوسائل الهامة التي ارتكزت عليها القوى المتناحرة، فإيران الشيعية والسعودية الوهابية دعمتا الملكية الزيدية في اليمن، بينما دعمت مصر بقيادة عبد الناصر الجمهوريين اليساريين وتمحورت إيران الشيعية وتركيا وباكستان السنيتين وكذلك العراق في حلف بغداد كقوس ضد مصر السنية والنفوذ السوفييتي في المنطقة العربية.

بعد نجاح الثورة الإيرانية سنة 1979، كان الجواب العربي على سياسة إيران لتصدير الثورة عملياً ودامياً، فقد دخل العراق في حرب مدمرة مع إيران ودعمت مصر والسعودية ودول الخليج العراق سياسياً وعسكريا.

أعطى السادات الضوء الأخضر لأجهزة الإعلام لتهاجم إيران وكان الهجوم منصباً على الخميني والثورة دون أن يمس بالمذهب الشيعي، وبالمقابل قامت إيران بالهجوم على السادات دون المس بالمذاهب السنية (الواردني، 1994: 40).

ج- **الصراع على البحرين:** وكذلك الصرع على البحرين، والذي كان و مازال من أكثر مناطق الخلاف العربي الإيراني تعقيداً وثابراً على مستقبل العلاقات العربية الإيرانية، فعندما قررت إنكلترا الانسحاب من منطقة الخليج، قررت إيران أن تخلفها في السيطرة، وتطلعت إلى ضم البحرين إليها، ولكن الاستفتاء الذي جرى في البحرين سنة 1970 حسم الخلاف لصالح دولة البحرين المستقلة، وأعلن قيام دولة البحرين، واضطرت إيران للاعتراف بهذا الاستقلال(شاكر،1975: 70).

عندما اعترضت إيران رسميا سنة 1822 على عقد بريطانيا سلسلة اتفاقيات مع شيوخ البحرين- أولها اتفاقية السلام البحري سنة 1820- على اعتبار أن البحرين تابعة لفارس ، وعليه طالبت الحكومة البريطانية

بنفوذها السياسية على البحرين، فرد وزير الخارجية البريطاني بنفي أي أحقية لفارس على الأرخبيل كله بل على الخليج كله، فرد وزير الخارجية الإيراني بمذكرة تعد مفتاح فهم السياسة الإيرانية قائلا: "إن الشعور السائد لدى جميع الحكومات الفارسية المتعاقبة أن الخليج الفارسي من شط العرب إلى مسقط بجميع أجزائه وموانئه بلا استثناء ينتهي إلى فارس بدليل انه خليج فارسي وليس عربي"(عبد الله،2008: 19).

د-الصراع على النفط: وابرز مثال على هذا النمط من الصراع ما قامت به إيران سنة 1971 من احتلال ثلاث جزر في الخليج العربي وهي: طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى والأخيرة منها تنتج النفط، ولقد كان لهذا الاحتلال صداه الكبير في البلاد العربية كافة، فقطعت العراق علاقاتها السياسية مع إيران، ورفضت إمارة رأس الخيمة الانضمام إلى اتحاد الإمارات العربية إلا إذا قطعت الدولة الجديدة علاقاتها مع إيران ولكن عادت وانضمت إلى الاتحاد(شاكر،1975: 75).

يمكن الإشارة إلى أن الإصرار الإيراني على بقاء احتلالها لهذه الجزر الثلاث بعد مرور أكثر من 44 سنة ينطلق من مفهومها للمجال الحيوي، واستعدادها لاستخدام القوة إذا كانت القوة تحقق لها مصالحها ولو على حساب جيرانها، لازال يهيمن هذا المفهوم على صناع القرار فيها، ويعتبر من أهم محددات سياستها الخارجية.

هـ- الصراع على الأهواز: بالرغم من أن العراق ترى أن سهل الأهواز امتداد طبيعي للسهول العراقية، كما أنه من الناحية البشرية تعيش فيه قبائل عربية، ولذا يجب أن يكون ضمن أرض العراق، وقد أطلق عليه اسم عربستان، وقد قامت حركات في داخل المنطقة تؤيد وجهة النظر العربية وتطالب بالانفصال عن إيران، ولكن إيران لا يمكنها أن تتنازل عن هذا الجزء الحيوي بالنسبة لها وبخاصة أن النفط الذي هو عماد ثروتها يغزر في هذا الجزء، بل إن معظمه يستثمر منها(المسالمة،2008: 30).

تظل هذه القضية من القضايا العالقة والتي تظهر في صورة من الصور وتغذى في أوقات التوتر بين إيران والعراق، ويرض أمن إيران القومي استمرار السيطرة عليها.

من الواضح، أن إيران تمتلك مرتكزات تجعل منها قادرة على المنافسة في صراعها من أجل السيطرة الإقليمية، بل تتفوق على جاراتها العربية فيما تمتلكه من مقومات على المستوى الجيوسياسي ، وكذلك يتضح أن المستقبل بالضرورة لا يحمل بذور علاقات حسن الجوار بين إيران والمحيط العربي، وان أسباب الخلاف

قائمة سواء التاريخية أو الجغرافية أو الأيديولوجية وأن السياسة الخارجية لإيران ستظل تدار وفق محددات الصراع ، ولقد ورثت الدولة الإيرانية الحديثة كل الأسباب التاريخية والجغرافية والأيديولوجية التي شكلت على مدار التاريخ أسباباً للصراع بين الشعوب العربية والشعب الإيراني، وعلى مدار التاريخ شكل الرغبة الجامحة لإيران لتشكيل قوة إقليمية رئسية هاجس الساسة الإيرانيين.

وبناء على ما سبق ولأن فهم طبيعة السياسة الإيرانية سيشكل مدخلا لفهم مستقبل السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية، فإن الفصل القادم سيخصص لدراسة منطلقات، وخلفيات النظام السياسي الإيراني، وكذلك صناعية السياسة الإيرانية.

الفصل الثالث: السياسة الإيرانية وانعكاسها على القضايا العربية

المبحث الأول:

أثر الخلفية الدينية للسياسة الإيرانية على الدول العربية.

المطلب الأول: البعد المذهبي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات العربية الإيرانية

المطلب الثاني: أثر الفقه الشيعي على القرار السياسي الإيراني الخارجي تجاه المنطقة العربية.

المبحث الثاني:

صناعة السياسة الخارجية في إيران وتداعياتها على العلاقات العربية .

المطلب الأول: أثر محددات صناعة السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات العربية .

المطلب الثاني: أثر آلية صناعة السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات مع العالم العربي السني .

الفصل الثالث: السياسة الإيرانية وانعكاسها على القضايا العربية

تدفع البيئة السياسية بمتغيرات تؤثر في عملية صناعة القرار واتجاهاتها، كما تؤثر في أدوار الأطراف الفاعلة، وفي تطور هذه الأدوار من مرحلة إلى أخرى بل من قرار إلى آخر، ويتحرك النظام الإيراني في إطار بيئة سياسية تدفع إليه بيئته بمتغيرات تؤثر في مضمون عملية صنع القرار واتجاهاتها الرئيسية، وفي حالة العلاقات العربية – الإيرانية ، تأثرت هذه العلاقات مباشرة بالتشابك بين الدائرة الإيرانية من جهة، والدوائر العربية من جهة أخرى في الجغرافيا والتاريخ والحضارة والاقتصاد والتركيبة السكانية والثقافة السياسية، فبقدر ما ولَّد التقاطع من مصالحَ واهتماماتٍ تتردد بين التكامل والتنافر، تعددت بالتالي وسائل تحقيقها بين التناسق والصراع.

وفي الوقت نفسه ، وبحكم وقوع إيران وجوارها العربي في منطقة شديدة الحساسية لمصالح القوى الكبرى تأثرت العلاقات العربية– الإيرانية غالباً بشكل مباشر، وأحياناً بشكل غير مباشر، بتطور علاقات القوى الكبرى مع كل من العرب وإيران ائتلافاً واختلافاً ، وأمر آخر مهم هو أن الثورة الإيرانية قامت في محيط عربي يعاني من استمرار التبعية والتخلف الحضاري ، وأنظمة سياسية تعاني من العزلة والتفرد في الحكم ، وفي غياب عنصر الدين وفصام بين الدين والسياسة وقد أوحت الثورة الإيرانية إلى كل المتطلعين إلى الحرية والنهوض، أن الإسلام يمكن أن يشكل للجماهير قارب النجاة الذي يمكن أن تعبر به إلى الحرية والاستقلال والتقدم.

المبحث الأول: أثر الخلفية الدينية للسياسة الإيرانية على الدول العربية.

وجد الشيعة في بروز الجمهورية الإسلامية الجديدة لتحقيق مطالبهم الذي طالما عملوا من أجلها والمتمثلة في (الوجود السياسي المشروع) القائم على المذهب الإثنى عشري في الوسط السني الهائل الذي يحيط بالأمة الإيرانية والذي يحقق التمايز للشعوب الإيرانية.

وينص دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مادته الثانية عشر على أن: (الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري ، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير) (دستور جمهورية إيران الإسلامية،1979: 22).

فمن خلال هذا النص في الدستور الإيراني الحالي تكشف الثورة الإيرانية عن كينونة عقائدية تختلف عن كينونة باقي الأمة الإسلامية التي تدين بدين الأمة السني، والذي يعبر عن غالبية المسلمين في العالم، وذلك رغم أن سمة التنوع هي الغالبة في مجتمع الأمة الإسلامية ؛ حيث ظهرت الفرق والأحزاب الإسلامية المختلفة على مر العصور بشكل متزايد.

ولا يتجاوز الشيعة في العالم الإسلامي (إيران والهند وباكستان) عن 12% من مجمل عدد سكان العالم الإسلامي، بينما يشكل أهل السنة والجماعة عن نسبة لا تقل عن 88% من عدد السكان، لذلك فقد دخلت إيران بعد وضع الدستور الإيراني ذي المنحى الشيعي في مرحلة جدلية تتراوح بين الدمج في الأمة والنبذ عنها(عبد الله، 2008: 10).

وبالرغم من التباين العددي والانتشار الديموغرافي الواسع للمذهب السني إلا أن الدستور الإيراني ومن خلال النصوص عزز الشعور بالانفصال، وأحيانا بالتهديد لدى المحيط السني، وقد فسرت القرارات السياسية وما ترتب عليها من سياسيات على المستوى الخارجي من خلال المنظور نفسه.

المطلب الأول: البعد المذهبي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات العربية الإيرانية .

شاركت كافة القوى الإيرانية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار في صنع الثورة، إلا أن هذا لا يمنع من النظر إلى هذه الثورة من خلال بعدين أساسيين:

البعد الأول هو قيام الدولة الصفوية في إيران، فهي التي أحدثت تلك التغييرات الجذرية في الحضارة الإيرانية فكراً وعملاً ، وهي التي أحلت المذهب الشيعي الجعفري كمذهب رسمي محل المذهب السني وجعلته المنطلق الأساس للبناء الحضاري فيها واستلهام الخلفية التاريخية للمذهب الشيعي في التفكير والتصرف حيث أعلنت الثورة عن اتخاذ نفس المسلك في محاولة لإحياء ذلك الفكر بكل أبعاده واتجاهاته ومنطقه في الحكم وبناء الحضارة، أما البعد الثاني فهو أزمة تأميم البترول في إيران منذ سنة1951، وما صاحبها من أحداث وخاصة أحداث الخامس من حزيران، وضرب علماء الدين، فإن وضع إيران في تلك الفترة (داخلياً وخارجياً) هو الذي وجه فكر الشاه ودفعه للمضي في الطريق الذي قاده إلى هذه النهاية، على أن هذا البعد الثاني كان في حد ذاته مقدمة لأحداث الثورة، فبالرغم

مما ساد إيران من هدوء واستقرار خلال الأعوام التي تلت أحداث تأميم البترول، إلا أنه كان الهدوء الذي يسبق العاصفة، فإذا كان البعد الأول يمثل منطلقاً معنوياً للفكر الثوري، فإن البعد الثاني يمثل بداية حقيقية لأحداث أدت إلى انهيار النظام الملكي الحاكم وقيام الثورة الإسلامية (عبد العزيز،2013).

وفي سياق هذا المطلب سيتم توضيح ما يلي:

أولا) فلسفة الثورة:

عند دراسة فكر الخمينى قائد الثورة الإيرانية يجب التركيز على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي: فكرة الحكومة الإسلامية – ومبدأ الحياد – والأممية الدينية، فهذه المفاهيم ارتبطت بقضايا أعم وأشمل، ولكن كان دائماً هناك تناقض بين ما تراه إيران مصلحة قومية لها والتزامها الأيديولوجي بخط الخمينى قائد الثورة ، و تأثرت المنطقة العربية بهذه المنطلقات بشكل مباشر على مدار العقود الثلاثة الماضية (النجار،2011: 20).

1-فكرة الحكومة الإسلامية:

يعتبر الخمينى أن خير الحكومات هي الحكومة الإسلامية، ويرى أن النظام الجمهورى هو أفضل البدائل التي ستوصلنا إلى المحتوى الاجتماعي للنظام السياسي ويحقق تقدم وازدهار المجتمع(عبد الوهاب، 2003).

والحكومة الإسلامية عند الخميني حكومة دستورية ، تعنى التقيد بالأوامر الإلهية والسنة النبوية المطهرة ، وليست النصوص الوضعية ، وبالتالي فالبرلمان هنا يحول شرع الله إلى قواعد وإجراءات وقوانين قابلة للتطبيق ولا يشرع بنفسه، فلا مشرع غير الله – سبحانه وتعالى – وبالتالي فالمشرع هنا هو الله وليس الشعب، أما الأمر الثاني فهو يتعلق بدور الفقهاء في تلك الحكومة حيث إنهم يأتون على رأس تلك الحكومة الإسلامية ، ويتلخص فكر الخمينى في نظرية ولاية الفقيه ومؤداها أن الحكام الحقيقيين هم الفقهاء، وأما السلاطين فهم مجرد عمال لهم (النجار،2011: 20).

أججت ولاية الفقيه الخلافات السياسية، وهو ما تلقفه المحيط السني بالشك والريبة والشعور بالتناقض بين الأمنين القومي العربي والقومي الإيراني، خصوصاً أن الأنظمة العربية عموماً تخوض حرباً ضد الجماعات الإسلامية، والتي تسعى لتشكل بديلاً سياسياً للأنظمة القائمة ، ونجاح الثورة الإيرانية بتشكيل الحكومة الإسلامية كبديل لنظام علماني مدعوم من الولايات المتحدة ، أنعش الجماعات الإسلامية ومدها بالأمل.

2-فكرة الأممية الدينية:

انتقد الخمينى النعرات القومية التي تقسم العالم الإسلامي إلى ترك وأكراد وعرب وفرس، وأرجع إثارتها إلى تآمر القوى العظمى التي لا همَ لها إلا بعث مشاعر العداء والكراهية بين المسلمين، ولكن هذا النقد الحاد الذي وجهه لمفهوم القومية، وتمييزه بينه وبين مفهوم الوطنية، لم يتمتع بانبهار الشخصية القومية الإيرانية، وأهم من ذلك أنه لم يعصم بعض مؤسسات الدولة -خاصة في السنوات المبكرة الثورة -عن التعبير عن شدة مشاعرها القومية ، وقد كانت من أهم أسباب حرب الخليج الأولى(1980-1988) فكرة القومية ومدى معارضة الخمينى لها ، واعتبار العراق دولة داعية لتلك الفكرة ، وقد ميَز الخميني بين الفكرة القومية المثيرة للعداوات بين المسلمين وحب الوطن المثير للحمية في الدفاع عن الأرض (النجار،2011: 21).

رغم رفض القومية كأساس لوحدة الأمة لم تحدد الثورة الإسلام كالمكون الأساس لوحدة الأمة، وإنما حددت المذهب الجعفري كمذهب، وهذا كرس مرة أخرى الشعور بالانفصال مع العالم العربي السني، إن فكرة الأممية على أساس المذهب الشيعي الإثنى عشري، هو مرتكز ثابت من مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية ، ولا زالت الأمة العربية متأثرة من محاولات إيران نشر المذهب، سواء على مستوى الدعم الشعبي كما في البحرين أو على المستوى الرسمي كما في سوريا واليمن.

3-فكرة الحياد:

تبنى الخمينى فكرة الحياد من محتوى إسلامي عبر محددات شرعية هي عدم جواز الخضوع لغير الله – سبحانه وتعالى –أي لا لقوة من شرق أو غرب، وتآمر القوى العظمى على الإسلام كدين وعلى المسلمين كأمة، وهو ما يستوجب ألَّا نسمح لها أن تحكم بلادنا، والحفاظ على الهوية الذي لا يتأتى إلا بمقاومة محاولة مسخها وتحويل المسلمين إلى دمًى وعملاء، والترابط الوثيق بين الدين والسياسة ورفض فصلها كأثر من أثار التبعية للخارج (النجار،2011: 15).

فإن فكرة الحياد تعتبر أيضاً ركيزةً من ركائز السياسة الإيرانية والتي أسهمت في تعاظم استقلال إيران السياسي، لم تنعكس هذه الفكرة على الدول العربية بصورة ايجابية؛ وذلك بسبب طبيعة العلاقات والتحالفات؛ خصوصا أن إيران حاولت توظيفها لتدعم مركزها الإقليمي، وبناء تحالفات تكرس هيمنتها مما أدى إلى تأجيج الصراع على النفوذ في الإقليم.

المطلب الثاني: أثر الفقه الشيعي على القرار السياسي الإيراني الخارجي تجاه المنطقة العربية :

لقد مر التشيع بثلاث مراحل منذ نشأته أثارت كثيراً من الجدل في الفكر والفقه ، ففي المرحلة الأولى اجتمعت القيادة السياسية والإمامة في شخص الإمام علي- رضي الله عنه –، وانتهت هذه المرحلة باستشهاد الحسين بن علي في معركة كربلاء الشهيرة سنة 61هـ، وهنا انفصلت الزعامة السياسية بينما استمرت الإمامة الدينية لدى الشيعة في شخص علي زين العابدين بن الحسين وفي ذريته من بعده حتى اختفاء الإمام الثاني عشر-محمد المهدي –، وفي المرحلة الثالثة أي في (غيبة الإمام) فقد الشيعة الرمزين الزعامة السياسية والدينية، ومع استمرار ولاء الشيعة لعقيدة الإمامة ظهر كثير من الجدل من يتولى قيادة الشيعة وهل يمكن أن تقوم للشيعة دولة أم لا، لقد كان للإجابة عن هذا السؤال انعكاس خطير على واقع الشيعة الإثنى عشرية، وفي نفس الوقت كان للإجابة عليه مداخل لم تغب السياسة عنها بل لعبت السياسية والسياسيون دوراً بارزاً في رسم معالم ليس الشيعة فحسب وإنما المنطقة بشكل عام(هويدي،1991: 77).

تميزت علاقة آل البيت بتراث رافض للسلطة القائمة وإن تراوحت مواقف الأئمة، فبينما عاش علي زين العابدين وابنه محمد الباقر – الإمامين الرابع والخامس للشيعة الأمامية – حياة العباد الزهاد بعيداً عن الخطر الشديد المهدد لحياة المناهضين للسلطة فقد ثار زيد بن علي بن الحسين على أخيه محمد الباقر وعلى سلطان الدولة الأموية هشام بن عبد الملك وقاتل حتى قتل سنة 122هـ، وكذلك فرغ جعفر الصادق بن محمد الباقر نفسه للعلم والعبادة ، ووضع أصول المذهب، ولم يثبت عنه أن تعرض للخلافة قط ، وكان يرى الإمامة روحية علمية وليس من دورها السياسة والمادة ، أما الإمام السابع موسى بن جعفر(الكاظم) فكان رجلاً مسالماً ، وتلاه ابنه علي بن موسى(الرضا) وقد اشتغل بالعلم كجده وأبيه وقد اشتهر عنه علاقته بالتصوف ، وتلا الرضا ابنه محمد (الجواد) والذي توفي مبكراً في الخامسة والعشرين ، وجاء بعده ابنه الهادي ؛ والذي اشتهر عنه انه كان معظم الوقت سجين داره حتى يتجنب أذى بني العباس ، وبعد وفاته تولى ابنه الحسن العسكري الذي تولى الإمامة وكان عمره عشرين سنة توفي بعد ستة سنوات من موت أبيه ، ولم يبرز له دور في أي اتجاه ، أما آخر الأئمة الإثنى عشر فهو محمد بن الحسن العسكري (المهدي) والذي ولد سنة 255هـ ولم يره أحد في غيبته الصغرى عندما كان له أربعة نواب ، أو في غيبته الكبرى التي بدأت بوفاة آخر وكلائه علي بن محمد السمري سنة 329هـ(الكاتب، 1998: 44).

لم تشكل الثورة أو التمرد أياً من سمات المرحلة الثانية من التاريخ الشيعي رغم أنها لم تتسم بالاستسلام للأوضاع القائمة، فالمصادر التاريخية تشير إلى أن أكثر أئمة آل البيت كانوا يعتبرون خلفاء تلك الأزمنة مغتصبين لحق آل البيت في الإمامة (اهويدي،1991: 77).

وهذا يعني أن موقف أئمة آل البيت كانت ضد الخروج على الحاكم وضد الثورة عليه في منهج الإثنى عشرية ، وهو ما يفهم من سيرة الأئمة بعد الحسين بن علي –رضي الله عنهما –، ويتضح أن هذه السمة غلبت على صناع القرار لدى الشيعة الإثنى عشرية حتى منتصف القرن السادس عشر وظهور الدولة الصفوية.

فالسنة –التي تمثلها الأغلبية العربية في الدول العربية– هيمنت لعقود طويلة على الأقلية الشيعية ، والذين عاشوا كجزء من الأمة وليسوا منفصلين عنها، ولكن بروز الدولة الصفوية شكل أول بروز لدولة حزبية في

إيران، والتي بدأت تتعامل مع الدول السنية وخصوصا الدولة العثمانية التي تبعت لها الأمة العربية ، كندٍّ وبدأت تبنى علاقات دولية مرتكزة على المذهبية كأداةٍ أساسيةٍ لتوجيه الصراع و تأجيجه.

أولاً) الفقه السياسي الشيعي في العصر الحديث :

مع ظهور الحركة الصفوية بدأ التنظير السياسي للمذهب يأخذ شكلاً أكثر وضوحاً ؛ حيث تعتبر الشيعة الإثنى عشرية أن معارضة الطغيان الاستبدادي تمثل العنصر الجوهري للخصائص السياسية في المذهب الشيعي ؛ لأنها الجزء الأساسي من تعريفهم الشامل للإمامة نظراً لأن الإثني عشرية تؤمن تماماً بأن كامل الحكم الشرعي يعود للإمام وحده الذي يتمتع بالحماية الإلهية من الخطأ والخطيئة ، وباختفاء الإمام الثاني عشر– محمد المهدي– عن الأنظار عام ٨٧٤ م، اختفى من العالم إمكان ممارسة السلطة بشكل مشروع ، ومن ثم أصبحت الدولة الزمنية ذات طبيعة اغتصابيه في نظر فقهاء الشيعة . (السبكي، 1999: 19)

ولدت في المرحلة الصفوية أيضاً فكرة الدعوة إلى وجود المؤسسة الدينية الشيعية المستقلة عن الدولة ، وفي منتصف القرن السابع عشر كانت المرجعية أو القيادة الدينية قد تبلورت واستقرت في أصفهان، وظهر عدد من الفقهاء الكبار الذين تبنوا الدعوة إلى ضرورة ممارسة دور أكبر في توجيه المجتمع، ليس فقط في النواحي العقدية والثقافية ولكن في النواحي السياسية أيضاً ومع سقوط الدولة الصفوية سنة 1722م كان للفقهاء سلطان مستقل(طقوش، 2009: 34).

شكلت فتوى التبغ للمرجع الشيعي الكبير الميرزا محمد حسن الشيرازي مواجهة خطيرة ، وهامة بين المؤسسة الدينية والشاه ناصر الدين القاجاري ، فقد وقع الشاه مع "الميجور تالبوت" امتيازاً أعطى بموجبه حق استثمار التبغ لمدة 50 عاما، وذلك مقابل 19 ألف حنيه إسترليني للحكومة الإيرانية ، وربع أرباح الشركة سنويا، أدى ذلك إلى انفجار غضب الجماهير، ودعا الفقهاء إلى مقاومة امتياز التبغ مقاومة مسلحة ، حيث أصدر الميرازا الشيرازي في عام 1891م فتواه التاريخية التي قال فيها: " التدخين الآن حرام ، وبمثابة محاربة لإمام الزمان (الغائب)" وعلى الإثر تسابقت الجماهير في جمع التبغ وإحراقه والتزم الشعب 55 يوماً بعدم تعاطي التبغ وأغلقت محلات بيع التبغ ، فحاول الشاه مقاومة الفتوى حيث قام بإبعاد بعض الفقهاء، ولكن محاولاته باءت بالفشل ولم يجد الشاه مفراً من إلغاء الاتفاقية. (اهويدي،1991: 64)

أظهرت هذه الحادثة كيف أصبح للمرجعيات السياسية أثرٌ بالغٌ في توجيه الرأي العام والمهم في أن المرجعية الدينية كانت مركزة في النجف في العراق.

ازداد نفوذ الإسلاميين حتى وصل الأمر إلى تصفية الشاه ناصر الدين في عام 1896م على أيدي رجال الدين ، عندما قتله أحد تلاميذ الأفغاني بعدة رصاصات أطلقها عليه والذي دفع حياته في نهاية الأمر، بعد اتهامه بسياسة الاستسلام للنفوذ الغربي. (السبكي،1999: 25) في هذه المرحلة، كان للمرجعيات العربية في العراق دورٌ مهمٌ في التأثير على الحياة السياسية في إيران .

ثانيا) الثورة الدستورية وتطور الفقه السياسي الشيعي:

كان الميدان العسكري أول الميادين التي حظيت بالتغيير في ضوء النماذج الأوربية على يد عباس مرا ز، – – حاكم أذربيجان – والابن الأكبر لفتح علي شاه وولي عهده وعندما تولى مراز محمد تقي خان الملقب بأمير كبير منصب الصدارة العظمى في إيران ١٨٤٨م، الذي وصفته المصادر الفارسية والغربية بأن إيران لم تكن قد شهدت مثله خلال ستة قرون من تاريخها الحديث، تبنى فكرة الإصلاح الشامل للأوضاع السائدة في بلاده من خلال عدد من المؤسسات كان من بين أهمها مدرسة دار الفنون ، وكان من بين روَّاد الاتجاه الفكري الإصلاحي الجديد جمال الدين الأفغاني، والذي عدَّه البعض زعيم التحالف الراديكالي – الديني (المشايخي، 2012: 201).

لقد اكتسبت القضية الدستورية ثقلاً خاصاً بعدما وقف إلى جانبها الفقهاء، فقد جاءت مبادرة من المجلس العام للأحرار والذي تكون عام 1902م من بعض الدعاة الإسلاميين مع بعض الشخصيات الوطنية الليبرالية وما لبثت الدعوة أن لقيت تأييداً من قطاعات عديدة من المثقفين، ولكن بحكم موقعهم بين الجماهير، وبحكم موقفهم المعارض للسلطة تصدر الفقهاءُ الدعوةَ الدستورية، وكان في مقدمة هؤلاء ثلاثة من علماء النجف هم: الملا محمد كاظم خرساني، والملا عبد الله مازانداراني، والحاج ميرازا حين خليل طهراني، وشكلت دعواهم المؤيدة للدستور دفعة قوية للحركة الدستورية، ولكن أهم تنظير لهذا الموقف صدر عن الشيخ محمد حسين نائيني (1860–1936)، الذي اصدر كتابه الشهير "تنبيه الأمة وتنزيه الملة"، وهو الكتاب الذي يعدُّ وثيقة نادرةً تعبر عن النظرية السياسية الشيعية، فضلاً عن أنه يعد منذ صدوره وحتى الآن المنطلق الأساس لموقف الأغلبية من فقهاء الشيعة(هويدي،1991: 66).

ثالثا) ولاية الفقيــه:

نظرية ولاية الفقيه ليست رؤية جديدة أضافها الخميني للفقه والفكر الشيعي، إذ تعود جذورها إلى اختفاء الإمام الثاني عشر – محمد المهدي – الأمر الذي طرح تحدياً خطيراً في ذلك الوقت على الفكر الشيعي الذي يستمد مبرر وجوده وعامل تكثيفه ووحدته من وجود الأئمة من سلالة علي وفاطمة – رضي الله عنهما–، فبعد اختفاء الإمام المهدي وجد الشيعة أنفسهم أمام فراغ مرجعي، وكان الحل البسيط والسريع في ذلك الوقت قد تجسد في تعيين أربعة نواب للإمام الغائب، وهي الفترة التي يعبر عنها فيما بعد بالغيبة الصغرى، ولكن الإشكالية عادت لتطرح بشكل أعمق وأخطر بعد وفاة النواب الأربعة للإمام الغائب، وعاش الفكر الشيعي بعدها فراغاً مرجعياً خطيراً وهددته عوامل التشتت والتشرذم والذوبان، وهي ما عبَّر عنها بالغيبة الكبرى، ومن هنا تقدَّم الفقهاء لشغل الموقع الخالي لقيادة الطائفة حيث نجحوا في تصميم نسيج مكَّنهم من الحفاظ على مسيرة المذهب وولاء أتباعه في ظل الغيبة الكبرى فيما أطلق عليه ولاية الفقيه (يوسف،2010 : 10).

فالجمهورية الإسلامية كما حددها الخميني تكون في ظل ولاية الفقيه، لتصبح بذلك السلطة السياسية والدينية في يد الفقيه ، وبما أن الإسلام يشمل الجانب السياسي والروحي فإنه لا يتوقف على الجانب الفقهي فقط ، فجزء كبير من الفقه يتعلق بكل ما هو سياسي واجتماعي ؛ لهذا الغرض جمع الخميني بين السلطتين (أبركان، 2003).

ولكن هناك جدل واسع حول ولاية الفقيه كما يراها الإثنى عشريون، فالكلام على النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي في الغيبة الكبرى هو فرع لثبوت النيابة الخاصة التي ادعاها الوكلاء الأربعة في فترة الغيبة الصغرى وأن القول بذلك ينبنى على القول بوجود وولادة الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري ووجود غيبتين له ، وإذا لم نستطع التأكد من وجود هذا الإمام فان تلك النظرية تتلاشى بالطبع من باب أولى، فالأمة الإيرانية ليس مجمعة على ولاية الفقيه ، ومن ابرز المطالبين بإحداث تغيير على المنظومة السياسية القائمة على ولاية الفقيه المرجع منتظري الذي كان ينظر له بخليفة الخميني والذي اتهم بالخيانة، فضلاً على من يشكك بأصل النظرية وبغيبة المهدي(الكاتب،1998: 121).

شكلت ولاية الفقيه منطلقاً سياسياً مهماً، فقد أثرت على العلاقات العربية الإيرانية بشكل مباشر؛ حيث تركزت السلطة لدى الولي الفقيه والمرجعية الدينية في النظام السياسي الإيراني، وهذه المرجعية تعطي أولوية لنشر المذهب الشيعي، وتسعى لبناء محاور على أسس دينية لتوسيع النفوذ الإيراني في المنطقة.

الولاية المطلقة للفقيه :

تبنى الدستور الإيراني "ولاية الفقيه المطلقة" ، ونصَّت المادة الخامسة على ما يلي : " في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير(دستور جمهورية إيران الإسلامية،1979: 20).

وهو ما تنص عليه المادة (57) في الدستور التي تقول: "السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة "وتكفل المادة الثانية في الدستور استمرار كلا البُعدين؛ إذ إنها ألزمت الحكومة بتحقيق ذلك ؛ فجعلت أحد الأسس التي تقوم عليها الجمهورية الإسلامية "الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساسي في استمرار الثورة الإسلامية (دستور جمهورية إيران الإسلامية،1979: 49).

يلاحظ أن المرجعية الدينية تسيطر بشكل كامل على النظام السياسي الإيراني، وأن أي قرار سياسي يجب أن ينسجم مع هذه المرجعية ، ولا يتصور عاقل الفصل بين التوجه المذهبي للدولة ومستقبل العلاقات الإقليمية والتسليم بهذا المنطق يكرس اتجاهين للعلاقة:

الاتجاه الأول التصارعي وهو امتداد لمرحل الانحطاط والتخلف التي منيت بها المنطقة وهي مرحلة الدولة الصفوية.

الاتجاه الثاني هو التكاملي وهو قبول إيران في الوسط السني وهذا يتطلب من إيران الحد من طموحها القومي والسعي المشترك مع المحيط السني لإيجاد مرجعية سياسية مشتركة تحول دون الانزلاق إلى المستنقع المذهبي.

لكن الاتجاه الثاني لازال يعصف به الكثير من الإشكالات ، مما يجعل تحقيقه في المدى القريب غير ممكن ، فإيران ترى مصالحها الاستراتيجية في التوافق مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة على المستوى الدولي وترى أن مدخل القوة هو الأكثر جدوى في الإقليم.

المبحث الثاني:

صناعة السياسة الخارجية في إيران وتداعياتها على العلاقات العربية

تثير مقاربة صنع القرار في إيران أسئلة من قبيل: مَن يحكم إيران؟ أو مَن يصنع القرار في إيران؟ ولا سيما حين يواجه المتابع للشأن الإيراني تصريحات متضاربة وإشارات متغايرة وسياسات متناقضة تصدر عن مسؤولين إيرانيين، ويُلاحَظ أن هناك تخبطًا في تفسير هذه الظاهرة ، فمرة يسود تحليل أن إيران تُدار من شخص القائد الأعلى للثورة الولي الفقيه ، ومرة أخرى تتفاعل أو تتشاءم النُخَب وصنّاع القرار في المنطقة والعالم بقدوم رئيس أو ذهاب آخر، ثم لا يلبثون أن يحتاروا في قراءة هذا المشهد المعقد، ونظراً لانعكاس هذه القرارات على الجوار العربي فإن فهم طبيعة القرار السياسي وآلية اتخاذه تعتبر مسألة في غاية الأهمية للمثقف وصانع القرار العربي .

المطلب الأول: أثر محددات صناعة السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات العربية :

تلعب السياسة الإيرانية دوراً هاماً وكبيراً في الشرق الأوسط وهذا بطبيعة الحال جعل الاهتمام بهذا البلد أمراً استراتيجياً مما يستدعي عناية مراكز الدراسات والبحوث أن تقدم مختلف التحليلات حول الشئون الداخلية والخارجية لإيران باعتبارها دولة تمتلك قوة كبيرة وأسلحة خطيرة .

وتلعب الشئون الإيرانية الداخلية دوراً لا يقل أهمية من حيث استمرار الحكم على نهجٍ متماسكٍ من خلال قادة معينين يصنعون القرار ومن أهم المحددات هي :

أولاً) المحدد الديني: تبنى الدستور الإيراني "ولاية الفقيه المطلقة"، ونصت المادة الخامسة على ما يلي: "في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير(دستور جمهورية إيران الإسلامية،1979: 20).

ويرى آية الله علي خامنئي – الولي الفقيه – في "استفتاءاته " أنه "طبقًا للمذهب الشيعي على جميع المسلمين إطاعة الأوامر والنواهي الولائية للولي الفقيه، ويشمل هذا الحكم مراجع التقليد أيضاً ولا يمكن الفصل بين الالتزام بولاية الفقيه والالتزام بالإسلام وولاية الأئمة المعصومين، وإضافة إلى فتوى خامنئي بإلزام

جميع المسلمين بطاعته ، فهو يطلق على نفسه "ولي أمر المسلمين" ، ما يمنحه شرعية دينية – دستورية لزعامة مسلمي إيران ومسلمي العالم الإسلامي(مركز الجزيرة للدراسات،16\4\2013).

وقد أصدر كبار رجال الدين الشيعة في مدينة قم الذين يمثلون مرجعية "قم" فتاوى تحض أتباعهم على القتال في سورية ، ويقول قيادات المقاتلين الشيعة الذين يحاربون في سورية والمسئولون عن تجنيد المقاتلين في العراق : إن أعداد المتطوعين شهدت تزايداً ملحوظاً منذ صدور هذه الفتاوى ، واستعانت طهران بحلفاء آخرين من الشيعة في المنطقة مثل ميليشيا حزب الله اللبناني ، وقد استجابت بعض الأحزاب والميليشيات الشيعية ذات النفوذ الكبير في العراق من مقلدي الزعيم الإيراني علي خامنئي للدعوة لحمل السلاح وأرسلت أتباعها إلى ساحة المعركة في سورية "، يعد رجل الدين في إيران الزعيم الأعلى ويملك سلطة روحية وسياسية مطلقة متمثلة في "ولاية الفقيه".وقال المرجع الديني الشيعي العراقي كاظم الحائري المقيم في إيران إن القتال في سوريا "واجب شرعي" للدفاع عن الإسلام(المزماة،7\1\2013).

في ضوء هذا المحدد تبين طبيعة الدوافع والخلفيات للتدخل الشيعي بشكل كبير في الشأن السوري واليمني والبحريني ، على اعتبار أن ولي الفقيه له صلاحيات شرعية ودينية ودستورية لزعامة كل المسلمين في العالم – حسب مفهوم الفقه الشيعي–.

ثانيا) المحدد الثوري:

تستمد الجمهورية الإسلامية الإيرانية حسب الدستور الإيراني مشروعيتها من مرجعية ثورية دستورية إذ تنص مقدمة الدستور الإيراني على أن "الدستور يعكس إرادة الأمة الإسلامية، وهو تجلٍّ لماهية الثورة الإسلامية الإيرانية العظيمة (دستور جمهورية إيران الإسلامية،1979: 7).

وقد سمّى الدستور أعلى منصب في البلاد "القائد الأعلى للثورة الإسلامية"، ولم يسمّه "القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية"، وتؤكد تلك المقدمة أنه "انطلاقًا من المضمون الإسلامي للثورة الإيرانية التي كانت خطوة على طريق تحقيق النصر النهائي للمستضعفين على المستكبرين، فإن الدستور يهيئ الظروف لاستمرار الثورة في الداخل والخارج، وقنّن الدستور وجود قوات "حرس الثورة الإسلامية" وحدد هدفها "بالمحافظة على الثورة ومنجزاتها ، والسعي الدائم لتحقيق أهدافها الإلهية، ونشر حاكمية الله في العالم طبقًا لقوانين الجمهورية الإسلامية الإيرانية "(دستور جمهورية إيران الإسلامية،1979: 10).

ويمنح الدستور" المؤسسات الثورية" ومؤسسة "الولي الفقيه" الذي يشغل منصب القائد الأعلى للثورة في الوقت نفسه حق "النقض" ضد مؤسسات الدولة؛ لأن مشروعية الدولة مكتسبة من هذين البُعدين، فيمكن لمؤسسة "الحرس الثوري" و"مؤسسة القائد الأعلى للثورة" أن ينقضا أية قراراتٍ تصدرها مؤسسات الدولة، وذلك في إطار مرجعية الدستور(مركز الجزيرة للدراسات،16\4\2013).

ومثّلت هذه العملية رسالة واضحة بأن رئيس الجمهورية لا يستطيع تنفيذ قراراته ما لم تكن متوافقة مع رؤية الحرس الثوري.

ففي شهر إبريل/نيسان2011 م عزل الرئيس أحمدي نجاد وزير الأمن والمخابرات حيدر مصلحي المحسوب على تحالف بيت القائد–الحرس الثوري، فاعترض هذا التحالف على عزله، وطلب خامنئي من أحمدي نجاد التراجع عن عزل مصلحي فرفض أحمدي نجاد واعتزل رئاسة الجمهورية 11 يومًا ، فخيّره خامنئي بين الاستقالة والرجوع عن قراره ؛ فاضطر أحمدي نجاد للتراجع(مركز الجزيرة للدراسات،16\4\2013).

ويشير خاتمي في نهاية رئاسته التي استمرت 8 سنوات إلى أن "أولئك الذين يعتبرون رئيس الجمهورية فقط رئيسًا للحكومة ، وليس مسئولا عن تطبيق الدستور، يريدون أن يقتصر دور الرئيس على تصريف أعمال الحكومة فحسب" وأعلن خاتمي أن حكومته كانت تتعرض لأزمة كل 9 أيام من قِبَل معارضيه مما جعل تنفيذ مشروعه الإصلاحي أمراً غير ممكن في نهاية الأمر(مركز الجزيرة للدراسات،16\4\2013).

كما أن أحمدي نجاد وصل إلى النتيجة نفسها فصرح "أصبحتُ مسكينًا مثل خاتمي لا أقوم إلا بتصريف أعمال الحكومة "وأصبح يطلق على خصومه في الحكم "قوى التسلط" التي تفتعل له الأزمات بشكل مستمر لحذفه من المشهد السياسي(مركز الجزيرة للدراسات،16\4\2013).

وقد ترتب على ازدواجية الثورة والدولة نتائج عقّدت من تركيبة السلطة في إيران ، وأثرت في المستويين الداخلي والخارجي، وهي مربكة لمن يتعاطى الشأن الإيراني ، ومن أهم هذه النتائج:

1–**وجود مؤسسات موازية:** فهناك مؤسسات "دولة" توازيها مؤسسات "ثورة"، فجيش الجمهورية الإسلامية يوازيه حرس الثورة الإسلامية ، ورئيس الجمهورية يوازيه القائد الأعلى للثورة الذي تتبع له عشرات المؤسسات الدينية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

2- وجود **إستراتيجيات موازية:** من ذلك أن "الدولة" قد تتبنى إستراتيجية على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتتبنى" الثورة" إستراتيجية مغايرة تمامًا ، ففي عهد الرئيسين: هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي تبنت "الدولة إستراتيجية التنمية في سياستها الخارجية والأمن القومي التي تقوم على توظيف علاقاتها الإقليمية والدولية لتحقيق هدف التنمية في الداخل، فيما تبنت" الثورة" إستراتيجية مزدوجة مغايرة تقوم على حفظ النظام والتوسع خارجيًا(مركز الجزيرة للدراسات،16\4\2013).

3- وحدة المرجعية السياسية في القائد الأعلى: يشغل الولي الفقيه منصب القائد الأعلى للثورة في الوقت نفسه، ما يعني أن الدستور وحّد الشرعيتين الدينية والثورية-السياسية في قيادة واحدة تعبّر عن مركب (الشيعية الثورية). وقد انعكس هذا الدمج على اختزال دور المؤسسة الدينية في صناعة القرار في "مؤسسة ولاية الفقيه" ، وانعكس كذلك على تحالفه مع مؤسسة الحرس الثوري ليمثلا تحالفًا إستراتيجيًا يمسك بمفاصل صنع القرار، أن الواقع يؤكد أن آية الله خامنئي القائد الأعلى للثورة لا يدير أمور البلاد بشكل فردي، بل يجتمع في "بيته" آلاف الموظفين ما بين خبير ومستشار وإداري في مختلف التخصصات(مركز الجزيرة للدراسات،16\4\2013).

المطلب الثاني: أثر آلية صناعة السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات مع العالم العربي السني :

تتميز السياسة الخارجية في جميع الأنظمة السياسية لا سيما المحنكة منها والقوية بان لها قنوات محددة ومحدودة لاتخاذ القرار بشأنها ، وبعبارة أخرى أن نفراً قليلاً من المسئولين والمصادر المختصة هم فقط الذين يملكون الإمكانية لرسم السياسة الخارجية واتخاذ القرار بشأنها.

نشأت مؤسسات النظام الإيراني وتشكلت على شرعية وعدت بتحقيق نظام إسلامي يجمع بين الديمقراطية والإسلام ، وجعل هذه المؤسسات والهيئات أدوات وآليات مناسبة لتنفيذ أحكام المذهب الشيعي ، وتشكلت مؤسسات وهيئات النظام والمرافق العامة ضمن صياغتين: الجمهورية والإسلام بدأتا متناسقتين ، ومع اكتمال صيرورة النظام بدأ هذا التناسق يواجه صعوبات(حمدونة،2012: 40)<

فالمصادر الرسمية التي لها الحق في إبداء أرائها وفي اتخاذ القرار بشان صنع القرار الخارجي للدولة طبقا للوثائق والمستندات لا سيما الدستور في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي عبارة عن: (أبو ناصر، 2007).

1- السلطة التشريعية (الدستور، مجلس الشورى الإسلامي ، مجلس صيانة الدستور)

2- القائد أو المرشد(قائد الثورة، مجلس الخبراء)

3- السلطة التنفيذية (، رئاسة الجمهورية ،مجلس الوزراء، وزارة الخارجية)

4- مجمع تشخيص مصلحة النظام (هيئة استشارية يساهم في السياسيات العامة

5- المجلس الأعلى للأمن القومي.

أولاً : السلطة التشريعية (الدستور، مجلس الشورى الإسلامي ،مجلس صيانة الدستور) :

1- الدستور الإيراني وآلية اتخاذ القرار :

يعتبر الدستور في كافة النظم السياسية والحكومية في العالم أعلى سند ومصدر رسمي وسياسي لها كما **تتحدد** فيه أطر وعموميات وحدود وقنوات السياسة الخارجية لكل دولة منها ، كذلك الأمر بالنسبة لدستور جمهورية إيران الإسلامية ؛ فهو أقوى وأغني مصدر لسياستها الخارجية حيث يرسم لها ويوجهه إليها في مبادئه العامة وفصوله القانونية .

ولا شك أن المبادئ الأربعة الواردة في الفصل العاشر من دستور جمهورية إيران الإسلامية تعد من أهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية وتعد بمثابة المؤطر لها حيث توضح المبادئ المذكورة وهي 152، 153، 154، 155 المفاهيم الأساسية لسياسة جمهورية إيران(محمود،2005: 2).

مبدأ 152: تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على أساس رفض أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع والحفاظ على الاستقلال التام ، ووحدة أراضي البلاد ، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين ، وعدم الانحياز للقوة المتسلطة ، وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدول المسالمة ، مبدأ 153: إن إبرام أي معاهدة تفضي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الصناعية والاقتصادية أو الثقافية والجيش والشؤون الأخرى في البلاد أمر ممنوع بتاتاً، مبدأ **154:** تعتبر جمهورية إيران أن هدفها المقدس هو سعادة الإنسان في كل المجتمعات البشرية وترى أن الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل هو حق لجميع شعوب العالم

كافة ؛ لذا فإن جمهورية إيران الإسلامية ستقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي بقعة من العالم ، وذلك دون أن تتدخل في الوقت نفسه في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى(دستور جمهورية إيران الإسلامية،1979: 97).

مبدأ 155: تستطيع حكومة جمهورية إيران الإسلامية منح حق اللجوء السياسي إلى الذين يطلبونه باستثناء الذين يعتبرون وفقا للقوانين الإيرانية مجرمين وخونة(دستور جمهورية إيران الإسلامية،1979: 98).

إنما يستفاد من المواد وما استنبط من المفاهيم الأخرى كلها هو أن ماهية وجوهر العالمية واللاحدودية واللاقومية وإسلامية الأهداف المصرح بها هنا قد أصبح سمة للسياسة الخارجية ، ومدخلا لمفهوم تصدير الثورة خصوصاً في السنين الأولى للثورة.

لقد أعطت هذه المفاهيم الحق للحكومة الإيرانية الاستمرار في السيطرة على جزر الإمارات العربية الثلاث (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى)، وكذلك أعطى الإيرانيون أنفسهم حق دعم وتكوين المنظمات في الدول العربية كحزب الله في لبنان ، وأنصار الله في اليمن، والحراك الجنوبي والمنظمات الشيعية في اليمن.

وحق التدخل في الثورات العربية، كما يحدث في سوريا واليمن.

2- مجلس الشورى الإسلامي:

مجلس الشورى الإسلامي أو"مجلس النواب" يشرف عليه القائد بحكم منصبه إلا أن مكانة الأمة ونوابها في المجلس مكانة رفيعة وأن سلطة الحكومة نفسها إنما هي محصلة لإرادة الأمة حسب الدستور الإيراني.

وللوقوف على دور مجلس الشورى الإسلامي في السياسة الخارجية يتعين علينا أن نتناوله في موضوعين:

1. تأثير المجلس على السياسة الخارجية من خلال التقنين والقرارات البرلمانية، فلقد منح مجلس الشورى الإسلامي صلاحية دراسة ومناقشة كافة شؤون البلاد وفحصها وذلك بموجب المبدأ السادس والسبعين من الدستور، ولعل مناقشته وتحريه بشأن السياسة الخارجية يعد المصداق الأوضح على هذا وقد نص المبدأ على : " لمجلس الشورى الحق في أن يتولى التدقيق والبحث في كافة أمور البلاد"، وهناك المبدأ الثمانون الذي يقول : "لا يجوز أن تتم العمليات التي تقوم بها الحكومة من إقراض أو اقتراض سواء الداخلية أو الخارجية إلا بعد تصديق مجلس الشورى الإسلامي عليها.

2. الإجراءات التنفيذية والمباشرة بشأن السياسة الخارجية الإيرانية في صورة قرار حسم وقرار موقف .

اتخذ مجلس الشورى الإسلامي طيلة دوراته التشريعية مجموعة قرارات تنفيذية مباشرة في مواقف خاصة بشأن قضايا تختص بها السياسة الخارجية، ومن أبرز هذه القرارات ما اتخذه بشأن مسألة "سلمان رشدي" وقطعه للعلاقات مع بريطانيا بسببها(دستور جمهورية إيران الإسلامية،1979: 69).

كما أن لجنة الشئون الخارجية بالمجلس تقوم بدراسة السياسة العالمية وعلاقات جمهورية إيران الإسلامية مع الدول والشعوب الأخرى، وتباشر الإشراف عليها بصورة مستمرة كما أنها تقوم في الأوقات اللازمة بطرح الأسئلة وطلبات الإحاطة حول أي تحرك حكومي، وخصوصاً وزارة الخارجية منها وتتلقى توضيحاتها عليها، وجدير بالذكر هنا أن مجلس صيانة الدستور هو أحد المؤسسات التشريعية في إيران يمكن أن يكون له دور مؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية، ويتكون هذا المجلس من فقهاء القانون وعلماء الدين، ويقوم بدوره في مطابقة قرارات مجلس الشورى الإسلامي مع الدستور والشريعة الإسلامية ، واستناداً على هذه القناة أصبح قادراً على الإشراف على السياسة الخارجية والتأثير عليها(محمود،2005: 4).

فقد كان لمجلس الشورى نشاط سياسي خارجي واضح أثناء اندلاع الثورات العربية، فقد دعم مجلس الشورى الإيراني الحراك العربي؛ خصوصا في مصر وتونس، وقد كان ذلك واضحاً من خلال تصريحات رئيس مجلس الشورى الإيراني– علي لاريجاني– ؛ حيث أشار إلى مصادمات "ميدان التحرير" في مصر وصرح في حينه: "هذه الأعمال الإجرامية تأتي في إطار الديمقراطية الأمريكية ، لأنها لا تريد الحرية والديمقراطية الحقيقية للشعب المصري ".

وكذلك بالنسبة لتأيد الثورة التونسية فقد أعرب 228 نائبا في البرلمان الإيراني، المؤلف من 290 نائبا، عن دعمهم لما وصفوه بـ"الحركة الثورية" للشعب التونسي، وقالوا في بيان أن "برلمان الأمة الإيرانية يدعم بثبات الحركة الثورية للشعب التونسي الشجاع" (موقع الشرق الأوسط،19\1\2011).

فمجلس الشورى الإيراني مشارك أساسي في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الثورات العربية ، و يمارس دوراً مهماً في صناعة الدبلوماسية العامة.

ثانيا: قائد الثورة

1– القائد:

يعد منصب القائد في ظل الواقع الماثل أعلى منصب في اتخاذ القرارات الهامة جداً بشان السياسة الخارجية الإيرانية ، وقد أثبتت التجربة العملية ذلك مراراً، وللوقوف على دور القائد بشكل دقيق علينا أن نتناوله على ثلاث خطوات تفصيلية على النحو التالي: (محمود،2005: 3)

– فلسفلة ولاية الفقيه:

ولا شك أن حدود سلطة الولي الفقيه ونطاقها بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية ينطوي على أهمية كبيرة وقد ذكر الخميني في كتابه "ولاية الفقيه" رؤيته الموضحة لحدود ولاية الفقيه وسلطاتها بقوله: "إذا نجح شخص جدير ومتصف بصفتي العلم والقانون وبالعدالة في إقامة الحكومة، وأصبح له ما كان لرسول الله – صلَّى الله عليه وسلم – من الولاية بشان إدارة المجتمع، وجب طاعته على جميع الناس" .

–حدود القيادة ومسؤولياتها في السياسة الخارجية طبقاً للدستور:

حدد المبدأ العاشر بعد المائة من الدستور الصلاحيات والمهام الخاصة بالقائد بوصفه أعلى منصب سيادي في البلاد(الدستور الإيراني) ، ومع أن هذه الصلاحيات جاءت متعددة ، إلا أن ثلاثاً منها اختصت بالسياسة الخارجية لإيران وهي :

- تحديد السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- الإشراف على حسن سير السياسات العامة للنظام.
- إصدار القرار بإجراء استفتاء عام.

ويستطيع القائد أن يؤثر على مجريات السياسة الخارجية بما له من سلطات ومع مراعاته لإمكانيات وصلاحيات مجمع تشخيص مصلحة النظام وآرائه ، ويعد رأي هذا المجمع بالنسبة للقائد "استشارياً" وخاصة أن جميع أعضائه سواء الدائم منهم أو المؤقت معينون من القائد شخصياً(أبو ناصر، 2007: 74).

وتظهر الوثيقة التالية والمنقولة عن المكتب السياسي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بغداد، كيف يمكن أن تؤثر توجيهات المرشد في الاتجاه العام للسياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية:

"بتوجيه ورعاية سماحة آية الله العظمى السيد "علي خامنئي"، المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران (دام ظله) وتحت شعارات (شيعة علي هم الغالبون) تم عقد المؤتمر التأسيسي الموسّع لشيعة العالم في مدينة

"قم" المقدسة، حضره كافة قيادات الأحزاب الشيعية والمراجع ورؤساء الحوزات الدينية والأساتذة والمفكرون والباحثون، وتم مناقشة عدة جوانب مهمة وخرج بالتوصيات التالية: (دنيا الوطن،19\5\2015)

1. ضرورة تأسيس منظمة عالمية تسمى (منظمة المؤتمر الشيعي العالمي)، ويكون مقرها في إيران وفروعها في كافة أنحاء العالم ، ويتم تحديد هيئات المنظمة وواجباتها ، ويتم عقد مؤتمر خاص خلال كل شهر .
2. دراسة وتحليل الوضع الراهن على الساحة الإقليمية والاستفادة من تجربتنا الناجحة في العراق، وتعميمها على بقية الدول وأهمها السعودية (قلعة الوهابية الكفرة) والأردن (عميل اليهود) واليمن ومصر والكويت والإمارات والبحرين والهند وباكستان وأفغانستان، والتأكيد على الخطة الخمسينية والعشرينية، والبدء بتطبيقها فورًا .

بناء قوات عسكرية غير نظامية لكافة الأحزاب والمنظمات الشيعية بالعالم عن طريق زجّ أفرادها في المؤسسات العسكرية والأجهزة الأمنية والدوائر الحساسة، وتخصيص ميزانية خاصة لتجهيزها وتسليحها وتهيئتها؛ لدعم وإسناد "إخواننا" في السعودية واليمن والأردن .

3. استثمار كافة الإمكانيات والطاقات في كافة الجوانب وتوجيهها لخدمة الأهداف الإستراتيجية للمنظمة، والتأكيد على احتلال الوظائف التربوية والتعليمية .
4. التنسيق الجدي والعملي مع كافة القوميات والأديان الأخرى واستغلالها بشكل تام لدعم المواقف والقضايا المصيرية لأبناء الشيعة بالعالم ، والابتعاد عن التعصّب الذي يصب لمصلحة أبناء العامة . تصفية الرموز والشخصيات الدينية البارزة لأبناء العامة، ودس العناصر الأمنية في صفوفهم للإطلاع على خططهم ونواياهم .
5. على كافة المرجعيات والحوزات الدينية في العالم تقديم تقارير شهرية، وخطة عمل سنوية لرئاسة المؤتمر، تتضمن كافة المعوقات والإنجازات في بلدانهم والمقترحات اللازمة لتحسين وتطوير أدائها .
6. إنشاء صندوق مالي عالمي مرتبط برئاسة المؤتمر وتُفتح له فروع في كافة أنحاء العالم، وتكون الموارد أحيانًا جمع الأموال من الحكومات العرفية، وخاصة العراق، وتبرعات التجار الأثرياء، وزكاة الخمس، وكذلك التنسيق مع الجمعيات والمنظمات الخيرية والإنسانية؛ لاستلام المساعدات والمعونات المادية لدعم متطلبات المؤتمر الإدارية والإعلامية والعسكرية .

7. تشكيل لجنة متابعة مركزية لتنسيق الجهود في كافة الدول، وتقويم أعمالها .

8. متابعة الدول والسلطات والأحزاب، وشنّ حرب شاملة ضدها في كافة المجالات، وأهمها المجال الاقتصادي من خلال تشجيع الصادرات الإيرانية، ومقاطعة البضائع السعودية والأردنية والصينية . "

بلا شك أن هذه الوثيقة تعطي تلميحات مهمة لاتجاه السياسية الخارجية الإيرانية في المنطقة العربية ، فمنذ قيام الثورة الإيرانية ، فقد تطلعت إيران إلى مد نفوذه ونشر المفاهيم المرتبطة بالثورة الإيرانية ؛ كمحاولة لمد نفوذها في المنطقة ، فالدعم الإيراني لتشكيل منظمات عسكرية وشبه عسكرية كحزب الله في لبنان وأنصار الله في اليمن ، ودعم نشر التشيع في تونس، هي مؤشرات واضحة لاتجاه السياسة الخارجية في المنطقة العربية خصوصا دول الثورات العربية.

2- مجلس الخبراء:

يعد مجلس الخبراء من المؤسسات الأخرى التي تستطيع أن تؤثر بصورة غير مباشرة على قرار القائد بشأن السياسة الخارجية ومع أن لمجلس الخبراء وظيفة خطيرة تتمثل في تعيين القائد إلا أنه لا يباشر عملاً تشريعيا أو تخطيطياً أو ابتكارياً آخر سوى أنه يؤثر على التخطيط الخارجي بطريقة غير مباشرة سواء على توجهاتها أو قراراها من خلال تعيينه للقائد.

وكثيراً ما اتخذت القيادة قراراتٍ بشان السياسة الخارجية الإيرانية في حدود سلطاتها وإمكانياتها، وفي إطار الصلاحيات والحدود القانونية ؛ مثلما اتخذ "الخميني" في حياته قرارات، كقبوله القرار 598 بوقف الحرب مع العراق، وإصداره حكماً بردة "سلمان رشدي" وقتله، وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة، واحتلال السفارة الأمريكية في طهران، وما نجم عنه من عواقب، وكذلك قطعه لعلاقات بلاده مع مصر، ونظراً لأن قطع العلاقات مع هذه الدول كان بأمر الخميني، ومن ثم فإن تعديل رأي الولي الفقيه يحتاج الى رأي جديد من جانب القائد الجديد(محمود،2005: 4).

وموقف الخامنئي من الأحداث في سورية و دعم الأسد وطلبه من نصر الله قائد حزب الله بدعم الأسد، يشير إلى دور الخبراء الذين يقفون خلف قرارات المرجعية الدينية في إيران ، فحسب مسئول لجنة الدفاع في مجلس الشورى الإيراني – إسماعيل كوثري – في تصريح لوكالة فارس للأنباء: أن نصر الله قال لوفد لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى خلال لقاء معه في لبنان : " بعد مضي 9 أشهر من

بدء أحداث سوريا، رأينا أن الوضع سيء، وبدأ الموضوع محسوماً، فتوجّه مع عدد من المسئولين للقاء القائد ، حيث قال له : أن يبحث عن حلٍ لسوريا وبشار الأسد ، وأكد نصر الله أن خامنئي استمع لحديثه وصرح قائلاً : " إنكم تخطئون، عودوا وقوموا بمهامكم مع التركيز على التدبير والتخطيط ستبقى سوريا ويبقى بشار الأسد" (موقع القرية،14\1\2014).

ثالثا: السلطة التنفيذية:

1-رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء.

وقد أعطاهما الدستور بعض الصلاحيات المباشرة في السياسة الخارجية الإيرانية ونص عليها البند الخامس والسادس عشر من المبدأ الثالث وينص على: "حكومة جمهورية إيران الإسلامية مكلفة بطرد الاستعمار ومكافحة النفوذ الأجنبي وتنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقاً للمعايير الإسلامية(دستور جمهورية إيران الإسلامية،1979: 7).

لقد كان دور الحكومة بارزاً في التأثير على مجريات الأحداث في العالم العربي، سواء في تأييد اندلاع الثورات العربية خصوصاً في مصر وتونس و ليبيا واليمن والبحرين أو الوقوف ضد الثورة السورية ودعم بشار الأسد، فزيارة الرئيس الإيراني (نجاد) جمهورية مصر العربي كانت خطوة شديدة الوضوح لدور الحكومة الإيرانية في محاولة التأثير على الواقع المتغير في مصر ، وقد تعدى هذا الدور استعداد الحكومة الإيرانية لدعم مصر في ظل حكومة الرئيس مرسي.

وقد بادر الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" إلى دعم الثورة التونسية حيث صرح بأن الثورة التونسية هي ثورة شعب انتفض ضد الديكتاتور المدعوم من الغرب ، واستخدموا شعارات إسلامية وإنسانية وتوحيدية ومنادية بالعدل"(إسلام تايمز،29\4\2011).

2- وزارة الخارجية:

فبعد تخطيط وترسيم الأطر العامة بواسطة المصادر الأربعة السابق ذكرها : القائد، مجلس الشورى، الحكومة أو السلطة التنفيذية يحول الموضوع الى وزارة الخارجية للتنفيذ ولكن ليس بالمقدور أيضاً اعتبار وزارة الخارجية فقط مجرد منفذ ؛ لأن هناك بعض الوجوه التخطيطية ضمن فعالياتها والتي بموجبها تتخذ قراراتها بشأن الخارجية إلى جانب قيامها بالتنفيذ(محمود،2005: 6).

وقد نشطت وزارة الخارجية في فترة الثورات العربية ، وبمجرد تنحي الرئيس مبارك عن الحكم وتشكيل أول حكومة مصرية بعد الثورة تسلم الدكتور نبيل العربي وزير الخارجية المصرية في حينه من السفير "مجتبي أماني" رئيس قسم رعاية مصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالقاهرة رسالة من نظيره الإيراني الدكتور – علي أكبر صالحي– أعرب فيها عن تقديره لتصريحات العربي الأخيرة بشأن العلاقات مع إيران، ودعا إلي دراسة سُبل تطوير العلاقات ؛ وذلك باستقبال وزير الخارجية المصري في طهران أو قيام وزير الخارجية الإيراني بزيارة القاهرة (موقع عربي رتيرز،4\4\2011).

كذلك كان دور وزارة الخارجية نشطاً في التعبير عن دعم إيران للثورة التونسية ،فكان أول موقف رسمي تجاه الأحداث في تونس تصريح الناطق الرسمي باسم الخارجية الإيرانية بقوله: "ما يهمّنا جميعا هو تحقّق إرادة الشعب التونسي في أحسن الظروف على اعتبار أنّ تونس يمكنها أن تؤدّي دوراً هاماً في العالم الإسلامي مستقبلاً "، وكذلك تلاه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بتعليقه: " أسقط الشعب التونسي الديكتاتورية بشعارات إسلامية مطالبة بالعدالة "(موقع اليوم،18\2\2013).

وقد عبرت وزارة الخارجية الإيرانية عن توجهات السياسة الخارجية في كل المراحل التي مرت بها الثورات العربية منذ اندلاعها فقد كان موقفها ثابتاً في دعم الحراك العربي ، أو رفض التدخل الغربي ، ولكن تناقض الموقف بشكل كبير في ما يتعلق بالثورة السورية وعبَّر بشكل صريح عن المصالح الإيرانية.

يلاحظ تعقيدات آلية صناعة القرار في إيران ومدى نفوذ رجال الدين والمتحالفين مع القائد الأعلى للثورة مما يشير إلى دور إيديولوجي ثابت في توجه الدولة لصنع سياستها الخارجية، حيث إن وجود مؤسسات دستورية عليا مثل مجلس مراقبة القوانيين ومجلس تشخيص مصلحة النظام يشكل طوقاً علي الرئيس الإيراني بالتحديد ؛ لأن هذه المؤسسات وجدت لمراقبة أداء السلطة التنفيذية بالتحديد التي يرأسها الرئيس الإيراني المنتخب جماهيريا ، ويؤكد على أن إيران ستكون دائما مع المناهضين للأنظمة السياسية العلمانية أو الأصولية السنية ؛ ومع ذلك فبراجماتية الدولة ستجعل من العسير على إيران أن تعبر بوضوح عن عقيدتها السياسية.

ورغم ذلك إلا أن هناك من لهم رأي آخر؛ فالمحللون الغربيون يحاولون منذ سنوات فهم أعمال الدائرة الداخلية في القيادة الإيرانية، فبالنسبة للكثيرين هناك حكومة في إيران يسيطر عليها رجال الدين الشيعة، لكن من الواضح أن نفوذ رجال الدين آخذ بالتراجع، فالسلطة موزعة الآن بين النخب المتصارعة داخل نظام دقيق

وحساس من التوازنات تحكمه الاعتبارات الدينية ، القانون المدني العلاقات الشخصية وإيقاع البيروقراطية (شبكة النبأ المعلوماتية، 5\1\2008).

وسيحدد اتجاه الدولة الإيرانية من الثورات العربية وإلى حد بعيد مكونات هذه الثورات وتوجهاتها الإيديولوجية والسياسية ، ومن الواضح أنه يحكم القرار الإيراني الشعور الدائم بالتهديد نتيجة العبء الاستراتيجي الذي يثقل كاهل إيران لأسباب عديدة ، كما يمكن القول بأن السلطة الإيرانية لا تتردد في استخدام القوة بصورة تصادمية لحل مشاكلها الداخلية والخارجية ، وفي ذلك لا تعير المجتمع الدولي أي اعتبار ؛ وخير مثال على ذلك الحرب العراقية الإيرانية التي وافق العراق على وقفها منذ العام الأول لنشوبها ، بينما رفضت إيران، بالإضافة إلى دعم النظام السوري.

رابعا: مجمع تشخيص مصلحة النظام (هيئة استشارية يساهم في السياسيات العامة :

تأسس مجمع تشخيص مصلحة النظام في الجمهورية الإسلامية في إيران في السادس من شهر شباط سنة 1988من قبل الخميني، حسب المادة 112 من الدستور الإيراني –يتشكل مجمع تشخيص مصلحة النظام بأمر من القائد، ويناط بمجمع تشخيص مصلحة النظام ثلاث مهمات:

–أن يكون حكما بين مجلس الشورى (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور في حال نشوب أزمة بينهما، وتصبح قراراته بشأن خصومة الهيئتين نافذة بعد مصادقة المرشد عليها .

–أن يقدم إلى المرشد الأعلى للثورة (الولي الفقيه) النصح عندما تستعصي على الحل مشكلة ما تتعلق بسياسات الدولة العامة .

–أن يختار في حالة موت المرشد ، أو عجزه عن القيام بمهامه بقرار من مجلس الخبراء، عضوا من مجلس القيادة يتولى مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد(دستور جمهورية إيران الإسلامية،1979: 25).

5–المجلس الأعلى للأمن القومي:

ووفق المادة 176 من الدستور الإيراني: يقود رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للأمن القومي لغرض تأمين المصالح الوطنية، وحراسة الثورة والسيادة الوطنية ووحدة أراضي البلاد (دستور جمهورية إيران الإسلامية،1979).

ويختص مجلس الأمن الوطني الأعلى بتعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها مرشد الجمهورية ، وينسق النشاطات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بخطط الأمن والدفاع ، ويتكون أعضاء المجلس من رؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ورئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومسئول شؤون التخطيط والميزانية ، إلى جانب مندوبيْن يعيّنهما مرشد الجمهورية ووزراء الخارجية والداخلية والأمن والمسئول الأعلى بكل من حرس الثورة والجيش (الجزيرة نت،20123/9/14).

وبشكل عام ، فالمراحل التي مرَّت بها سياسة الأمن القومي الإيراني هي أربع مراحل متباينة بين المثالية الثورية (1979 . 1997)، وازدواجية العمل بين برجماتية وثورية (1997– 2004) ثم العودة إلى الثورية مع تولي الرئيس نجاد لمقاليد الرئاسة(2004–2013) ثم البرجماتية الخالصة بعد تولي روحاني الحكم سنة 2013، وعموماً إن إيران لم تحقق حتى الآن أهدافها ومصالحها الأمنية ، لكنها ما زالت متمسكة بمرتكزات تحقيق أمنها القومي من مصالح وأجهزة لصنع القرار، وإدراك خاص للتهديدات ورؤية محددة لآليات المواجهة ، أما بالنسبة إلى دول الجوار الجغرافي، خاصة الخليجية ، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترى ضرورة أن تعترف هذه الدول طواعية بمكانة إيران وقوتها ، أو تقوم إيران بفرض الأمر الواقع عليها، وتنظر إيران إلى العالم من منظور إيديولوجي تحيطه بأولويات مذهبية شيعية وقومية فارسية(فتحي،2006: 20).

وما سبق يفسر السلوك السياسي الإيراني الذي يقسم العالم إلى قسمين، المستضعفين الذين يرتبطون بمحور إيران ويحققون مصالحها والمستكبرين الذين يقعون في القسم الآخر، والذين لا يلتقون مع المصالح الإيرانية.

وأخيراً: وبالرغم من تعقيدات السياسة الإيرانية، والتي تحاول إيران أن تضفيها على طبيعة تحركاتها، وسياساتها حيال المنطقة العربية، والتي قد تأتي من إدراك إيران أن موازين القوة في المنطقة غير مستقرة إلى حد كبير، إلا أن السياسة الإقليمية الإيرانية تظل ذات أبعاد محددة وتقوم على: (خضر، 2013: 137)

- بسط هيمنة إقليمية، لاسيما هيمنة اقتصادية وثقافية داخل محيط نفوذها .
- توسيع مجال نفوذها .
- وتحقيق الاستقرار الإقليمي بما يضمن تفوق إيران في المنطقة.

وفي الوقت نفسه فان النظام السياسي الإيراني يقوم على مبدأ ديني وهو الإعداد لظهور المهدي؛ حيث يرتبط زمنيا بحسب الرواية الإثنى عشرية بإحداث تاريخية سابقة ستنطلق من إيران وستحقق أهدافها في أجزاء من العالم العربي، تبدأ بظهور قادة عسكريين مفوضين من الإمام المهدي مرورا بتحرير القدس وصولاً إلى ظهور المهدي وقيامه بتطهير الأرض من الشر (يلوح،2011: 12).

ويفسر البعض السلوك السياسي الإيراني على الخلفية القومية الفارسية، و الشعور بالفوقية العرقية ، وفي هذا الصدد يقول مصطفى الفقي:" إن التسمية الدقيقة يجب أن تكون هي المخاوف القومية من الدولة الفارسية ، وقضية إيران الأولى في ظني ليست الإسلام على رغم ما هو ظاهر في هذا السياق، إلا أنها في الحقيقة قضية قومية في المقام الأول ، ولذلك فإن الذين يكتبون عن إيران بعد قراءة فاحصة لتاريخ الحضارة الإسلامية هناك سوف يجدون أن المؤثرات الفارسية لم تبرح العقل الإيراني ، ولا تزال لها الغلبة حتى اليوم، ولعلي أظن – وأرجو ألا أكون مخطئاً – أن إيران تتصرف وفقاً لما نسميه الأجندة القومية الفارسية ، فهي ليست أجندة دينية خالصة كما يتوهم الكثيرون، ويكفي أن نأخذ مثالاً واحداً وهو الاختلاف في التسمية للخليج "العربي" في إحدى ضفتيه و"الفارسي" في الأخرى وكيف يتمسك الإيرانيون بالتسمية الفارسية وتراجعهم عمّا وعد به الإمام الخميني من تسميته "الخليج الإسلامي" ترضية للجانبين، ولكن أشقاءنا الإيرانيين تأخذهم العزة بالإثم ولا يرون إلا تلك الشوفينية القومية التي يمضون وراءها، وأنا هنا أريد أن أميز تمييزاً دقيقاً بين إيران كدولة إسلامية لا غبار عليها وبين الدوافع القومية والنوازع الفارسية التي تظهر في كثير من قراراتها الإقليمية وسياساتها الدولية متمسكة بمظلة إسلامية ذات بريق خاص يشد إليها من لا يدرك أولوية القومية على الدين في العقلية الفارسية عبر التاريخ (موقع القدس، 3\7\2012).

بلا شك أن لإيران أولويات تحكم توجهاتها السياسية، وفي حال تعارض المصالح، فإن إيران تقدم أولوياتها، فالقومية الإيرانية ودعم التشيع يأتي على رأس الأولويات في إيران، وهذا يأتي في سياق أمن إيران القومي وتطلعها إلى دور إقليمي بارز، ولم يعد خافياً بعد الحراك العربي الدور الإيراني في تعزيز الأقليات الشيعية ودعم دورها في مناطق الثورات؛ حيث ضعفت الدول و تراجع دور الحكومات كما حدث في اليمن، و في الفصل التالي سنتطرق إلى طبيعة الحراك العربي واندلاع الثورات العربية مبينين أسبابها و أهم مراحلها خلال فترة الدراسة.

الفصل الرابع: الثورات العربية 2011(الأسباب والتطورات)

المبحث الأول: أسباب الثورات العربية .

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للثورات العربية .

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للثورات العربية .

المبحث الثاني: لمحة عن الثورات العربية2011 .

المطلب الأول: ثورات شمال أفريقيا: تونس، ليبيا، مصر.

المطلب الثاني: ثورات المشرق العربي: سوريا، البحرين، اليمن.

الفصل الرابع: الثورات العربية 2011 (الأسباب والتطورات)

في لحظات معينة وبعد نضوج ظروفها الذاتية تحت وطأة عوامل خارجية ، تشعر فيها المجتمعات الإنسانية بحاجتها الجماعية لإعادة النظر في طريقة حياتها ، وفي علاقاتها بكل ما يحيط بها ، وفي ضرورة صياغة أشكال جديدة في التعامل معها ؛ وهي ما يمكن اعتبارها باللحظة التاريخية التي تؤسس لأحداث حاسمة من بعدها تؤدي إلى حقبة تاريخية جديدة ، وقد تأخذ إشكالاً مختلفةً عي عملية التغيير لكن المصطلح الأنسب لهذا التغيير مهما كان شكله فهو الثورة .

لقد خرجت الشعوب العربية تنادي بالتغيير في موجات بشرية عاتية، وتنادي بإسقاط الأنظمة السياسية التي قبعت على رأس السلطة لعقود، وقد استطاع الحراك العربي أن يسقط أكثر الأنظمة العربية سطوة في ليبيا وتونس ومصر، وقد سبق الشعب الإيراني الشعوب العربية بثلاثة عقود؛ عندما اندلعت الثورة الإيرانية سنة 1979، و في حينه راهنت إيران على تصدير الثورة إلى الدول العربية ولكن رهانها في حينه فشل.

المبحث الأول: أسباب الثورات العربية .

لقد عدَت واقعة البوعزيزي سبباً مباشراً لبداية الثورات وليس السبب الرئيس لها ، إنما كانت هناك أسباب عدة منها الداخلية والخارجية والتي دفعت بالشعوب العربية للخروج إلى الشوارع مطالبة بالإصلاح والتغيير، وأخذ البعض منها منحى إسقاط حكامهم ونظمهم السياسية، وهذا يتطلب التوقف عند الأسباب ، وهي متشعبة بل ومتعددة منها ما هو تقليدي ومنها ما هو مستجد(جياد، 2013 : 36).

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للثورات العربية :

لماذا ثارت الشعوب العربية في هذا الوقت بالذات ؟ ما الذي تغير وجعلها تخرج عن صمتها ؟ إن التراكمات التي كانت تعتمل تحت السطح وفوقه قد بلغت مداها، وعوامل التفجير وصلت حدها الأقصى الذي لا يقبل مزيداً من التأخير، وصار من المحتم أن تعبر عن نفسها على هذا النحو الذي بدأ في تونس، ثم انتقل بسرعة إلى مصر لينتشر في المنطقة انتشار النار في الهشيم ، ثمة ثلاثة عوامل كانت وراء الأسباب المهيمنة على الواقع العربي طوال العقود الماضية ، والتي حرمت الشعوب العربية من استثمار طاقتها وثرواتها ومن تحقيق وحدتها ونيل حريتها ومن بناء دولة ينعم فيها المواطن بحقوقه الكاملة، هذه العوامل هي الأنظمة العربية، الأحزاب الشمولية وأخيراً العوامل الخارجية (سلامة، 2011: 51).

جاءت هذه الثورات بسبب الأوضاع المتردية التي يعاني منها الشعب العربي نتيجة تسلط أنظمة حكم تعسفية حكمت بلدانها بالقوة ، مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل هذه البلدان، والذي نتج عنه عدم قبول الشعوب العربية باستمرار أنظمة الحكم هذه ؛ مما أدى إلى إسقاطها بثورات واحتجاجات عنيفة (جياد،2013: 29).

كذلك عمَّ الفساد جل القطاعات السياسية والاقتصادية وحتى الأكاديمية ، وقد أحكمت العائلات الحاكمة والمتصاهرة قبضتها على الأعمال المربحة واستعملوا أجهزة الدولة للثراء ، كما كانوا يشاركون أصحاب المال أعمالهم ، وكثيراً ما كانوا يستحوذون على أموال الناس ويسلبونهم أرزاقهم ، كما عمد بعض أفراد العائلة الموسعة إلى الارتشاء واستعمال نفوذهم لقضاء مآرب الراشين حقا وباطلا، لقد أصبح الفساد مؤسساتيا متغلغلا في ثنايا الإدارة مما يتوجب علينا دراسة كل أسبابه ، لا أن نتوقع اندثاره بزوال الديكتاتورية ، أو بالأحرى بزوال رأس الأفعى (بن عثمان،2011: 5).

كما أن الملل الجماهيري وراء ما حدث في بلدان مثل مصر وليبيا على الأقل كأمثلة واضحة ، فإن شباب ميدان التحرير أو بني غازي حتى الأربعينيات من عمرهم لم يشهدوا إلا ذلك "الحاكم"، الذي بقي قابعاً في "شرم الشيخ "أو في" العزيزية "بل ويهددهم أيضاً بالاستمرار عبر توريثهم لأولاده !وقد رأيت في ميدان التحرير من عشرات اللافتات ما عبر عن ذلك مباشرة "ارحل بأه" (شعراوي،2011 : 7).

1- الأسباب السياسية

حاولت بعض السياسات العربية تصوير هذه الأحداث على أنها إرهابية ، أو حملت مسئولياتها لقوًى خارجية، ولكن واقع الأمر يوضح أن قصور هذه السياسات واتخاذها لموقف التجاهل والإنكار لأسباب التوتر الحقيقية من فشل خطط التنمية وتجاوز المطالب المشروعة لطوائف الأمة هي التي خلقت المناخ المناسب والظروف المواتية لزيادة الاحتقانات وتوسيع دائرة الفتنة وسمحت للقوى الخارجية بالتدخل (رفعت،2011: 5).

مما لاشك فيه أن أبرز أسباب الاحتجاجات والثورات التي شهدتها المنطقة العربية، كان الضغوط الداخلية (سياسية، اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية وغيرها) ، والتي يرزح تحتها السواد الأعظم من الشعوب العربية في ظل فضاءات مضطربة تتسم بالفساد وخنق الحريات وتراكم الفشل في إخراج البلاد العربية إلى بوتقة

العالم المتحضر، والدليل على ردة الفعل أن الثورات العربية لم تحصل لولا الفشل الهائل في تحقيق طموحات الشارع العربي(علي،2012: 65).

بالإضافة إلى أن الإعلام الداخلي والخارجي يلعب أدواراً خطيرة لتحقيق ما يسمى" بالهيمنة الأيديولوجية "أو ما بات يسميه البعض" القوة الناعمة ."ولنراجع دون تفصيل ما قيل عن" الاستقرار "في مصر وتونس، والقيادة الجماهيرية في ليبيا، بل والحريات الواسعة صحفياً وحزبياً في مصر أيضاً، وعن معدل التنمية في مصر– رغم كل مظاهر الفقر–أو التقدم الاجتماعي الذي رصدته تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية وخاصة عن تونس، وحزمة أكاذيب عن" الفكر الجديد أو الإصلاحي"، في مصر وتونس، وذلك كله سيخلق مخزوناً للتمرد والانتفاض (شعراوي2011 : 7).

- **الأنظمة السياسية**

إن معظم الدول في العالم العربي ذات أنظمة سلطوية واستبدادية تقوم على احتكار نخب معينة للسلطة مع غياب أي ممارسة ديمقراطية حقيقية ، ويكون هذا الاحتكار بأساليب القمع والاضطهاد ، أو نتيجة قبول شعبي بالإكراه ، إذ لا يعبر عن نفسه في صورة مشاركة حقيقية ، مع غياب دور كامل لمشاركة المجتمع المدني في أدارة السلطة (عبد المجيد،1991: 118).

هذه النخب الحاكمة استمرت بحكمها عقود طويلة دون أي تداول للسلطة، فكان من الطبيعي أن يحدث الزواج التقليدي بين السلطة والثروة، مما يؤدي بهذه النخب للاستيلاء على مقدرات البلاد وتحويلها إلى ممتلكات خاصة ، فثروة الرئيس الاسبق حسني مبارك أو القذافي أو زين العابدين بن علي تقدر بالمليارات ، وحتى تحمي السلطة المقترنة بالثروة نفسها تلجأ لإفساد قادة الجيش والأجهزة الأمنية ، وأيضاً وسائل الإعلام وبقية القوى المؤثرة على الرأي العام كرجال الدين بالمال والامتيازات، وبالتالي تنشأ علاقة مصلحة متبادلة ما بين الأطراف، ويصبح الهدف الرئيس للسلطة والنخب التابعة لها هو الحفاظ على امتيازاتها ومصالحها، حتى أنها تكون مستعدة للدخول بحرب أهلية دفاعاً عن مصالحها، أو دفاعاً عن الوطن الذي صنعته بأيديها ضمن مواصفاتها ومعاييرها ، وصار متماهياً معها، حتى أنه صار وطن السلطة وليس وطن الشعب (سلامة،2011: 58).

لذلك فإن الأنظمة السياسية – بما وصفت به من الاستبداد والقمع والفساد – كانت أهم أسباب الثورات العربية، ويمكن الإشارة إلى أهم ملامح الممارسة السياسية لتلك الأنظمة العربية بالتالي:

أ- الجمود السياسي: في مقدمة هذه الملامح ما يمكن تسميته بالجمود السياسي، إذ تشترك جميع الأنظمة السياسية العربية بالاختلاف السياسي، وعدم ممارسة الديمقراطية الحقيقية، وهذه لا يمكن تغطيتها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة التي يشوبها الشك بنزاهتها ، ومدى تعبيرها عن نبض الشارع العربي ، وثمة قوى سياسية في بعض الدول العربية تحظى بهامش نسبي من الحرية ، ولكن بالمحصلة لا يوجد تداول للسلطة ، وأدى ذلك إلى فقدان الأمل في أي تحسن أو تغيير في ظل تلك الأنظمة التي كانت مهيمنة في بلدان الثورات العربية (جياد2013 : 36).

ب- القمع المباشر للحريات: وما يشمله من مصادرة لكافة جوانب التعبير عن الرأي ، وهيمنة الصوت الواحد للنظام ؛ حيث يُسرّع القمع السياسي في اندلاع الثورات وما يصحبها من اضطرابات؛ فقد تتحمل الشعوب تأثيرات الفقر وتدهور الحالة الاقتصادية وانتشار التفاوتات الاجتماعية طالما أنها تتمتع بالحد الأدنى من الحريات ، وبقدر ما من الاحترام والكرامة (موقع البيان،10\2\2011).

فالثورات في العالم العربي لم تندلع فقط من أجل لقمة العيش، وضد الفقر والبطالة ، بل رغبة في تحقيق الحرية والعدل والكرامة الفردية والوطنية ، أضف إلى ذلك الفساد المالي والإداري والسياسي الذي ساد الأنظمة.

ج- قصور السياسات المتعلقة بالبني التحتية: الانفجار السكاني، وقصور البنى التحتية، وتخصيص الميزانيات للأمن الداخلي، الذي يسعى ويعمل على حماية النظام.

هـ – تصفية المعارضة الحقيقية: فقد أخفقت المعارضات السياسية في العالم العربي بتقديم بديل سياسي عن الأنظمة القائمة ، أو إجراء تغيير جذري ، خصوصاً وأن جزءاً من قيادات هذه المعارضات نُفي أو اعتقل أو قتل ، وجزءاً آخراً استعمل العنف كوسيلة للتغيير؛ بينما بقي جزء آخر من القيادات المثقفة معزولاً عن الشعب وعن التواصل معه ، ولذلك جاءت هذه الثورات إلى حد بعيد محررة من الأيديولوجية ، هنا تجدر الإشارة إلى ما قاله المفكر محمد الحداد بعد ثورة تونس: بأن الكثير من شباب الثورة" لم يعرف من هو كارل ماركس أو سيد قطب"(حيدر،2011: 10).

و- مقاومة الحكام لجميع مبادرات الانتقال إلى الديمقراطية الحقيقية: استخدم الحكام العرب القمع والإرهاب لإخضاع الشعب ، وقمع جميع مظاهر التحرر، والتي باتت تعرف بمفردات محددة مثل: الشخصانية أو الفردية أو الشمولية وغيرها من المسميات، وغياب التشريعات القانونية الضامنة لحقوق الإنسان وحرياته العامة ، ووجود ثقافة استبدادية متأصلة في شخصية الحكام تتعارض مع قيم ومبادئ الشعوب العربية، ومحاولات استيراد نموذج من تجارب الغرب في الديمقراطية لا تتوافق مع قيم وعادات وظروف المجتمع العربي (جياد،2013 : 36).

وقد تشابكت هذه الأسباب السياسية وتعانقت لتفرز حالة من الاستهتار لدى المتنفذين في الأنظمة العربية، فقد عانت الساحة العربية من تراجع سياسات التنمية والتخلي عن المسئوليات وتغيير المفاهيم وانتفاء المرجعيات التي يمكن القياس عليها أو المقارنة بها ويظهر ذلك بصورة جلية في تراجع بعض السياسات العربية عن متطلبات التحديث والتغيير والإصلاح كتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم، وإعلاء الاعتبارات السياسية على الأمنية وفك أواصر التحالف غير المشروع بين السلطة والثروة (رفعت،2011: 5).

وكذلك فان التداول على السلطة لم يكن معروفاً أو موجوداً في جميع الأنظمة العربية ، ومنها مصر منذ وصول حسني مبارك إلى سدة الحكم في عام1981م بعد اغتيال الرئيس أنور السادات ، وفي ليبيا منذ وصول العقيد معمر القذافي إلى الحكم إثر انقلابه على الملك إدريس الأول السنوسي عام 1969م، وكذلك الحال في تونس منذ تولي زين العابدين بن علي السلطة في انقلابه على الرئيس حبيب بو رقيبة في عام 1987م، وسورية منذ تولي حافظ الأسد وجميع هؤلاء الحكام كانوا يحكمون بلدانهم بالقمع والإرهاب وبقبضة من حديد، إذ لم يكن هناك مكانة للمعارضة الحقيقية، وكذلك تحريم وجود أحزاب سياسية ما عدا الأحزاب التي تدور في فلكهم، ولا تتقاطع مع مصالحهم في الحكم، فذلك الحال فرض بأساليب الإرهاب والتهديد والاعتقالات مما أدى إلى التجاوز على حقوق الإنسان إلى جانب انعدام تداول السلطة ، وقاد إلى الانفجار والثورة (أبو منيجل،2008 : 9).

وفي سوريا عطّل النظام عوامل الحياة الطبيعية من الحياة السياسية والاجتماعية، وربطها بالأجهزة الأمنية؛ لذلك يمكن القول إن عصب النظام في سوريا هو الأجهزة الأمنية، وذلك أدى إلى تعدد الأجهزة الأمنية، فأصبح عددها (17) جهازاً، وعدد العاملين فيها 365 ألفاً ، وبلغت ميزانيتها ضعف ميزانية الجيش السوري .

ولقد كانت هذه الأجهزة الأمنية عاملاً رئيسياً في دعوة السوري إلى الثورة ليتخلص من القبضة الأمنية (الجزيرة نت،13\9\2012).

إن النظام البوليسي والأحزاب الشمولية الحاكمة هي سمات ملازمة للنظام العربي البائس الذي كرس كل جهده في المحافظة على مصالح الطبقة التي صنعها ، والمزواجة بين السلطة والثروة والتي أصبحت جزءاً من نسيج المجتمعات العربية.

إن الأسباب السابقة أدت إلى تدهور الحياة السياسية في البلدان العربية ، وأشارت العديد من الدراسات إلى حالة عدم الاستقرار السياسي، وعليه فإن من الأسباب البنيوية للثورات العربية ناتج في جزء منها عن حالة عدم الاستقرار، وهو ما يتضح من الجدول التالي لعدم الاستقرار السياسي خلال الفترة من نهاية عام 2010 حتى بداية عام 2011 استناداً لمؤشرات سياسية، واقتصادية واجتماعية موضحة في الجدول التالي:

جدول يوضح درجة عدم الاستقرار في لبلدان الربيع العربي بين 2010-حتى بداية 2011

عدم الاستقرار عالي جدا 80-100		عدم الاستقرار علي 60-79		عدم الاستقرار نسبي 40-59		عدم الاستقرار بسيط اقل من 40	
اليمن	90,7	ليبيا	78,1	تونس	52,3	-	-
		مصر	74,7			-	-
		سوريا	72,9			-	-
		البحرين	3 .63			-	-

(عبد الحي،2012) المشهد السياسي العربي 2012م: إقليم مضطرب http: //studies. aljazeera. net/reports/2012/01/20121151288785324. htm

ثانياً) الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للثورات العربية:

تعدُّ ظاهرة التباين الاجتماعي والاقتصادي أو ممارسة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ظاهرة واضحة في جميع الأنظمة السياسية العربية ، إذ أن البلدان العربية مقسمة إلى أغلبية ساحقة فقراء وأقلية أغنياء تبعاً

لمواردها الاقتصادية، فاليمن على سبيل المثال يعيش فيه 42% تحت خط الفقر، ومصر 20%حسب (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2008)، مما أسهم في اندلاع الاحتجاجات والثورات العربية، أيضا يلاحظ وجود مشكلات اقتصادية واجتماعية مشتركة بين الدول العربية التي اندلعت فيها الثورات، والتي أثرت في جودة حياة الشعوب ودرجة رقيها ورفاهيتها، ومنها حالة الإحباط التي أصيبت بها شعوب هذه البلدان بسبب ضعف برامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة،وتسببها في العديد من المشكلات الاجتماعية (عبد العالي،2013 : 6).

ومن أهم مظاهر التدهور الاجتماعي والاقتصادي ما يلي:

1. **انتشار البطالة:** لقد لعبت مجموعة من المشكلات دوراً محوريا في التمهيد لاندلاع الثورات العربية، من بين أبرز تلك المشكلات استفحال بطالة الشباب وخاصة بطالة خريجي الجامعات مؤخراً، وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في تونس 700 ألف (بن عثمان، 2011: 5).

وفي مقدمة محفزات ثورة الشباب في مصر وتونس كانت حالة انسداد آفاق الأمل أمامهم سواء في الحاضر أو المستقبل بعد أن فشل مشروع التنمية الوطنية في البلدين؛ إذ يلاحظ تزايد عدد العاطلين عن العمل في صفوف الشباب الذين يشكلون قرابة 40% من مجمل السكان . لقد اندلعت هاتان الثورتان بشكل عفوي نتيجة الإحساس المتزايد بمرارة الواقع الاجتماعي المؤلم الذي آل إليه غالبية الشعبين (مرسي،2011 : 17).

وقد بلغت نسبة البطالة في العالم العربي من12 إلى 15% من القوى العاملة، وهو من أعلى معدلات البطالة على مستوى العالم ، ومما يزيد من خطورة هذه الظاهرة أن البطالة تتركز بين أوساط الشباب، وهم الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم مابين 15 إلى 24 سنة تقريبا، وهذا رقم مخيف ويعد من أعلى النسب، ويعتقد أن هذه النسبة سترتفع إلى25% مستقبلا بسبب عدم وجود استراتيجيات تنموية حقيقية، وكذلك عدم وجود توسع في سوق العمل لاستيعاب الطاقات والأيدي العاملة العربية (راشد،2011 : 66).

تظهر معدلات البطالة حجم المشكلة والتي اعتبرت حسب بعض الباحثين بمثابة قنبلة موقوتة، وذلك حسب تقرير البنك الدولي (2013).

*** جدول يوضح معدل البطالة في دول الربيع العربي قبل الثورات :**

الدولة	معدل البطالة سنة2010	معدل البطالة سنة2011
مصر	**9**	**12**
ليبيا	**18.8**	**18.2**
تونس	**13**	**18.3**
سوريا	**8.4**	**11.5**
البحرين	**7.4**	**7.4**
اليمن	**8 .17**	**17.7**
الصين	4.2	4.3
أثيوبيا	5.4	5.4

موقع البنك الدولي .http: //data. albankaldawli. org/indicator/SL. UEM. TOTL. ZS

2. تدهور الاقتصاد: هناك مجموعة من الأسباب الاقتصادية التي كانت لها آثار محركة للثورات العربية وحسب جياد(2013) فإن منها:

أ) تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن العربي بعدم تحسن مستويات المعيشة بل الحال في تراجع نحو الأسوأ Kفضلاً عن عدم توافق ما تعلنه الأنظمة السياسية مع الواقع.

ب) التفاوت الملموس في مستوى البناء الاقتصادي والاجتماعي.

ج) ارتفاع معدلات البطالة عن العمل في البلدان العربية لاسيما في أوساط الشباب ، الأمر الذي أنتج شريحة من الشباب يعيش حالة من اليأس والإحباط من سوق العمل.

د) التجزئة وحالة الانقسام بين فئات الشعوب العربية، وإعاقة التنمية بسبب السياسات الخاطئة لحكومات دول الثورات العربية.

هـ) ارتفاع معدلات الفقر من السكان في العديد من البلدان العربية ، إذ بلغت نسبة الفقر في واليمن نحو41% وتجاوز الفقر في مصر 21% أيضا تجاوز خط الفقر 11% في سوريا وتونس.

و) تراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في أغلب البلدان العربية مثل الصحة والمواصلات والاتصالات والبنية التحتية، وأيضا تفاقم معدلات الأمية.

ز) ارتفاع معدلات التضخم المالي ومعاناة الشعوب من ارتفاع الأسعار ونقص وسوء التغذية في ظل ارتفاع الأسعار، وفشل الحكومات في وضع سياسة تنموية تخدم الشعوب العربية.

الطفرة الشبابية: تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 إلى 29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة، وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي، حيث ترتفع مستويات البطالة إلى 25% بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي 14. 4% (وحيد،2011).

وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عالٍ ، حيث يمثل الشباب المتعلم نحو 95% من الشباب العاطل عن العمل في الوطن العربي، كما ترتفع نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشابات المتعلمات، حيث يشغل الوطن العربي موقعا متدنيا بين مناطق العالم من حيث إدماج المرأة في سوق العمل، ويعاني الشباب أيضا تدني مستويات الأجور، وسوء ظروف العمل، حيث يعمل نحو 72% من الشباب في القطاع غير الرسمي، وقد أثر كل ذلك سلبا في الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي(حسين،18\10\2011).

و مهما تعددت أسباب الثورات العربية فان الدول التي تمتعت بقدر عالٍ من التجانس السكاني، مثل تونس ومصر قد شهدت حراكاً شاركت فيه قوّى سياسيةٌ وطبقية ، شاركت فيه قوى شبابية وسياسية ونقابية، بينما شهدت الدول التي تعاني استقطاباً طائفياً أو قبلياً أو مناطقياً مثل ليبيا والبحرين واليمن، حراكاً أوسع علي أرضية مناطقيةٍ أو طائفيةٍ ، ورغم وجود اختلافات مهمة في طبيعة القوى التي قادت هذه الانتفاضات الشعبية ومثلت قوامها الرئيس، فإن مطالبها تشابهت إلى حدٍ بعيدٍ ؛ حيث ركز الثوار والمتظاهرون على مطلبين رئيسين هما: الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وغابت المطالب ذات الصبغة الطائفية والمناطقية، ذلك على الرغم من محاولة الأنظمة الحاكمة قولبة هذه الثورات في إطار طائفي، كما حدث في اليمن والبحرين، أو في إطار مناطقي كما حدث في ليبيا (حسين،18\10\2011).

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للثورات العربية :

لا يمكن افتراض قطيعة تامة بين التجارب الإنسانية ، ومن الطبيعي أن تستفيد الشعوب من انجازات بعضها البعض، وبجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هناك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت بها الثورات، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في الشرق الأوسط ، وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك اتجاهان:

– اتجاه يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالثورات العربية، وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع.

– واتجاه يرى أن العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استناداً إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكليكس" أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر، والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي ؛ لأن هذه الوثائق كشفت أموراً سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول (موسى،2012: 6).

أولاً) الأسباب الإقليمية:

ثمة قوى إقليمية تسعى لتشكيل الشرق الأوسط بعيداً عن أي دعم خارجي، وهو ما يتضح جلياً في السياسة الإيرانية والتركية ، ويفتح آفاقًا جديدةً للتعامل وفقَ رؤيةٍ سياسيةٍ ممنهجة تسعى للسيطرة على المنطقة العربية ، ولعب دورٍ مركزيٍّ في مختلف القضايا المتعلقة بالمنطقة.

1– الدور الإيراني: الموقف الإيراني تجاه الاحتجاجات الشعبية متناقض، وفقا للمصالح المشتركة، والعلاقات الدبلوماسية بين إيران وكافة بلدان الثورات ، خلافًا للموقف الإيراني تجاه الاحتجاجات الشعبية في كل من: البحرين وسوريا والذي جاء مختلفاً تماماً مؤيداً للأولى بسبب مطالب السكان الشيعة لذلك ، ورافضاً للثانية بسبب المحافظة على الحليف الاستراتيجي السوري في المنطقة (الحوار المتمدن، 28\1\2014).

وقد كثفت إيران جهودها الداعمة لإحداث تغيير لصالحها في البحرين، وذلك على الصعيدين السياسي والإعلامي، كما ظهر ذلك واضحاً خلال أحداث التسعينيات، ثم أحداث فبراير 2011م، والمستمرة إلى هذه

اللحظة ؛ حيث وصل الدعم الإيراني إلى درجة أن تجرأ الإعلام الإيراني فزوّر في خطاب الرئيس الدكتور محمد مرسي في كلمته في مؤتمر عدم الانحياز في طهران نهاية أغسطس 2012م، ليستبدل كلمة (سورية) بـ (البحرين) في ثلاثة مواضع! هذا التزوير كان في الترجمة الموجهة إلى الشعب الإيراني، بالفعل أصبحت البحرين تمثل عقدة كبرى لدى النظام الإيراني ، إن الصلة الحميمية بين إيران وشيعة البحرين وصلت إلى حدّ (الوحدة الاندماجية) على الصعيدين الديني والنفسي ، وتمكن تيار ولاية الفقيه الموالي لخامنئي من إحكام سيطرته على المجتمع الشيعي، ويقود ثورة البحرين اليوم – آية الله عيسى قاسم – وهو وكيل المرجع الإيراني في البحرين ، وأعلى رأس يمثل مرجعية الولي الفقيه في البحرين (الفضالة،2013: 6).

2- الدور التركي: مواقف تركيا تجاه الثورات العربية متناقضة أيضاً، مثل الحالتين الليبية والسورية ، بسبب حفاظها على مصالحها الاقتصادية بالمنطقة ، فقد وقفت ضد التدخل في ليبيا بينما دعمت التدخل في سورية ، وستستمر سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية بشكل قوي ، وستحاول أخذ دورٍ محوريٍّ على حساب جامعة الدول العربية ، واستضافتها لمؤتمرات المجلس الانتقالي السوري خير دليل على ذلك، وقد دعت تركيا الحكومات العربية إلى القيام بالإصلاحات ، وأعلنت وقوفها بوضوح نسبياً إلى جانب المحتجين إدراكا منها أن الأنظمة العربية القديمة باتت على مشارف السقوط ، وستستمر في أخذ المواقف تجاه القضية الفلسطينية لكسب تأييد الشارع العربي، والوقوف في وجه إسرائيل بالمنطقة (الحوار المتمدن، 28\1\2014).

ثانيا) الأسباب الدولية: أن ما يحدث في سوريا مثلما حدث في ليبيا فلماذا لم تتفق الدبلوماسية العربية على طلب التدخل العسكري في سوريا ؟ ولماذا تتردد الدول الغربية بالتحرك العسكري؟

لقد سعت الدول الأجنبية بصورة مستمرة لإحباط أي توجه عربي جاد يهدف لتعزيز العمل العربي المشترك ؛ لأن هذه الدول تعتقد أن أي تعاون عربي قائم على أسس فعالة يؤدي لحدوث أضرار سلبية في المصالح الحيوية للقوي الخارجية.

فالدول الأجنبية وخاصة الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي هي التي تسعى للهيمنة على المنطقة العربية بشتى الوسائل والطرق، على الرغم من أن الولايات المتحدة هي التي تهيمن على النظام الدولي الراهن في الجانب الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ، وترى أن أي توجه عربي مشترك لتعزيز التعاون العربي يؤثر سلباً على نفوذها

ومصالحها في المنطقة العربية، فهي تتعامل مع الدول العربية بشكل فردي وانتقائي، بهدف إخضاع هذه الدول للنفوذ الأجنبي، وإضعاف الإرادة السياسية العربية ، ولا ننسى الموقف الصيني المتأني من الاحتجاجات الشعبية في مصر وتونس، والرافض التدخل العسكري في ليبيا وسوريا، والذي انعكس سلباً على موقف الدبلوماسية العربية ، وأثر بشكل سلبي على القرار العربي الداعي لحماية الشعب السوري وكفالة حق التظاهر السلمي للمدنيين (الحوار المتمدن، 28\1\2014).

المبحث الثاني: لمحة عن الثورات العربية :

بعد عقود من الجمود السياسي، ومع فشل كل محاولات النهوض إثر انقلابات العسكر على الأنظمة الملكية، والليبرالية العربية ، فقد أصبحت الأمة تائهةً، فهي كالشخص الذي فقد الذاكرة ، أو كالطفل الذي أعوزته الخبرة فهو يتعثر يميناً ويساراً، وقد جاء الوقت الذي لم تعد الأنظمة العربية قادرة على أن تستمر، ولم تعد الشعوب العربية قادرة على أن تصبر، فانفجرت الثورات.

وعلى غير المتوقع اندلعت في أكثر من بلد عربي ثورات شعبية عارمة تمكنت من إسقاط الأنظمة، وخلقت واقعاً جديداً على المستوى السياسي والاجتماعي، وما زالت المنطقة العربية تموج بالأحداث والتغييرات، وبإيقاع خرج عن سيطرة الأنظمة وتجاوز كل ما هو قائم من تشكيلات سياسية ونخبوية.

وبوصول الثّورات إلى محاور جيوسياسيّة تشهد تباياتٍ في توجّهات الفاعلين الإقليميين، مثلما حدث في ثورات البحرين واليمن،وسورية ، بدت حركات الاحتجاج كما لو أنها تعكس نسقًا من التّفاعلات داخل النظام الدّولي والإقليمي؛ وذلك نظراً لتقاطع المصالح واختلافها، وانعكاس ذلك على مواقع الفاعلين الجيوستراتيجيين وأدوارهم في منطقةٍ تعدّ "بؤرة الأزمات عالميا "نظراً لأهمّية موقعها جيوسياسياً، وجيواقتصاديا (المركز العربي،2012).

إن الشرارة التي أطلقها محمد البوعزيزي الذي ضحَّى بنفسه كانت صرخة ، وفي الوقت نفسه صورة للواقع المأساوي الذي فرض حالة الاحتجاج العربي، وكذلك كانت صورة تعذيب وموت خالد سعيد في الإسكندرية المصرية شهادة أخرى ونموذجاً لدفع الشباب إلى الدفاع عنه وعن حقه في الحياة في بلده كي لا تتكرر حالته والعبور على جثته بهدوء.

إن الأمة بحاجة إلى فكرٍ سياسيٍ خلَّاقٍ نابعٍ من تاريخها وتراثها قادرٍ على إعادة توازن الأمة وتموضعها في النظام الدولي الذي تم صياغته بعيداً عن منظومة العدل والمساواة والذي يفهم الأمن والسلم في حدود أمنه وسلمه الخاص.

المطلب الأول: ثورات شمال أفريقيا: تونس، ليبيا، مصر

أولا) الثورة التونسية :

اندلاع الثورة:

الثورة التونسية (والتي تعرف أيضًا بثورة الحرية والكرامة، أو ثورة 17 ديسمبر)، هي ثورة شعبية اندلعت أحداثها في 17 ديسمبر 2010م ، تضامناً مع الشاب محمد البوعزيزي والذي قام بإضرام النار في جسده في نفس اليوم تعبيراً عن غضبه على بطالته ، ومصادرة العربة التي يبيع عليها من قبل الشرطية فادية حمدي ، وقد توفي البوعزيزي بسبب حروقه البالغة يوم الثلاثاء الموافق 4 يناير 2011 في مستشفى بن عروس، والذي أطلق عليه اسمه بعد ذلك ليصبح مستشفى محمد البوعزيزي ؛ أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18 ديسمبر 2010 والى خروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة، وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم (كرعود،2013: 30).

تواصلت المظاهرات والأعمال الاحتجاجية بصورة يومية ، واتسعت لتشمل معظم المدن التونسية ، وازدادت أعداد المتظاهرين ، في حين تواصل تجاهل الإعلام الرسمي للمظاهرا ت، وفي يوم 28 ديسمبر 2010 ظهر" أول رد رسمي للرئيس التونسي زين العابدين بن علي، على الاحتجاجات الشعبية في خطاب متلفز بثته القناة الرسمية تونس7 ، دان فيه" أعمال الشغب "وقال إنها تضر بصورة تونس لدى المستثمرين، وتعهد بتطبيق القانون" بكل حزم "ضد المأجورين والمتطرفين" وقد جاء خطاب الرئيس التونسي مخيباً لآمال المتظاهرين وداعماً لأجهزة الأمن، ودافعا لها باتجاه استخدام المزيد من العنف في وجه المحتجين ؛ إذ تزايدت أعداد الضحايا من المتظاهرين مما زاد من احتقان الشارع التونسي ، ورفع من وتيرة غضبه وسخطه ، فقام المحتجون بأعمال عنف مضادة ، حيث قاموا بإحراق العديد من مقرات الأمن ، ومقرات الحزب الحاكم. وفي 9يناير2011م وصلت المظاهرات إلى العاصمة تونس ، واتسمت بتصاعد العنف خلال الاحتجاجات التي رفعت لأول مرة شعارات ضد الحكومة التونسية ، واستعملت وقوات الأمن الرصاص الحي

ضد المحتجين، فإضراب 95 بالمائة من المحامين، وسقوط أكثر من 35 قتيلاً في مدينتي القصرين وتاله حسب مصادر نقابية (عبد الحليم،2011: 53).

في يوم 10 يناير 2011 ألقى الرئيس زين العابدين بن علي خطابه الثاني في محاولة لتهدئة الأوضاع والخروج من الأزمة ، ووعد بسعي الحكومة لتوفير 300 ألف فرصة عمل جديدة لأبناء الشعب التونسي(موقع المعرفة،2011).

ونتج عن هذه المظاهرات– التي شملت مدناً عديدة في تونس– سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن ، وأجبرت الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية ، وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرون ، كما أعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014 (كرعود،2013: 30).

رأى المتظاهرون أن الخطاب جاء متأخراً ، وأن أعداد الشهداء والجرحى والمعتقلين تستوجب رداً حكومياً أكثر من مجرد توفير فرص العمل ؛ لأن الحركة الاحتجاجية قد تجاوزت هذا المطلب باتجاه مطالب تمس هيكلية الحكومة والنظام ، وفي اليوم التالي لخطاب الرئيس التونسي انتشرت المظاهرات لتعم العاصمة تونس وأحياءها الشعبية ، وقام المحتجون بحرق معظم مراكز الشرطة ، وبعض مقرات الحزب الحاكم في الوقت الذي أفرطت فيه الشرطة في استخدام العنف ، مما أسقط 35 شهيداً خلال يومين، وفي يوم 13 يناير 2011 ألقى الرئيس التونسي خطابه الثالث والأخير والذي أقر فيه أنه فهم الشعب التونسي ووعى مطالبه وحاجاته ، وبدا واضحاً ضعف وعدم تماسك الرئيس على غير عادته في الخطابين السابقين ، وفي يوم الجمعة 14 يناير 2011م عمت المظاهرات الكبرى المدن التونسية بما فيها العاصمة ، التي هدد المتظاهرون فيها بالذهاب إلى قصر قرطاج ، الذي يقع في الضاحية الشمالية بالعاصمة مطالبين بإسقاط النظام، وفي ذات اليوم وعلى إثر رفض الجيش لأوامر الرئيس بقمع المظاهرات، وإثر انهيار أركان النظام التونسي بصورة مفاجئة ، غادر الرئيس زين العابدين بن علي تونس متوجهاً إلى السعودية، ليضع حداً لثورة شعبية سلمية بدأها الشعب التونسي ، مطالباً بإصلاحاتٍ اقتصاديةٍ واجتماعية ، إلا أن تعنت النظام، وإفراطه في استخدام العنف ضد المتظاهرين ، إضافة إلى تأخر استجاباته لمطالب المحتجين،قد مكن المحتجين من رفع سقف مطالبهم وصولاً إلى المطالبة بإسقاط النظام (عبد الحليم،2011: 53).

إن ما حدث ليس وليد اللحظة وإنما كان له العديد من المؤشرات التي عزّزت الحدس بقرب الانفجار، بالإضافة إلى بلوغ الظلم والفساد أوجهما، وما كانت قد عرفته تونس من انتفاضات في العقدين الأخيرين مثلت سلسلة من الإنذارات للرئيس بن علي الذي لم يستوعبها وتمادى في انتهاج سياسة القمع، وحسب الباحث محمود علي (2011: 12) فإن أبرز هذه المؤشرات هي:

1-اندلاع مواجهات دامية في ولاية باجه الواقعة في الشمال الغربي لتونس، وذلك أواخر التسعينات من القرن الماضي بين المواطنين وقوات الأمن على خلفية مباراة رياضية انحاز فيها الحكم إلى فريق "الترجي الرياضي التونسي" الذي يرأسه آنذاك سليم شيبوب أحد أصهار الرئيس التونسي المخلوع ، في إشارة واضحة إلى سياسة عدم التوازن بين الجهات.

2. اندلاع احتجاجات ومواجهات دامية أواخر الألفية الثانية من القرن الحالي في الحوض المنجمي بمدينة الرديف التابعة لولاية قفصة بالجنوب التونسي بين قوات الأمن والسكان الذين تظاهروا سلمياً مطالبين بحق أبنائهم في العمل ، وقد سقط في تلك الأحداث مواطن واحد وكثير من الجرحى في صفوف المتظاهرين ووقعت اعتقالات عديدة وتعذيب شديد انتهى بسجن العشرات على إثر محاكمة جائرة.

3. اندلاع مظاهرات ومواجهات عنيفة في ولاية مدنين الواقعة في أقصى الجنوب احتجاجاً على إقدام السلطات التونسية على غلق المعبر الحدودي الرابط بين تونس وليبيا والذي يمثل شريان الدورة الاقتصادية لأهل الجهة الذين يواجهون تضخم نسبة البطالة وتدهور القدرة المعيشية بسبب سياسة التهميش.

نتائج الثورة التونسية:

كان للثورة التونسية العديد من النتائج على المستويين الداخلي والخارجي: فعلى المستوى الداخلي كانت أهم النتائج هو هرب بن علي من تونس باتجاه مالطا، ومن ثم إلى باريس لكن فرنسا رفضت استقباله، وانتهى به المطاف في جده في السعودية ، وذلك بعد ساعات من حل الحكومة والإعلان عن انتخابات تشريعية يوم الجمعة 14 يناير 2011 (السرجي،2011: 97).

أما على المستوى الخارجي فقد كان للثورة التونسية تأثير كبير على العديد من الدول العربية ، وأهمها ما حدث في مصر من تنحي الرئيس مبارك عن السلطة ، ومحاولات القذافي في ليبيا لكسب الرأي العام من خلال توزيع الأموال والسكن والقروض من غير ضمانات على الشعب ، وإعلان الرئيس اليمني علي عبدالله

صالح عدم ترشيح نفسه للرئاسة، ورفع قانون الطوارئ في الجزائر، وتم إقالة الحكومة الأردنية وتشكيل حكومة جديدة وما تلاه من سقوط للقذافي وعلي عبد الله صالح (محمود،2011: 12).

ثانيا) الثورة المصرية:

اندلاع الثورة:

اندلعت الثورة المصرية في أعقاب الثورة التونسية التي شهدت الإطاحة بالرئيس التونسي ، وبرغم العنف المستخدم من جانب نظام مبارك ضد المحتجين في معظم المدن المصرية ، وسقوط الشهداء والجرحى ، في القاهرة والإسكندرية والسويس والإسماعيلية ومدن أخرى، إلا أن الثورة استطاعت خلع الرئيس حسني مبارك بعد 18 يوماً من الانتفاضة الشعبية والصمود في الميادين ، خصوصاً ميدان التحرير، وذلك في 11فبراير 2011 (وهبة،2012: 1).

حيث انطلقت الثورة المصرية يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 ، بدعوة من العديد من القوى السياسية غير الحزبية ، والتي منها" حركة شباب 6 أبريل"، وحركة" شباب من أجل العدالة والحرية"، وحركة" كفاية"، و"الجمعية الوطنية للتغير"، وغيرها من القوى السياسية التي قررت التظاهر احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة التي يمر بها الشعب المصري ، واتفقت على أن يكون التظاهر في يوم عيد الشرطة ، الذي يصادف 25 يناير من كل عام في إشارة إلى الاستياء العارم الذي يعم الشارع المصري كنتيجة لتجاوزات وزارة الداخلية ، وسوء معاملة الشرطة للشعب خصوصاً وأن إحدى القوى السياسية الداعية لهذه الاحتجاجات سمت نفسها باسم أحد ضحايا الشرطة وهو خالد سعيد. (عبد الحليم،2012: 74)

عمت المظاهرات معظم المحافظات والمدن المصرية حتى أمست مظاهرات شعبية عارمة ، تعمدت الحكومة المصرية تجاهلها، إلا أنها كانت البداية القوية للثورة المصرية ، ورفعت منذ يومها الأول شعار" الشعب يريد إسقاط النظام" ، وتواصلت الاحتجاجات اليومية وصولا إلى يوم الجمعة 28 يناير 2011 م، ذلك اليوم الذي أطلق عليه جمعة الغضب ، خرج مئات الآلاف من المصريين إلى ميدان التحرير في القاهرة ، وإلى الميادين العامة في كل المدن المصرية ، وبدا فشل الشرطة في السيطرة على الأمور بفعل كثافة أعداد المتظاهرين، وتوزع التظاهرات في معظم أرجاء القطر المصري (عبد الحليم،2012: 74).

وفي 29 كانون ثاني /يناير 2011 ، وجه الرئيس المصري حسني مبارك كلمته الأولى للشعب المصري ، معلنا عن إقالة حكومة أحمد نظيف ورافضاً التنحي، كما قرر تعيين عمر سليمان مدير المخابرات العامة نائباً له (جريدة الأهرام،30\1\2011).

تكونت النواة الأولى للثورة من شباب متعطش لنسمات الحرية ، ثم تحولت إلى زخم شعبِّي متدفق عندما انضمت لها مختلف طوائف الشعب ، وناصرتها طبقات المجتمع كلها، فانضم إلى الثوار شباب وكهول من أحزاب سياسية وتيارات دينية ونقابات مهنية ، كما جذبت الثورة إلى صفوفها أناساً كثيرين من السواد الأعظم من المصريين غير المسيسين،مما أكسب الثورة قاعدة مجتمعية عريضة شملت المصريين كافة بمختلف مشاربهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم(بسيوني،2012: 25).

تواصلت الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية اليومية، واتخذ شبان الثورة ميدان التحرير في القاهرة مسرحاً حياً لاعتصاماتهم ، وكان الميدان يمثل قلب الثورة النابض بالتحدي والإصرار على إسقاط النظام ، وفي1 فبراير 2011م، خرج الرئيس المصري على الشعب في خطابه الثاني ليعلن رفضه الرحيل ، وخير الشعب بين الفوضى أو الاستقرار المتمثل في بقائه كضمانة لأمن البلد واستقراره ، وأكد أنه كلف نائبه عمر سليمان ببدء حوار وطني مع القوى السياسية ، وكلف الحكومة الجديدة بالتجاوب مع مطالب الشباب ، وأعلن عدم نيته الترشح لولاية رئاسية جديدة (موقع الأهرام،2\2\2011).

على إثر رفض الشارع المصري لإصلاحات الرئيس، وكنتيجة لاعتصام عشرات الآلاف من الشباب المصري في ميدان التحرير، ورفضهم إخلاء الميدان حتى في ساعات حظر التجوال الليلي ، توجهت مجموعة من مؤيدي النظام من أفراد الشرطة بالزي المدني ، إلى ميدان التحرير يركبون الخيول والجمال ، متسلحين بالعصي والسكاكين والأدوات الحادة ، وأخذوا يهاجمون المعتصمين بغرض فض الاعتصام وإخلاء الميدان، إلا أن الشباب تصدوا لهم وأفشلوا هجومهم وسميت تلك الحادثة موقعة الجمل (موقع الأهرام،3\2\2011).

في يوم الخميس 10 فبراير 2011 ، ومع تصاعد التوتر، وبروز ملامح انزلاق البلاد إلى حالة الفوضى والاضطرابات أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الأول،الذي قال فيه : أنه اجتمع في إطار الالتزام بحماية البلاد، والحفاظ على مكتسبات الوطن، وتأييداً لمطالب الشعب المشروعة ، وقرر الاستمرار في

الانعقاد بشكل متواصل،برئاسة المشير حسين طنطاوي وغياب قائده الأعلى الرئيس حسني مبارك ، ولكن المفاجأة الصادمة تمثلت بخروج مبارك في خطابه الثالث معلنا رفضه التنحي ، ومعترفاً بأن الأخطاء واردة في كل نظام سياسي ، ومحذراً من الخضوع للإملاءات الخارجية ، وخدمة الأجندات المغرضة ، وأنه متمسك بالاستمرار في منصبه حتى نقل السلطة في الانتخابات المقبلة التي لن يترشح لها، وأكد أنه لم يخضع يوما لضغوط أو إملاءات (موقع الجزيرة نت،10\2\2011) .

في يوم الجمعة 11 فبراير 2011 ، تجاوزت أعداد المحتجين المصريين العشرة ملايين في أنحاء مصر، وأخذ بعضهم يزحف باتجاه القصور الرئاسية ، الأمر الذي اعتبره المجلس العسكري المصري وصولاً إلى نقطة الحسم التي لم تدع للرئيس المصري من خيار سوى التنحي ، وفعلاً في تمام الساعة السادسة مساءً في يوم جمعة الزحف 11 فبراير 2011 ، أعلن عمر سليمان عن قرار الرئيس بالتنحي ، وتوكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد (العربية نت،12\2\2012).

أبرز نتيجة للثورة: في السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير 2011 أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي مبارك عن منصبه وكان هذا نصه:

"بسم الله الرحمن الرحيم: أيها المواطنون في ظل هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية ، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، والله الموفق والمستعان"(الهيئة العامة للاستعلامات،2011)

ثالثا) الثورة الليبية :

اندلاع الثورة:

اندلعت الثورة بداية في بعض المدن الليبية ضد نظام العقيد معمر القذافي متأثرة بالثورتين التونسية والمصرية ، حيث انطلقت في يوم 15 فبراير اثر اعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم فتحي تربل في مدينة بنغازي ، فخرج أهالي الضحايا ومناصروهم يحتجون على اعتقاله ، وارتفعت الأصوات مطالبة بإسقاط النظام، وإسقاط العقيد القذافي شخصياً؛ فردت الشرطة باستخدام العنف ضد المتظاهرين، وفي اليوم التالي انتفضت الرجبان والزنتان في غرب البلاد، وشهدت البيضاء سقوط أول شهداء في الثورة يوم السادس عشر من فبراير، وتلتها يوم 16 فبراير مظاهرات للمطالبة بإسقاط النظام بمدينة البيضاء، فأطلق رجال الأمن الرصاص الحي وقتلوا

بعض المتظاهرين، كما خرجت مدن جبل نفوسه الزنتان ويفرن ونالوت والرجبان، في نفس اليوم، وقام المتظاهرون في الزنتان بحرق مقر اللجان الثورية، وكذلك مركز الشرطة المحلي، ومبني المصرف العقاري بالمدينة ، وازدادت الاحتجاجات في اليوم التالي وسقط المزيد من الضحايا وجاء يوم الخميس 17 فبراير/شباط عام 2011 م على شكل انتفاضة شعبية شملت بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية فكبرت الاحتجاجات بعد سقوط أكثر من 400 ما بين قتيل وجريح برصاص قوات الأمن(س أن أن،20\10\2011).

تمرد بنغازي: أعلن وزير الداخلية اللواء الركن عبد الفتاح يونس العبيدي استقالته وانضمامه لثورة 17 فبراير في 22فبرايرفي بنغازي وسط توالي انشقاق كتائب من الجيش وانضمامها للثوار، وفي 1مارس تم الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي ليتولى إدارة شؤون المناطق "المحررة" بما في ذلك الاتصال بالدول الأجنبية والإدارة العسكرية للمعارك ، وتوعد القذافي بالقضاء على التمرد في بنغازي (موقع العربية،2014/8/17).

القرار الأممي للتدخل في ليبيا:

صدر قرار مجلس الأمن رقم 2011\ 1973 يوم الخميس بتاريخ 17مارس 2011م، والقاضي بفرض حظر جوي على ليبيا، والوقف الفوري للهجمات على المدينين، واتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين والمواقع السكنية في ليبيا، بما في ذالك تنفيذ ضربات جوية، وقد جاء القرار بناءً على طلب صريح من جامعة الدول العربية لوقف قتل المدنيين في ليبيا، وأعطى القرار شرعية دولية للتدخل العسكري في ليبيا (معهد الدوحة،2011: **1**).

التدخل الغربي العسكري في الثورة الليبية:

في 17مارس بينما كانت قوات القذافي تستعد للهجوم علي بنغازي، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1973 بفرض حظر جوي علي ليبيا ، وإباحة استخدام القوة لحماية المدنيين من هجمات القوات التابعة للقذافي، وفي 18 مارس أعلنت فرنسا أن الهجوم الجوي على ليبيا سيبدأ خلال ساعات قليلة ، وفي 19مارس أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بدء تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بإقامة حظر جوي فوق ليبيا ، وكذلك أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنه أعطى أوامره للقوات الأمريكية ببدء عمل عسكري

محدود ضد ليبيا ، وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (بنتاغون) أن سفناً حربية وغواصات أمريكية وبريطانية أطلقت 110 صاروخاً توما هوك علي أهداف ليبية ضمن المرحلة الأولي من عملية فجر الأوديسا الهادفة لإرغام القذافي علي احترام حظر الطيران الذي فرضته الأمم المتحدة، وأعلنت فرنسا أن طائراتها شنت هجمات تمكنت خلالها من تدمير عددٍ من الدبابات والمركبات المدرعة في موقع تابع للكتائب الموالية للعقيد معمر القذافي(موقع العربية،2014/8/17).

يعتبر التدخل الغربي في الثورة الليبية مثيراً للجدل، ففي الوقت الذي يراه البعض تدخلاً إنسانياً جاء لحماية الشعب الليبي ، يراه البعض نفاقاً سياسياً ولا يعبر إلا عن مصلحة الغرب ، لكن يتفق الجميع على أن التدخل الغربي حمى بنغازي من السقوط ، خصوصاً في ظل واقع العجز العربي (صحيفة الشرق الأوسط،30\12\2011).

أبرز نتائج الثورة: سقوط نظام القذافي والذي دام 42 عاماً، فبعد ثمانية أشهر قُتل القذافي في معركة للسيطرة على مسقط رأسه سرت (شرقية،2013: 3).

تعقيدات الثورة الليبية:

أن الوضع في ليبيا غير مرشح للاستقرار في الوقت المنظور، أي خلال ما يقارب الخمس سنوات الأولى ما بعد القذافي؛ حيث يرى الباحث الشيخ(2014 : 124) أنه إثر سقوط نظام القذافي أدت الثورة الليبية إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى غير الحكومية ، التي أصبحت اللاعب والعامل الرئيس في المعادلة السياسية الليبية الجديدة ، وتتمثل هذه القوى بالمجالس المحلية والتجمعات القبلية والميليشيات المسلحة ؛ حيث استطاعت هذه القوى المحلية أن تسيطر على الحياة السياسية في ليبيا ِ وتهميش القيادات السياسية التي كانت تشكل المجلس الوطني الانتقالي السابق ، والحكومات الانتقالية المتعاقبة ، وتمكنت من زيادة نفوذها، والتأثير في المشهد السياسي والأمني الليبي، على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني، وخصوصاً في قطاعي الأمن والجيش.

وأخيرا إن مصير ليبيا بعد القذافي يبقى مرهوناً لتوقعات وفرضيات تلعب فيها مخلفات الأزمة دوراً أساسياً وخاصة منها القبيلة والميليشيات العسكرية والحكومة الانتقالية والدول الأجنبية.

المطلب الثاني: ثورات المشرق العربي: سوريا، البحرين، اليمن .

أولاً) الثورة السورية:

اندلاع الثورة:

على الرغم من تأكيد الرئيس السوري بشار الأسد أن بلاده مُحصنة ضد الثورات التي تشهدها الدول المجاورة في إشارة إلى مصر، إلا أن قراءته لواقع الشعب السوري كانت خطأ ، فبعدما تم اعتقال تلاميذ المدارس في درعا 20مارس 2011، إثر كتابتهم شعاراتٍ مناهضةً للنظام على جدران المدرسة ؛ كان ذلك سببًا كافياً ومباشراً لاندلاع الثورة ، والسبب الأخر الذي جعل تلك الثورة تنتشر في أنحاء سوريا وأدى إلى هذه الغضبة الشعبية العارمة قد جاء في أعقاب تعذيب وقتل الطفل حمزة علي الخطيب ابن الثالثة عشرة والتمثيل بجثته بعد اعتقاله في 29ابريل 2011م على أيدي قوات النظام(فهد،2014: 13).

تحول الثورة السورية نحو استخدام القوة المسلحة:

أصر النظام على استخدام العنف وبوتيرة تصاعدية، فقابله إصرار الحركة الاحتجاجية على انتهاج السلمية في سعيها لتحقيق أهدافها، لكن الأمور بدأت تأخذ منحًى مختلفاً مع تنامي استخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين، حيث ظهرت حالات تسلح ومقاومة غير منظمة، وبخاصة في المناطق الحدودية مثل جسر الشغور في محافظة إدلب وتلكلخ في حمص، كما حصلت انشقاقات فردية من داخل المؤسسة العسكرية، ولكن معظم الانشقاقات في هذه المرحلة المبكرة من الثورة ظلت مقتصرة على الرتب الصغيرة والمتوسطة، وكان ابرز المنشقين الملازم عبد الرازق طلاس، ولكن بعد نحو ثلاثة أشهر من انطلاق الثورة، شكل المقدم المنشق حسين الهرموش تنظيم عسكريا أطلق عليه اسم "لواء الضباط الأحرار، ثم تلا ذلك تشكيل المجالس العسكرية مع تأسيس العقيد رياض الأسعد المجلس العسكري المؤقت في الرابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، كإطار تنظيمي للجيش السوري الحر، ثم انشقاق العميد مصطفى الشيخ في كانون الأول/ ديسمبر 2011م ليتكون المجلس العسكري الأعلى للجيش الحر، ثم في الأول من تموز/ يوليو 2012 جرى الإعلان عن تشكيل عسكرٍي جديد تلا بيانه التأسيسي العميد المنشق فايز عمرو(قبلان،213: 41)

وفيما يتعلق بالمقاتلين السوريين، فهم سواء كانوا منشقين عسكريين أو مدنيين يقاتلون ضمن كتائب الجيش الحر، فهم يتجمعون علي أساس مرجعية حراك ثوري ديمقراطي، وينسقون مع المعارضة السياسية ويتمثلون حالياً ضمن الائتلاف الوطني(قبلان،213: 41).

ثم تطور الصراع داخل سوريا ليشمل الاتجاه الإسلامي، ويمكن القول أن المقاتلين العسكريين الإسلاميين علي أرض سوريا اليوم هم إما عرب أو أجانب أو سوريون يقاتلون علي أساس مرجعية سلفية جهادية، ويبشرون بإقامة دولة إسلامية خالصة بعد سقوط الأسد، يضم الجهاديون كلا من: الدولة الإسلامية، وجبهة النصرة، وأحرار الشام، وصقور الشام وغيرهم، وبرغم أن كتائب الجيش الحر تضم عناصر إسلامية وحظيت بمباركة روحية من مشايخ سوريين، إلا أنها ذات صبغة تقليدية تعبر عن النزعة الدينية المحافظة للسوريين وليست رديفة للجماعات السلفية غير سورية (علام،1\2\2013).

الموقف الإيراني من الثورة: دعمت إيران النظام السوري، واتخذت موقفاً مؤيداً له ضد الانتفاضة الشعبية منذ انطلاقتها في مارس 2011م، وذلك من خلال التبني الكامل للرواية السورية الرسمية للأحداث، ودعم الأسد مادياً ومعنوياً(أبو هلال،2011: 9).

أبرز نتائج الثورة حتى الآن: تحول انتفاضة درعا إلى ثورة شعبية عارمة في مختلف مناطق سورية رفعت شعار إسقاط النظام، ثم تحولت بفعل القمع والاعتماد على الحل العسكري إلى ثورة مسلحة (بشارة،2014: 604).

ثانيا) الثورة اليمنية:

اندلاع الثورة:

من يراقب بدايات الثورات العربية يكتشف بوضوح التأثير الكبير الذي أحدثته كل ثورة على التي تليها، فتأثيرات ثورة تونس على الثورة المصرية كانت واضحة جداً ؛ أما الثورة اليمنيّة، فيكفي أن نعرف أن الثورة بدأت في ذات الساعة التي تم فيها الإعلان عن تنحي الرئيس المصري؛ ففي يوم الجمعة 11 فبراير كان ملايين اليمنيين _ كما في كل العالم العربي _ يتابعون دقائق ما يجري بميدان التحرير في مصر، وفي اللحظة التاريخية الشهيرة التي أعلن فيها نائب الرئيس عمر سليمان عن تنحي الرئيس حسني مبارك عن السلطة، وفي ذات الساعة، خرج الشباب اليمني في مدينة تعز إلى الساحة التي أُطلق عليها فيما بعد اسم

(ساحة الحرية)، وشكّل الشباب مظاهرة كبيرة هتفت بإسقاط النظام اليمني، وأعلنوا أنهم سيعتصمون في الساحة حتى سقوط النظام(موقع المقال،2011/11/27).

استمرت الثورة فعلياً حتى انتخاب عبد ربه منصور هادي رئيساً للبلاد في فبراير 2012م برغم محاولة عبد الله صالح لقمع المحتجين، وبرغم سقوط الشهداء والجرحى، ولكن ظلت الاعتصامات والمظاهرات تقام من فترة لأخرى حتى قيام الرئيس هادي بتفكيك شبكة أقارب صالح من الجيش، ومن المناصب العليا ضمن خطوات إعادة هيكلة الجيش اليمني، وفي يوم 18 أبريل 2013 رفعت آخر الخيام من ساحة التغيير بصنعاء وأعلنت تنظيمية الثورة تعليق الاعتصامات والمظاهرات لأول مرة منذ فبراير 2011، وتسمى ثورة 11 فبراير من قبل بعض القوى السياسية ويطلق عليها البعض " ثورة 3 فبراير" كلٌ حسب دوافعه وانتماءاته الحزبية رغم أن أول المظاهرات كان في 15 يناير(موقع البيضاء أن لاين،2011/11/11).

أبرز نتائج الثورة: هو تنحي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن السلطة بعد 33 عاما من حكم اليمن، ونقل صلاحياته إلى نائبه الفريق عبد ربه منصور هادي، وذلك بعد 10 أشهر من الضغوط الشعبية والاحتجاجات التي اجتاحت المدن اليمنية منذ مطلع فبراير2011م (صحيفة الشرق الأوسط الالكترونية،2011/12/21).

ثالثا) ثورة البحرين:

اندلاع الثورة:

اندلعت الثورة في البحرين على شكل احتجاجات شعبية ، حيث بدأ التصعيد يوم الاثنين 2011/2/14 م متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 م، وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك، وقد قادت المعارضة البحرينية التي تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية هذه الاحتجاجات (global voices,2011).

بدأت أحداث الثورة بعدما دعا نشطاء شباب إلى" يوم غضب "في المنامة في 14فبراير؛ فانضم إليهم عشرات الآلاف؛ وذلك نظراً إلى أن المتظاهرين قصروا مطالبهم على الإصلاحات السياسية والديمقراطية، ممتنعين عن توجيه النقد المباشر للملك حمد(مجموعة الأزمات الدولية،2011: 5).

ولكن الرد القاسي من جانب النظام فاجأ الكثيرين وجعلهم أكثر تطرفاً ، فبعد أن فشل القمع الثقيل لقوات الأمن في إسكات المحتجين ، وحملت مسيرات تشييع القتلى الاحتجاجات إلى الأرياف، حيث عبَّأت جميع شرائح المجتمع ؛ فقد قتل سبعة أشخاص خلال أربعة أيام من 14–17 فبراير، غير أن المتظاهرين تمكنوا – في النهاية– من السيطرة على دوار اللؤلؤة ، حيث نصبوا خيامهم لأسابيع (مجموعة الأزمات الدولية،2011: 5).

قمع الثورة: لقد تم إنهاء المظاهر الرئيسة للثورة بصورة خشنة ، فقد صول ألفي جندي من درع الجزيرة ، وتم إعلان حالة الطوارئ في البحرين، وإخلاء مناطق الاعتصام من المظاهرات بالقوة ، واستيلاء الجيش على المستشفى الرئيسي ، وقد سقط في اليوم الأول من إعلان حالة الطوارئ ثلاثة قتلى وأكثر من 250 جريحاً وتم إخلاء دوار اللؤلؤة بالقوة (صحيفة الوسط البحرينية،16\3\2011).

لكن هناك من له رأي آخر فيما يحدث في البحرين ؛ فالمؤيدون لقمع الثورة يرون الخيار الأوحد لمواجهة امتداد الفوضى الذي يعرض حياتهم ومستقبلهم للخطر هو قمع الثورة، كما أن هناك من ينسب الأحداث إلى تحريض من جهات خارجية ؛ فقد صرح الشيخ يوسف القرضاوي: "بأنه من الواضح أن الاحتجاجات في البحرين طائفية بحتة موجّهه ضد أهل السنة" (الفجر،14\2\2015).

وأخيراً: فإن البيئة الحاضنة للثورات العربية تكشف عن مكون ذاتي، وأن الأسباب الداخلية للثورات العربية شكلت المحرك الرئيس، والمولد الأهم لحالة النفير التي اجتاحت الأمة، وبالرغم من الدور المهم للثورة التونسية في كسر حالة الركود السياسي الذي سيطر على الأمة العربية لعقود ، إلا أن ثورة 25 يناير في مصر، وسقوط الرئيس حسني مبارك كان بمثابة كلمة السر التي منحت الشعوب العربية الإرادة والشعور بالثقة التي كانت الشعوب في حاجة ماسة إليها لكي تبدأ الحراك الثوري.

لقد تطور الموقف السياسي الإيراني من الثورات العربية بشكل عام وكان متابعاً لها وراصداً دقيقاً لتطورها، وسنلاحظ خلال الفصل التالي كيف كان هذا التطور وكيف تم توظيف البراجماتية الإيرانية لتطوير الموقف بما يلائم المصالح الإيرانية ، و كيف عدَّلت إيران مواقفها تجاه الثورة المصرية والتونسية ، وكيف وقفت ضد الثورة السورية ، وكيف كانت السياسية الإيرانية تقدم أولوياتها.

الفصل الخامس: الموقف السياسي الإيراني من دول الثورات العربية2011– 2013 قبل وبعد اندلاع الثورات

المبحث الأول:

الموقف السياسي الإيراني من دول الثورات العربية قبل وبعد اندلاع الثورات

المطلب الأول: الموقف السياسي الإيراني من دول شمال أفريقيا (تونس، مصر، ليبيا)

المطلب الثاني: الموقف السياسي الإيراني من دول المشرق العربي (سوريا، اليمن، البحرين)

المبحث الثاني:

مستقبل العلاقات السياسية بين إيران ودول الثورات العربية

المطلب الأول: مستقبل العلاقات السياسية بين إيران ودول ثورات شمال أفريقيا (تونس، مصر، ليبيا)

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات السياسية بين إيران ودول ثورات المشرق العربي (سوريا، اليمن، البحرين)

الفصل الخامس: الموقف السياسي الإيراني من دول الثورات العربية قبل وبعد اندلاع الثورات.

لعل أبرز مشهد لتدهور للعلاقات العربية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية 1979م هي الحرب الإيرانية العراقية 1980م، وما نتج عنها من تحالفات وما آلت إليه هذه الحرب من حواجز منعت من امتداد النفوذ الإيراني غرباً، إن العلاقات العربية الإيرانية منذ الثورة الإيرانية 1979م وحتى الآن مرت بكثير من الإرباك والتقلب.

المبحث الأول:

الموقف السياسي الإيراني من دول الثورات العربية قبل وبعد اندلاع الثورات .

شهد فبراير عام 1979م انقلاباً شاملاً في السياسة الإيرانية ؛ حيث برز إلى المشهد السياسي في إيران حكام ينطلقون من منطلقات إيديولوجية ثورية ، وسقط الشاه محمد رضا بهلوي وأسرته ، والذي يعني أن هناك سياسة إيرانية جديدة حيال القضايا والمجريات الإقليمية (حلس،2012: 26).

تحاول إيران القيام بدورٍ فاعلٍ في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة في نطاق استراتيجيتها القائمة وموقعها الذي حدده صانعو القرار الإيرانيون، وبرغم من أن الشاه كان يحاول أن يجعل من إيران القوى الإقليمية الأهم إلا أن إيران بعد الثورة أصبحت قوة إقليمية أكثر تأثيراً ، وأصبح دورها الإقليمي أكثر وضوحاً.

تحمس العرب عموما للثورة الإسلامية في إيران 1979، للأسباب التالية: (النفيسي، 2014: 20)

1. أطاحت الثورة بعرش بهلوي الذي كان معادياً للعرب حيث قام باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث سنة 1971م وكان متعاوناً مع الكيان الصهيوني في المحافل الدولية ضد قضايا العرب.
2. طرحت الثورة الشعار الإسلامي.
3. تبنت قضية العرب المركزية عندما سلمت مبنى السفارة الإسرائيلية للفلسطينيين.

لكن الحرب الإيرانية العراقية المدمرة 1980م والتي استمرت 8 سنوات، أفقدت الكثير حماستهم وأدت إلى قطع العلاقة مع إيران.

المطلب الأول: المطلب الأول: الموقف السياسي الإيراني من دول شمال أفريقيا (تونس، مصر، ليبيا) .

أولاً) الموقف السياسي الإيراني من تونس:

1- قبل اندلاع الثورة

على المستوى السياسي: لم يكن الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة متحمسا للثورة الإسلامية الإيرانية 1979م لعدة أسباب أهمها علاقته الوطيدة بالشاه ، ودخوله في صراع مرير مع التيارات الإسلامية التونسية خاصة الجماعة الإسلامية "حركة النهضة اليوم (إسلام تايمز،29\4\2012).

لكن منذ سنة 1990 أعادت الدولتان – تونس وإيران– علاقاتهما الدبلوماسية، وقد تجسد تطور ونمو علاقة البلدين في العديد من المجالات؛ حيث تم إنشاء لجنة مشتركة دائمة تنعقد كل ستة أشهر برئاسة نائب رئيس الجمهورية الإيرانية والوزير الأول التونسي، أي بمعدل اجتماع سنوي في كل عاصمة ، ويقام بشكل متزامن مع انعقاد اللجنة الدوري – منتدى سنوي– يضم عدداً كبيراً من رجال أعمال الدولتين (موقع الجزيرة نت،14\2\2007).

وظلت العلاقة وطيدة ومستمرة حتى قيام الثورة التونسية نهاية سنة 2010م، فقد أكد الرئيس الاسبق – زين العابدين بن علي–خلال استقباله في بداية سنة 2010 لمبعوث الرئيس الإيراني عن رغبة تونس في توطيد علاقاتها بالجمهورية الإسلامية (الزاوي،2011: 17).

التعاون في مجال الاقتصاد والتجارة:

تعددت أشكال التعاون الاقتصادي بين تونس وإيران ، فقد أبرم وزير الشؤون الخارجية التونسي الحبيب بن يحيى مع نظيره الإيراني كامل خرازي العديد من اتفاقيات التعاون المشترك سنة 2002م ، والتي بموجبها منحت إيران تونس قرضاً بمبلغ 20 مليون دولاراً أمريكياً ، كما وقَّع مسؤولا البلدين لدى اختتامهما أعمال اللجنة المشتركة التونسية الإيرانية – التي انعقدت بتونس– على برنامج لتنفيذ التعاون الثقافي والعلمي إضافة إلى التوقيع على اتفاق للتعاون القضائي، في المجالين المدني والتجاري ، وعلى هامش هذا اللقاء أبرمت المجموعة الكيميائية التونسية والشركة الإيرانية "بيروشيميكال كومباني" اتفاقاً يهدف إلى تطوير التعاون الفني

بين الجانبين ؛ وذلك سيؤدي إلى رفع مستوى مبادلاتهما التجارية إلى 100 مليون دولاراً أمريكياً خلال السنوات الخمس القادمة (موقع بانا برس،1\5\2015).

وقد وقعت تونس وطهران أكثر من ثلاثين مذكرة تفاهم بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري، وآخرها الاتفاق التجاري الموقع في 16 يناير/كانون الثاني 2007 والذي ينص على خفض الرسوم الجمركية بين البلدين (موقع الجزيرة نت،14\2\2007).

كذلك فقد قام وزير الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسي في 25 من شهر فبراير 2007 بزيارة إلى طهران ؛ من أجل بحث إمكانيات التعاون بين البلدين في مجال الصناعة والطاقة ، خاصة وأن تونس لا تخفي رغبتها في الاستفادة من التجربة التي اكتسبتها إيران في هذه المجالات الإستراتيجية (الزاوي،2011: 17)

واستمر التواصل والتعاون بين تونس وايران ؛ حيث تم عمل زيارت متبادلة لشخصيات سياسية لتطوير التعاون في مجالات مختلفة ، فقد استقبل رئيس الوزراء التونسي محمد الغنوشى رئيس المنظمة الإيرانية للسياحة (اسفانديار رحيم مشانى) في إطار الاجتماع الثالث للجنة المشتركة التونسية الإيرانية للتعاون السياحي، وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات بين البلدين وسبل تعزيزها ، بالإضافة إلى بحث التعاون في المجال الثقافي، وإيجاد نوع من التسهيلات المالية والضريبية بين البلدين (وكالة الإنباء السعودية،14\4\2006).

المستوى الثقافي:

ركزت إيران على التبادل الثقافي؛ حيث يوجد لإيران حضور ثقافي مميز في تونس، فكثيراً ما حاضر بعض الأساتذة الإيرانيين في " بيت الحكمة " –وهي مؤسسة تونسية ثقافية – (الزاوي،2011: 17) وكان من نتائج العلاقة المتينة بين نظام بن علي وطهران أن تأسست أول جمعية شيعية تونسية في أكتوبر 2003 م، وهي "جمعية أهل البيت الثقافية" التي تتبع المذهب الإثني عشري السائد في إيران، والتي تقوم بالمساهمة في إحياء مدرسة آل البيت ونشر ثقافتهم حسب المذهب الجعفري (صحيفة الراكوبة،3\4\2012).

الموقف التونسي من البرنامج النووي الإيراني: في عام 2007، أعلن الرئيس التونسي زين العابدين بن علي أن "إيران لها الحق في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية. "، وفي عام 2005 أكد السفير التونسي

لإيران أن تونس لن تغير موقفها في دعم حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية، وفي لقاء فبراير 2008 بين النائب الأول للرئيس الإيراني برويز داودي وزير الطاقة والصناعة التونسية عفيف شلبي، أعرب شلبي عن دعم بلاده لجهود إيران وهنَّأ الأمة الإيرانية والحكومة على النجاحات النووية في البلاد، مشيراً إلى أن تقرير الوكالة يشير بوضوح إلى طبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني (Irantracker,9\5\2010).

كما أن تونس عضو في مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد عبرت في أكثر من مناسبة عن موقفها الداعم لإيران في حقها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية"(موقع الجزيرة نت،14\2\2007).

أما على الصعيد الشعبي: فإن تونس لا تربطها بإيران أواصر تاريخية متميزة يمكن البناء عليها من أجل تأسيس علاقة إستراتيجية بين البلدين؛ لذلك فإن السياسة الخارجية الإيرانية لا تراهن كثيراً على مستقبل هذه العلاقات ، وفضلاً عن ذلك فإن المواطن التونسي لا يربطه شعور وجداني متميز بإيران، وموقفه منها يتسم بالكثير من الحيادية، وقد يكون تعاطفه معها مبنياً على رفضه للتحامل الغربي ضدها(الزاوي،2011 : 18).

أما علاقة إيران مع حركة النهضة الإسلامية في تونس ، فقد كان أبرز موقف في المغرب العربي بعد موقف الجزائر الرسمي المؤيد للثورة هو موقف حركة النهضة المؤيد للثورة السلامة في إيران، وزعيمها آية الله الخميني، ولكن تحسن العلاقة بين النظامين الإيراني والتونسي كان على حساب حركة النهضة ؛حيث انتهى الأمر باعتذار طهران عن استقبال الغنوشي معللة ذلك بأنه يسيء لعلاقتها مع تونس (موقع الجزيرة نت،14\2\2007).

الأمر الذي يؤكد أن السلطات الرسمية في تونس لم تكن تنظر إلى إيران بوصفها تمثل خطراً على استقرار البلد من خلال دعمها للتيار الإسلامي بتونس.

وأخيراً من الواضح أن إيران تمكنت من فتح شراكة إستراتيجية مع الدولة التونسية من خلال عقد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، ومنح القروض والمساعدات، ومد تونس بالتكنولوجيا ، وأعتقد أن المصالح المتبادلة بين إيران وتونس ستتعدى المجال الاقتصادي في المراحل المقبلة ؛ حيث أسست إيران في هذه المرحلة لشراكة اقتصادية سيكون لها أهمية في انجاز إيران لأهدافها كدولة إقليمية مركزية تسعى إلى إقناع دول

الإقليم بالقبول بدورها الإقليمي، والمشهد الإيراني التونسي يوحي تماماً بممارسة إيرانية محسوبة كفاعل أقليمي يدير العلاقات الثنائية باحتراف، ويستغل الفرص في إطار استراتيجي محسوب.

2- الموقف السياسي الإيراني من الثورة التونسية:

تبنت القيادة الإيرانية على جميع مستوياتها موقف مؤيد للثورة التونسية منذ قيامها في 17 ديسمبر 2010؛ حيث كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أبرز المؤيدين لها، ويرى التيار المحافظ الحاكم في إيران أنّ الثورة التونسية تعبيرٌ عن رفض شعبي إسلامي للاستبداد والتبعية للولايات المتحدة وإسرائيل ، وبذلك فهي امتداد للثورة الإسلامية الإيرانية، وانعكاس لمبادئها وأساليبها(يلوح 2011: 5).

وفي الرابع من فبراير 2011، قال مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية علي الخامنئي، في خطبة الجمعة:" إن المحرك الأساس للثورة التونسية هو إحساس الناس الشديد بالإهانة "، وأشار أيضا إلى أنّ:" ما حدث ليس إلاّ بداية لتحقّق توقّعات الإمام الخميني التي أعلنها قبل سنوات طويلة"، وأوضح مرشد الثورة الإيرانية أنّ لديه تقاريرَ تثبت أنّ الرئيس التونسي زين العابدين بن علي كان عميلاً لجهاز المخابرات الأميركية، وقال: "إنّ الدافع الأساسي لهذه الثورة هو الإسلام، والدليل أنه مباشرة بعد هروب الخائن من البلاد ، ذهبت الطالبات بحجابهنّ إلى الجامعات، وهو ما تتكتّم عليه وسائل الإعلام الغربية" (وكالة فارس الإخبارية،4\2\2011).

بينما اعتبر الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" أن الثورة التونسية هي ثورة شعب انتفض ضد الديكتاتور المدعوم من الغرب، واستخدموا شعارات إسلامية وإنسانية وتوحيدية ومنادية بالعدل"(إسلام تايمز،29\4\2011).

وكان أول موقف رسمي تجاه الأحداث في تونس تصريح الناطق الرسمي باسم الخارجية الإيرانية بقوله: "ما يهمّنا جميعا هو تحقّق إرادة الشعب التونسي في أحسن الظروف على اعتبار أنّ تونس يمكنها أن تؤدّي دوراً هاماً في العالم الإسلامي مستقبلاً "، وكذلك تلاه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بتعليقه: " أسقط الشعب التونسي الديكتاتورية بشعارات إسلامية مطالبة بالعدالة "(موقع اليوم،18\2\2013).

لم يقف الأمر عند الرئيس الإيراني ومرشد الثورة ، فقد أعرب 228 نائبا في البرلمان الإيراني، المؤلف من 290 نائبا، عن دعمهم لما وصفوه بـ"الحركة الثورية" للشعب التونسي. وقالوا في بيان أن "برلمان الأمة الإيرانية يدعم بثبات الحركة الثورية للشعب التونسي الشجاع"(موقع الشرق الأوسط،19\1\2011).

أما أخطر التصريحات الإيرانية على المستوى السياسي؛ فقد جاء على لسان قائد "فيلق القدس في الحرس الثوري العميد قاسم سليماني خلال ندوة "الشباب والصحوة الإسلامية "، والتي نظمت بإيران في 18 يناير 2012م والذي تحدث عن نتائج الثورة التونسية ، وألمح إلى إمكانية تحريك الموقف في بعض الدول العربية إذا تطلب الأمر ذلك ، حيث أشار إلى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإمكانها التحكم في هذه الثورات ، وأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإمكانها تنظيم أي حركة تؤدي إلى تشكيل حكومات إسلامية هناك بغية مكافحة الاستكبار (موقع اليوم،18\2\2013).

يلاحظ البراجماتية العالية في الخطاب السياسي الإيراني ، فبمجرد فرار الرئيس بن علي، وعلى الفور بدأ السياسيون الإيرانيون يغازلون الثورة وانقلبوا على حليف الأمس مستخدمين مصطلحات مختلفة منها سياسي ومنها ديني.

البعد السياسي : يبدو أن الترحيب الإيراني بانتصار الثورة التونسية على الظلم والطغيان، والذي شبهه بانتصار الثورة الإسلامية الإيرانية على نظام الشاه، قد بدا يترجم على ارض الواقع؛ حيث بدأت الزيارات المكوكية للنخب الثقافية والسياسية سواءً من إيران أو تونس؛ حيث استقبلت طهران بعد الثورة مباشرة النخب الثقافية والسياسية والسينمائية التونسية وذلك لتطوير العلاقات بين هذه النخب ونظيرتها الإيرانية، ولكن تبقى زيارة وزير الخارجية الإيراني علي اكبر صالحي الأبرز باعتباره أهم مسؤول إيراني يقوم بزيارة تونس ما بعد الثورة (موقع اليوم،18\2\2013).

واستمر الدعم السياسي للثورة التونسية في عهد الرئيس روحاني، فقد أكدّ "بيماني جبلي" سفير إيران في تونس خلال ندوة عقدها اليوم الخميس 20 يونيو 2013 بمقر السفارة الإيرانية ان العلاقات التونسية الإيرانية بعد الثورة قوية، مشيراً إلى أن هذه العلاقة ستزداد متانة بعد الانتخابات التي جرت في إيران، وأسفرت عن فوز "حسن روحاني" 15\6\2013م، وقال إن سياسة إيران لا تتغير، وقد بدأت في الحكومة السابقة وستتواصل في الحكومة الجديدة بوتيرة أقوى، مضيفاً أن الرئيس "المنصف المرزوقي" سلَّمه رسالة تهنئة وهو بدوره قد نقلها الى الرئيس الجديد وفي ذلك دليل على الاتجاه الايجابي للعلاقات التونسية الإيرانية (افريكان منج بالعربية،20\6\2013).

البعد الثقافي: لم تنتظر إيران كثيراً لاستغلال الفرصة التاريخية التي سنحت بعد الربيع التونسي لتوثيق علاقاتها مع تونس الجديدة ؛ ففي اقل من عامين نجحت إيران في توقيع 16 اتفاقية اقتصادية وثقافية وفنية وتعليمية وإعلامية ، واستضافت أسبوعاً ثقافياً في طهران، بل وأصدرت في 6 فبراير 2013م قراراً من جانب واحد يقضي بإلغاء التأشيرات عن المواطنين التونسيين الراغبين في زيارة إيران (موقع اليوم،18\2\2013).

يتهم الكثيرون إيران بمحاولة دعم ظاهرة انتشار التشيع في تونس بعد الثورة ؛ حيث ينتشر الشيعة في تونس في مدينة قابس مسقط رأس زعيم الشيعة في تونس الشيخ مبارك بعداش؛ حيث ينشط المدُّ الشيعي بشكل خاص ومكثف، غير أن المؤرخين يؤكدون على أن ظاهرة "التشيع" في المجتمع التونسي تنامت مع بداية الثورة الإيرانية وتأثير حزب الله اللبناني عبر قناة "المنار" الفضائية، وبرأي أستاذ التاريخ بالجامعة التونسية محمد ضيف الله : بإن "نظام بن علي ربط علاقات اقتصادية وثقافية متينة مع النظام الإيراني، حتى بلغ التبادل التجاري 120 مليون دولار وتكثفت زيارات رجال الثقافة والدين الإيرانيين إلى تونس، وللمحافظة على متانة تلك العلاقات تغاضى النظام القائم عن التبشير الشيعي (صحيفة الراكوبة،3\4\2012).

ومن مظاهر التبادل الثقافي افتتاح أسبوع الكتاب الإيراني يوم الاثنين 18 نوفمبر 2013 م بدار الكتب الوطنية بتونس العاصمة ليتواصل إلى غاية يوم 22 نوفمبر؛ حيث أشار سفير إيران بتونس "بيمان جبلي" إلى اتفاقية التفاهم الموقعة بين دار الكتب الوطنية والمكتبة الوطنية الإيرانية سنة 2011م والتي من شأنها أن تعزز التبادل الثنائي في المجال الثقافي، ولفت السفير في هذا الإطار إلى استعداد إيران بمقتضى هذه الاتفاقية لصيانة المخطوطات التي أصابها التلف والتآكل جراء العوامل الطبيعية المختلفة حتى تبقى عنوانا لثراء المخزون المعرفي التونسي، كما أفصح عن مدى اهتمام الجهة الإيرانية بترسيخ التعاون الثنائي عبر تقديم دورات تكوينية وتدريبية في مجال صيانة الكتب وتدوينها على أسس علمية وفنية وتقنية متطورة (موقع السفارة الايرانية،20\11\2013).

كما شاركت سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتونس في السوق الدبلوماسي الخيري الذي أقيم في قصر المؤتمرات بالعاصمة التونسية ، وشهد الجناح الإيراني إقبالا كبيراً من قبل الزائرين والدبلوماسيين(موقع السفارة الإيرانية،12\12\2013).

كما اعتمدت إيران على الدبلوماسية العامة لتوثيق العلاقات مع الشعب التونسي، حيث افتتح الوزير الإيراني بحضور نظيره التونسي " أسبوع السينما الإيرانية " وسط إقبال جيد من الشعب التونسي (موقع اليوم،18\2\2013).

وكذلك انطلقت في تونس أعمال أسبوع الفلم الإيراني بحضور وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي ونظيره التونسي رفق عبد السلام أسبوع الفلم الإيراني الذي قام برعاية المستشارية الثقافية في السفارة الإيرانية في تونس، انطلق بعرض الفلم السينمائي "الزهايمر" للمخرج احمد رضا معتمد في مركز "ابن رشد "الثقافي في العاصمة تونس(موقع البديع،24\4\2012).

واستمر التعبير السياسي عن رغبة البلدين في تطوير العلاقات الثقافية والعلمية، فقد عبر السيد (بيرمان جبلي) سفير إيران بتونس أثناء لقاءه بالسيد (منصف بن سالم) وزير التعليم العالي والبحث العلمي بمقر الوزارة 21\12\2012 عن رغبة بلاده في توطيد علاقات التعاون بين البلدين في مجال التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تبادل الطلبة والأساتذة ، وقدم ممثل وزير التعليم العالي والبحوث والتكنولوجيا الإيراني ، الذي رافق سفير بلده في لقائه بالوزير جملة من المقترحات حول التعاون الثنائي بين البلدين، ومن أهمها زيادة عدد المنح المسندة للطلبة التونسيين الراغبين في مواصلة دراستهم الجامعية في ايران من 4 منح الى 20 منحة وإمكانية استقبال أساتذة لغة وآداب عربية للتدريس بإيران(التونسية،22\7\2012).

وفي المقابل ، فإيران ترفض كل ما يقال عن دورها في نشر التشيع ، حيث استعرض صالحي خلال اللقاء الذي جمعه في تونس مع رئيس الوزراء التونسي (حمادي الجبالي) المواقف المبدئية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في مجال تجنب الخلافات المذهبية ، معتبراً العوامل الرئيسية لإثارة مثل هذه الخلافات تأتي من قبل أناس لا يؤمنون حتى بالإسلام (موقع البديع، 24\4\2012).

البعد الاقتصادي: كانت الزيارة الأهم في 24 فبراير 2012م حيث قام وزير الخارجية الإيراني علي صالحي بزيارة تونس والتقى بالرئيس التونسي المنصف المرزوقي ورئيس الوزراء ووزير الخارجية التونسي وحرص على لقاء الشيخ راشد الغنوشي ، واصفاً علاقات إيران مع السلطات الجديدة في تونس بأنها "على أحسن ما يرام" داعياً إلى "رفع مستوى المبادلات التجارية والاقتصادية" بين البلدين وفي لقائه مع وزير التجارة والصناعات التقليدية التونسي آنذاك البشير الزعفوري، حيث أكد صالحي : " أن الحكومة الإيرانية منحت

المستثمرين الإيرانيين في تونس تمويلاً ائتمانياً بمبلغ 100 مليون يوريو لتشجيعهم على الاستثمار في قطاع الفوسفات التونسية".

وقد أعلن وزير النقل التونسي السيد عبد الكريم الهاروني خلال اللقاء بسفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد بيمان جبلي شهر نوفمبر 2013 عن رغبة بلاده في تطوير العلاقات الثنائية في كافة قطاعات النقل الجوي والبحري والبري (موقع السفارة الإيرانية،20\11\2013).

كما تنتظر إيران كثيراً لاستغلال الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها تونس، ففي 2012/7/19م قام وزير الصناعة والتجارة الإيراني مهدي الغضنفري بزيارة لتونس مؤكداً أن بلاده تعتزم رفع حجم مبادلاتها التجارية مع تونس إلى مليار دولار (موقع اليوم،18\2\2013).

ثانيا) الموقف السياسي الإيراني من مصر:

1- قبل اندلاع الثورة

بعد نجاح الثورة الإيرانية والتي حسمت مصير شاه إيران، وبعد وصول الزعيم الروحي للثورة الإيرانية آية الله الخميني إلى إيران في فبراير ١٩٧٩م، أعلنت مصر استمرار العلاقات مع إيران ضمن النظام الذي اختاره الشعب ، وبعد أيام من تشكيل الحكومة الإيرانية المؤقتة برئاسة" مهدي بازركان " اعترفت مصر بها فور إعلانها ، ثمَّ أعلنت اعترافها القانوني بالجمهورية الإسلامية في 4أبريل9 ١٩٧م(الصباغ،2013: ١٧)

القطيعة السياسية: لقد وضع استقبال الشاه محمد رضى بهلوي في مصر العلاقات المصرية الإيرانية في مهب الرياح، وذلك اثر نجاح الثورة الإسلامية في إيران، ولكن القطيعة الكاملة كانت بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ م والتي بموجبها اعترفت مصر بالدولة الصهيونية على الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل عام 1967م، وأدى ذلك إلى تحول في العلاقات الإيرانية المصرية ، تمثَّل بإصدار الخميني فتوى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، كما حاولت القيادة الجديدة في إيران النيل من النظام المصري الذي وقّع اتفاقية سلام مع إسرائيل، وبدأت مرحلة سياسية جديدة مثلت قطيعة بين الدولتين ، واقتصرت على تبادل مصر وإيران فتح مكاتب رعاية مصالح، وعمَق القطيعة تأيد مصر للعراق في الحرب الإيرانية العراقية 1980 (حلس،2013: 18).

و تفجرت حرب إعلامية بين مصر وإيران اثر اغتيال السادات، لقد أدى اغتيال الرئيس السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١م إلى إشعال فتيل الحرب الإعلامية بين مصر وإيران لأسبابٍ عدة منها: (شومان، 2002: 117)

1- اتهام إيران بمساعدة الحركات الإسلامية وخاصة الجماعات التي نفذت الاغتيالات في مصر.

2- إقامة نصب تذكاري لقتلة السادات في طهران، وإطلاق اسم خالد الإسلامبولي على أحد شوارع طهران الرئيسة.

3- لجوء الشاه إلى القاهرة بعد إسقاط حكمه في إيران.

4- موقف مصر الداعم للعراق في حربها مع إيران.

5- التحريض المستمر في إيران لقلب نظام الحكم في مصر.

العوامل التي أثرت في العلاقات الإيرانية المصرية: (السياسة الدولية، 2013):

1-الأوضاع السياسية الداخلية لكل منهما، وما يدور على المسرح الداخلي من تطورات، وظهور أيديولوجيات كانت في معظمها متعارضة خاصة في ظل حالة ثورية غيرت ملامح الوضع السياسي في البلدين في أوقات متفاوتة: 1952 في مصر، و1979 في إيران ، حيث تبنت الثورتان خطاباً سياسياً أسهم في توسيع الهوة بينهما لتصل إلى حد قطع العلاقات.

2- الدور الإقليمي للبلدين وما يتبعه من نفوذ سياسي، بداية بالمشروع القومي الذي روج له الرئيس جمال عبد الناصر، وصولاً إلى المشروع السياسي القائم علي نموذج الدولة الإسلامية المطروح من قبل إيران الثورة الذي تم تفعيله بمبدأ تصدير الثورة، في ظل غياب متزايد للدور المصري الإقليمي نتج عنه – إلي جانب العديد من العوامل– الهيمنة الإيرانية علي مختلف الساحات السياسية العربية في لبنان وفلسطين والخليج العربي والعراق، والتحالفات الخارجية التي أسهمت في كثير من الأحيان في تعطيل التقارب وإذكاء عوامل الخلاف.

ولقد شهدت العلاقات الإيرانية المصرية مزيداً من التوتر والتأزم وخصوصاً بعد إعلان دمشق ٦ مارس ١٩٩١، والذي يضم كلا من " مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست "والخاص بترتيبات أمن الخليج العربي ، والذي قابلته إيران بالرفض واعتبرته تحجيماً لدورها في المنطقة ، وأن أمن منطقة الخليج يخص الدول المطلة على الخليج العربي، رافضة بذلك الدور المصري والسوري بهذا الشأن، واستمر التوتر

بين البلدين بعد اتهام مصر، لإيران بالوقوف وراء محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا بأثيوبيا عام ١٩٩١وإعلان مصر عن ضبط تنظيم شيعي في مصر يخطط لقلب نظام الحكم (الحمداني،2011: 108).

تحسن العلاقات الإيرانية المصرية:

ولقد شهدت العلاقات الإيرانية المصرية عدة محاولات من قبل رؤساء إيران لتحسين العلاقات بينهما وحسب موقع السياسي(4\10\2011) وكانت كالتالي:

أولا) محاولة الرئيس خاتمي: شهد العام1991م عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران، وذلك مع تولى الرئيس خاتمى للحكم في إيران صاحب التوجهات الإصلاحية؛ حيث عمل على تحسين علاقات إيران مع العالم الخارجي من خلال حوار الحضارات، والعمل على إقامة علاقات طيبة مع الدول المجاورة، ثم نجد أن الرئيسان مبارك وخاتمى التقيا لأول مرة منذ انتصار الثورة الإسلامية في ايران، وذلك على هامش مؤتمر قمة المعلومات الذي عقد في جنيف في 2003/12/10، وهو أول لقاء بعد 25 عاماً من القطيعة بين البلدين، كما أوضح خاتمى خلال حضوره ندوة حول حوار الحضارات في مدينة الإسكندرية المصرية انه حاول كثيراً خلال توليه رئاسة إيران أن يزيل العديد من المعوقات بين البلدين في مجال السياسة، لتعود العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين مشيراً إلى انه تم خلال السنوات الأخيرة تدعيم العلاقة بين البلدين في المجالات التكنولوجية والإنسانية والاقتصادية، وكذلك استمر خاتمي على نفس النهج السياس أثناء فترة الحكم الثانية له "2001–2005 "، فقد شجع خاتمى وزير الخارجية كمال خرزاى، ونائبه صادق خرزاى على اتخاذ مبادرة تجاه مصر، وفى إطار هذا التوجه عقدت أربع لقاءات في كل من طهران والقاهرة؛ حيث كان الأول والثالث في طهران " 2001–2003 "، والثاني والرابع فى القاهرة " 2002–2004 " بين معهد الدراسات الإيراني ومركز الدراسات التابع للأهرام ولكن هذه الحوارات.

ثانيا) محاولات الرئيس احمدي نجاد :

لقد اثر سلبيا في فترة احمدي نجاد تصاعد نفوذ الحرس الثوري على العلاقات بين القاهرة وطهران؛ فالقاهرة تنظر لزيادة هذا النفوذ على انه في غير صالح تطور العلاقات مع طهران في ضوء ما ترتئيه من مسئولية هذا الحرس في معظم الأحيان عن الخلافات الأمنية القائمة بين الجانبين، لكن نجد الرئيس احمدي نجاد في

منتصف مايو 2007 أكد استعداد بلاده لإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع مصر، وفتح سفارتها في القاهرة في الحال إذا وافقت الحكومة المصرية على ذلك، هذا وقد سارع وزير الخارجية المصري احمد أبو الغيط إلى وصف تصريحات نجاد بأنها ايجابية، كما قام الرئيس احمدي بمهاتفة الرئيس مبارك في مايو 2007، كما أعلن مصدر رسمي في 2007/9/18 أن مصر وإيران ستبدأن حوار على المستوى الوزاري تمهيداً لاحتمال استئناف العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بينهم .

في ضوء تلك التطورات المتباينة، تطفو على السطح عدة تساؤلات حول الرؤية الإيرانية لدوافع تحسين العلاقة مع مصر، وما يمكن أن تقدمه طهران لمد الجسور بين الدولتين، والتقدير الإيراني لكيفية إدارة الملفات الخلافية مع القاهرة.

دوافع إيران لإعادة العلاقات مع مصر :

رغم وجود ملفات خلافية تسببت مجتمعة في حصر العلاقة بين إيران ومصر في إطار التوتر والمنافسة، فإن طهران تغلب دائما المصالح علي الأيديولوجيا حال تعارضهما معا، وبدافع المصلحة، تري إيران في عودة العلاقات مع مصر فرصة لتحقيق عدد من المكاسب، من أهمها:

1. كسر الحصار الدولي: فبسبب أسلوب إدارة إيران للملف النووي، ومعارضة المجتمع الدولي لهذا الملف، إلي جانب العديد من السياسات الإيرانية المستهجنة إقليميا وعالميا، فرضت علي إيران عزلة سياسية، حاولت التغلب عليها من خلال بسط نفوذها إقليميا في عدد من الدول، وفي حال عودة العلاقات مع مصر، ستتمتع إيران بمزايا نسبية، نظرا للمكانة الإقليمية التي تتمتع بها مصر، كما تري إيران أن أي تحسن في العلاقات مع مصر يعني بالضرورة خصما من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وحدا من تأثيرها في السياسة المصرية بصفة خاصة .

2. **إضعاف إسرائيل:** تعد القضية الفلسطينية وتعاطي مصر معها احدى أهم القضايا الخلافية بين الدولتين، إذ تري إيران أن اعتراف مصر بدولة إسرائيل وانخراطها في التطبيع معها، كان حدثا مفصليا، وتري طهران أن القاهرة كانت دائما لاعبا عربيا أساسيا في توفير الأمن لإسرائيل، والعمل علي الحد من نشاط ودور جماعات المقاومة الفلسطينية، وهي سياسيات تتعارض مع التصور الإيراني القائم علي فرض دورها الإقليمي المركزي، كما تعول إيران علي تأثير التطورات المصرية في الأوضاع الداخلية للأنظمة العربية

الأخرى، وفق الرؤية الإيرانية في هذا الإطار، فإن الانفتاح السياسي في مصر من شأنه أن يغير سياستها الخارجية والإقليمية ، استجابة لانتقاداتٍ واحتجاجاتٍ داخليةٍ محتملة وتجاه إسرائيل بصفة خاصة، الأمر الذي يصب في اتجاه إضعاف إسرائيل (صحيفة الشرق الأوسط (30\12\2011).

2- الموقف السياسي الإيراني من الثورة المصرية :

كانت الأحداث التي شهدتها مصر في ثورة 25\1\2011م محط نظر واهتمام كبيرين من جانب النظام الحاكم في طهران ، فقد سارع النظام الإيراني إلى تبني موقف مؤيد للثورة الشعبية المصرية حتى قبل أن يعلن الرئيس مبارك تخليه عن منصبه ، وتمثل ذلك في قيام المرشد الأعلى للثورة الإيرانية – علي خامنئي– بتخصيص عشرين دقيقة من خطبة الجمعة التي ألقاها في الرابع من فبراير 2011م باللغة العربية ، لتأييد المتظاهرين في مصر، زاعماً أنهم يسيرون على هدى الثورة الإيرانية ، وداعياً إلى إقامة نظام ديني في مصر مماثل للنظام القائم في إيران ، حيث اعتبر خامنئي أن الأحداث التي وقعت في مصر وتونس هي "بوادر يقظة إسلامية" في العالم مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م، داعياً الشعب المصري إلى مواصلة انتفاضته حتى "إقامة نظام شعبي يقوم على الديانة الإسلامية"، كما أعرب عن اعتقاده بأن سقوط النظام في مصر سيتيح "إقامة شرق أوسط إسلامي(مركز الإمارات البحوث والدراسات الإستراتيجية،21\2\2011).

وكذلك تسلم الدكتور نبيل العربي وزير الخارجية المصرية في حينه من السفير "مجتبي أماني" رئيس قسم رعاية مصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالقاهرة رسالة من نظيره الإيراني الدكتور – علي أكبر صالحي– أعرب فيها عن تقديره لتصريحات العربي الأخيرة بشأن العلاقات مع إيران، ودعا إلي دراسة سُبل تطوير العلاقات وذلك باستقبال وزير الخارجية المصري في طهران أو قيام وزير الخارجية الإيراني بزيارة القاهرة (موقع عربي رتيرز،4\4\2011).

كما اعتبر الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن "العالم يشهد صحوة إسلامية ضد الاستبداد ، تشمل مصر وتونس اللتين تؤسّس أحداثهما لشرق أوسط جديد لا مكان فيه للولايات المتحدة وإسرائيل، وينبئ بنصر وشيك(مركز الإمارات البحوث والدراسات الإستراتيجية،21\2\2011).

كما أشار رئيس مجلس الشورى الإيراني– علي لاريجاني – إلى مصادمات "ميدان التحرير" قائلاً إن: "هذه الأعمال الإجرامية تأتي في إطار الديمقراطية الأمريكية، لأنها لا تريد الحرية والديمقراطية الحقيقية للشعب المصري"، ودخلت الدبلوماسية الإيرانية ووسائل الإعلام الرسمية في إيران بقوة على خط الأحداث الجارية في مصر، وذلك عبر بيانات تأييد لتحركات المحتجين، وصل بعضها إلى حد اعتبار ما يحصل بالقاهرة من آثار "الصحوة التي أطلقتها الثورة الإسلامية،"، وكذلك المتحدث باسم الخارجية الإيرانية – رامين مهمانبرست– في بيان أصدره، أكد الموقف الإيراني حيث صرح بأن مظاهرات الشعب المصري ضد النظام الحاكم "تحرك نحو تحقيق العدالة " داعياً السلطات المصرية إلى تحقيق المطالب المشروعة للشعب المصري،" (الأرشيف العربي،7\2\2014).

ويؤكد الاستقبال المميز للشخصيات العامة في الوفد المصري في إيران حقيقة الرغبة الإيرانية في تحسن العلاقة مع القاهرة، حيث توجه وفد مصري أطلق على نفسه اسم وفد "الدبلوماسية الشعبية" شهر يونيو من عام 2011 إلى طهران ، وضم حوالي 45 فرداً من الشخصيات العامة والثقافية وبعض رجالات الأزهر، وقامت السلطات الإيرانية بتنظيم استقبال حاشد لهذا الوفد، فما أن هبطت الطائرة التي تقلهم في مطار الخميني الدولي جنوب العاصمة طهران ، حتى لاحظ الوفد حشوداً يقدر عددها وفقا لتقارير إعلامية بـ 400 شخصاً من بينهم مسئولون في الحكومة الإيرانية ، بالإضافة إلى العديد من القنوات التلفزيونية والصحف الإيرانية (مجلة المجلة الموقع الالكتروني،14\6\2012).

إن تواترت التصريحات الرسمية في تأيد الثورة يؤكد استقرار السياسة الإيرانية في دعم الثورة في مصر، ويشير بكل وضوح إلى أهمية مصر في الإستراتيجية الإيرانية، ويعود هذا الاهتمام الإيراني بمصر إلى عدد من الاعتبارات: (مركز الإمارات البحوث والدراسات الإستراتيجية، 21\2\2011)

- أهمية مصر ودورها الإقليمي؛ فمصر تشكل العمود الفقري في المنطقة العربية.
- إسقاط نظام مبارك السياسي، أو إضعافه، سيكون له تداعياته التي تصب في مصلحة إيران، ولاسيما أن مصر"مبارك" كانت تتبنى موقفاً متحفظاً، إن لم يكن معارضاً لسياسة طهران الإقليمية ومحاولاتها التغلغل في المنطقة العربية.

- أن مصر، التي كانت تقود "محور الاعتدال، تكاد تكون الدولة العربية الوحيدة التي ليس لها تمثيل دبلوماسي مع طهران ، وبالتالي فإن سقوط نظام مبارك من شأنه –في تقدير طهران– أن يعزز من وضع إيران الإقليمي.

– السياسة الإيرانية بعد تولي الدكتور محمد مرسي رئاسة الجمهورية:

على مدار عام كامل من حكم الإخوان المسلمين في مصر كان للعلاقات مع إيران حضور واسع على رأس قائمة القضايا المثيرة للجدل التي شهدتها هذه الفترة، لا سيما بعد ما أبدتها إيران من نوايا للتقرب من مصر عقب ثورة 25 يناير، وتنحي الرئيس الأسبق– حسني مبارك – تعززت بخطوات فعلية مع فوز الرئيس محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، اعتقادًا منها أن وجود منصب المرشد في كلا البلدين يعد طريقًا للتقارب السياسي بين نظامين يحكم المرشد أحدهما بشكل مباشر، وآخر يستتر فيه المرشد وراء منصب الرئيس(صحيفة الملأ الكترونية، 16\10\2013).

و برغم من أن الرئيس المصري محمد مرسي أكد على ضرورة تطوير مستوى العلاقات بين طهران والقاهرة واصفاً هذه العلاقات بأنها ستؤدي إلى خلق توازن استراتيجي وإقليمي في المنطقة، ومؤكداً أن ذلك يُشكل جزءاً من برنامجه الرئاسي (موقع قناة العالم،25\6\2012).

إلا أن الرئيس مرسي لم يُخفِ منذ توليه مقاليد الرئاسة خلافة مع إيران في مسائل إقليمية هامة كمساندته للشعب السوري ، ودعا صراحة إلى تنحي نظام الأسد، وفي أكثر من مناسبة أكد مرسي كلما طرحت مسألة العلاقات المصرية الإيرانية على أن هناك ثلاثة ملفات لابد أن تتضح قبل عودة العلاقات الطبيعية بين القاهرة وطهران وهي:

1. الموقف الإيراني من سورية.
2. أمن الخليج.
3. والتبشير الشيعي في المجتمعات السنية.

ولم تكن زيارة الرئيس المصري القصيرة لطهران– بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة دول عدم الانحياز– سعيدة تماماً سواءً لسوء إدارة بروتوكولية إيرانية، أو لأن مرسي أصر في كلمته الافتتاحية على الإشارة لمظلومية الشعب السوري وإدانة سياسات نظام دمشق ، وقد لجأ الإعلام الرسمي الإيراني إلى تحريف خطاب مرسي

في محاولة للتغطية على حقيقة ما قاله بالفعل ، ووسط انتشار شائعات بمساهمة طهران في تمويل جبهة الإنقاذ المعارضة، التقى مرسي مرة أخرى أحمدي نجاد، عندما حضر الأخير للقاهرة في فبراير للمشاركة في قمة منظمة التعاون الإسلامي، وبالرغم من أن اللقاء كان ودوداً، أعاد مرسي التأكيد على ضرورة توضيح إيران موقفها من الملفات الثلاثة (صحيفة القدس العربي،17\4\2013).

وأخيراً قد تكون علاقة مرسي بإيران من الأسباب التي دعمت موقف الجيش ضد مرسي وأعطت الجيش الضوء الأخضر للإطاحة به ؛ حيث نقل موقع الوفد الالكتروني عن مسئول رفيع في مصر القول، أن الخلاف بين مرسي وقادة الجيش بلغ ذروته في شهر فبراير 2013 عندما زار "محمود أحمدي نجاد"– رئيس إيران السابق– القاهرة؛ حيث نقلت صحيفة الصنداي تايمز عن مصدر أمني رفيع المستوى قوله إن الخلاف بين الرئيس وقادة الجيش بلغ ذروته في شهر فبراير/شباط الماضي عندما زار رئيس إيران السابق، محمود أحمدي نجاد، القاهرة، ما جعل أوساط رجال الأعمال والعسكريين تتساءل ما إذا كانت مصر، حليفة واشنطن ستصبح حليفة لإيران عدو الولايات المتحدة الأمريكية الأول(موقع bbcعربي،7\7\2013).

رغم التنافس الإقليمي المتوقع بني مصر وإيران، فقد نظر الرئيس مرسي لإيران باعتبارها دولة رئيسية جارة ، لن تغادر موقعها، لا اليوم ولا غداً، وأنها قوة إقليمية نشطة، تتفق والمصالح العربية في مسائل وتشتبك في مسائل أخرى ؛ وفيما يتعلق بسورية، على وجه الخصوص، بات من الضروري بدء حوار مع إيران وتشجيعها على الانتقال من موقع المشكلة إلى موقع المشاركة في الحل ، وهذا ما دفع القاهرة لتحديد ملفات الاختلاف الثلاثة مع الإيرانيين من اللحظة الأولى لبدء الاتصالات بين البلدين، ومن ثم اقتراح مرسي تشكيل مجموعة رباعية من مصر والسعودية وتركيا وإيران ، لبحث الأزمة السورية والعمل على إيجاد تسوية سياسة للأزمة (صحيفة القدس العربي،17\4\2013).

- **السياسة الإيرانية بعد 30 يونيو وعزل الرئيس محمد مرسي :**

بعد موقف داعمٍ تبنته إيران لثورة 25 يناير، اختارت طهران الإعلان عن موقف مغاير من احتجاجات 30 يونيو التي أفضت إلى عزل الرئيس محمد مرسي، وإخراج جماعة الإخوان المسلمين من المشهد السياسي،

ففي أول رد فعل لها على هذه التطورات سارعت الخارجية الإيرانية إلى انتقاد ما وصفته بأنه " إطاحة الجيش بالرئيس محمد مرسي "، حيث أشار "عباس عراقجي" –المتحدث باسم الخارجية الإيرانية– في تصريحات لوكالة إيرنا إلى " أن كل ربيع يتبعه صيف حار وشتاء بارد، ويجب احتمالهما، ولا ينبغي للإسلاميين والثوار تصور أن كل شيء انتهى ، بل إن هذه القضية هي حركة مستمرة، وإنه من غير الملائم أن يتدخل الجيش في السياسة لإطاحة من تم انتخابه ديمقراطيًا"(صحيفة الملأ الكترونية،16\10\2013).

لكن البارجماتية الإيرانية سرعان ما عدلت الموقف وطغت على الايدولوجيا، فبعد إعلان الجانب المصري استيائه من الموقف الإيراني، حيث اتخذت السياسة الإيرانية موقفاً مؤيداً لثورة 30 يونيو، فقد جاءت ردود الأفعال سريعة من خلال تصريح على أكبر صالحي داعماً ونافياً أن يكون ما حدث انقلاباً ووصفها بأنها ثورة لتصحيح المسار، ووصف بأن من يروج لما حدث في مصر في 30 يونيو أنه كان انقلاباً عسكريا بأنه عدو، حيث قال: ونحن نقول إنها ثورة لتصحيح المسار، وتحقيق الإرادة الحقيقية ؛ حيث ساندت القوات المسلحة الشعب حتى لا تتحول المسألة لحرب أهلية (الراصد،7\9\ 2013) .

ويأتي هذا الموقف المتذبذب من جانب إيران في إطار ما ينتهجه النظام الإيراني من براجماتية واضحة في العديد من القضايا والمواقف ، لاسيما وأن خسارة إيران لما رأته حليفًا محتملا تمثل في وجود الرئيس المعزول محمد مرسي في سدة الحكم في مصر لا يعني قبول طهران بفكرة خسارة فرصة عودة العلاقات مع مصر بما تمثله هذه الخطوة من أهمية بالنسبة للنظام الإيراني الذي يعاني من عزلة دولية وإقليمية تعطل طموح تنمية نفوذه الإقليمي في المنطقة (صحيفة الملأ الكترونية،16\10\2013).

وقد تناغمت الحكومة المصرية مع موقف طهران فوصف السفير خالد عمارة – رئيس بعثة رعاية المصالح المصرية بإيران– الموقف الإيراني تجاه ثورة 30 يونيو بالواضح، وذلك أن الإدارة الإيرانية تؤمن بأن ما يحدث في مصر موجة أساسية بعد ثورة 25 يناير، وأكد أن الإيرانيين حسموا موقفهم منذ 7 يوليو 2013 بدعم السلطات المؤقتة في مصر، ودعم خطاهم في إرساء النظام الديمقراطي، وتحدث عن رؤية استراتيجية جديدة موجودة في كل الأوساط الإيرانية مفادها أن مصر القوية هي التي ستقود العالم العربي، وتسهم في عودة الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط المضطربة (موقع البوابة نيوز،29\12\2013).

لكن الساسة المصرون لازالوا يراوحون مكانهم ، فالرئيس السيسي كان واضحاً في طبيعة العلاقة مع إيران؛ حيث جعل من استقرار الخليج أحد المحددات الرئيسة للعلاقات الإيرانية المصرية (جريدة القدس العربي،2014).

وتؤكد المصادر الرسمية الإيرانية، توجه الدولة الإيرانية اتجاه الرئيس الجديد؛ حيث قال مساعد وزير الخارجية الإيراني : " إن مصر غير قابلة للعودة للوراء، ونعتبر إجراء الانتخابات الرئاسية فيها خطوة للأمام"، معرباً في الوقت نفسه عن استعداد بلاده لتقديم المساعدة لمصر في كافة المجالات، وأضاف "إيران مستعدة لمساعدة مصر الشقيقة والحبيبة في كل مجالات التنمية الاقتصادية وكل المجالات الأخرى، فوجودنا بالقاهرة لحضور حفل تنصيب الرئيس الجديد عبد الفتاح السيسي، يحمل رسالة إيجابية للشعب المصري" (صحيفة القدس العربي،17\4\2013).

ورغم ما سبق فان تقارير صحفية تشير إلى وجود دور إيراني ضد الرئيس عبد الفتاح السيسي، ودعم غير معلن للإخوان المسلمين على اعتبار أن السيسي سيقف حجر عثرة في وجه النفوذ الإيراني، فقد نشر موقع Gate store Institute تقريراً بقلم Amma Mahjar-Barducci في 6 يونيو 2014: "إن إيران تخطط لهجوم ضد مصر من الغرب ومن الجنوب ، وأن الحكومة الإيرانية لديها خطط طويلة الأجل لتحقيق ذلك، وأن العدو الجديد للنظام الإيراني على ما يبدو هو رئيس مصر عبد الفتاح السيسي ، وأن ملالي إيران من الواضح أنهم يخشون موقف السيسي العلماني ضد الحركات الإسلامية، ويعتبرونه بمثابة عقبة أمام النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط" ، ثم يمضي التقرير المشار إليه قائلاً ما نصه: ووفقا لموقع "البوابة نيوز" الإعلامية المتمركزة في الأردن فإن إيران قررت وضع حد ونهاية لحكم السيسي من خلال تدريب مجموعة إسلامية متمركزة في ليبيا تعرف باسم "جيش مصر الحر" (Free Egyption Arm(FEA ويتكون هذا الجيش من جهاديين مصريين ممن ذهبوا للقتال في سوريا، خلال فترة حكم الرئيس المصري السابق الإسلامي – محمد مرسى– فضلاً عن مصريين آخرين يتبعون جماعة الإخوان المسلمين فرُّوا إلى ليبيا بعد إزالة مرسى من السلطة (موقع البوابة نيوز،29\12\2013).

ووفقا لموقع (البوابة) فإن عناصر من فيلق القدس – ذراع القوات الخاصة المسئول عن العمليات الخارجية في الحرس الثوري الإيراني -- وصلت إلى ليبيا لتدريب قوات جيش مصر الحر في مصراته بشمال غرب ليبيا

، وقد اجتمع ضباط فيلق القدس مع قادة جيش مصر الحر، ومنهم أبو داود زهيري ، كرم عمراني، وهناك – أي في مصراته – انضم لجيش مصر الحر جهاديون لبنانيون قدموا من سوريا بقيادة أبو فهد الإسلام (موقع البوابة نيوز،29\12\2013).

تفسير لتناقض السياسة الإيرانية : يلاحظ تناقض التصريحات الإيرانية بشان أحداث 30 يونيو، مما يشير بشكل واضح إلى أن إيران تنظر إلى ما حدث في مصر من خلال منظار المصلحة الإيرانية ، وأن التناقض بين الأيدولوجيا والمواقف السياسية التي تمثلت في خطاب الخامينئي ورجال السياسية الإيرانيين بشأن تطورات الثورة جاء كنتيجة طبيعية للممارسة البراجماتية الإيرانية التي تغلب المصالح السياسية على الأيدولوجيا في حال تعرض مصالح إيران للخطر ، فالعلاقات الإيرانية المصرية ستظل مهددة بكثير من الأزمات المرتبطة بتغليب المصالح الإيرانية على ما سواها، فإن الأزمة السياسة المنبثقة من الهواجس الأمنية ، والمتعلقة بقضية الجاسوس الإيراني – سيد قاسم الحسيني– التي كُشف عنها النقاب في شهر إبريل 2011 ، واحدة من العقبات على طريق تطوير العلاقات المصرية – الإيرانية ، ولم تكن هذه القضية هي الأولى على أية حال، فقد سبقتها الشكوك حول دورٍ إيراني في عمليات اقتحام السجون المصرية في أثناء الثورة ؛ خصوصاً لجهة تهريب المتهمين في قضية "خلية حزب الله"، وضلوع إيران في اضطرابات شبه جزيرة سيناء بعد الثورة خصوصاً مع تدفق السلاح الليبي عبر الحدود المصرية ، ويلاحظ أن علاقة إيران بتطورات سيناء تهمة ظلت تلاحق الجمهورية الإسلامية ، ولا أحد يعرف على وجه اليقين مدى صحة الاتهامات المنسوبة إلى إيران ؛ بسبب عدم الشفافية في اطلاع الرأي العام على تفاصيل الاتهام، وعدم رغبة مصر في فتح جبهة صراع خارجي (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،29\6\2012).

- **تأثير الثورة السورية على العلاقة المصرية الإيرانية:**

تسعى القيادة الإيرانية نحو الهيمنة الإقليمية ، وبهدف الحصول على اعتراف إقليمي ودولي بثقلها الاستراتيجي ونفوذها الإقليمي ، ومن ثم فقد ارتأت في الثورة الشعبية المصرية فرصة للزعم بأنها جاءت نتيجة تأثيرها الإقليمي ، كما إنها قد تمثل محاولة للتأثير في التوجهات المستقبلية لمصر عبر الحصول على تأييد القائمين بالثورة لها بعد الظهور بمظهر الداعم لهم في مواجهة النظام السابق (مركز الإمارات البحوث والدراسات الإستراتيجية، 21\2\2011).

ولكن هذا التطلع بالضرورة سوف يصطدم مع الطموح والتطلع المصري خصوصاً بعد الثورة ، فمصر هي الدولة صاحبة النفوذ التاريخي في المنطقة العربية وبالتالي سوف لا تسمح لإيران بمد نفوذها إلى المنطقة العربية على حساب النفوذ المصري .

ثالثا) الموقف السياسي الإيراني من ليبيا:

1- قبل اندلاع الثورة

* على المستوى السياسي:

اعتبر القذافي الثورة الإيرانية تطبيق ميداني لنبوءات الكتاب الأخضر وإعلان عن سلطة الشعب ، وبدأت وسائل الإعلام الليبية وقتها تتحدث عن الثورة الخضراء في إيران (موقع مغرس،2\0\2011).

اتسمت العلاقات الإيرانية الليبية منذ قرابة ثلاثة عقود بالاستمرارية برغم بعض فترات الفتور التي لم ترتقِ إلى مستوى التوتر، واستطاعت الدولتان الحفاظ على علاقتهما برغم الاختلافات في التوجهات والأيديولوجيات ، ويبدو أن إيران وليبيا جمعهما الخلاف مع الآخرين ، وساهم عداءهما المشترك للولايات المتحدة في دفعهما إلى التقارب ، ووصل مستوى العلاقات إلى حدود إقدام ليبيا على قطع علاقاتها مع العراق ، ودعمها لإيران في حربها ضد بغداد (الزاوي،2011: 20).

تشير بعض الدراسات إلى أن إيران تعاونت مع ليبيا بإرسال خبراء نوويين إلى مصنع الرابطة الليبي ، إلا أن أهم ما يذكر في هذا المجال كان إبان الحرب العراقية الإيرانية خصوصاً فيما عرف بحرب المدن حيث حصلت إيران سنة 1986 من ليبيا على صواريخ سكود بي الروسية (الجزيرة نت،14\2\2007).

*** التعاون الاقتصادي:** تنوعت العلاقات الليبية الإيرانية ولم تقتصر على العلاقات السياسية بل أيضاً تمثلت في شراكة اقتصادية وثقافية ؛ فقد وقعت إيران وليبيا سنة 2007 اتفاقيات تعاون في الحقول الاقتصادية والثقافية، وأيضاً في نفس العام أسست إيران وليبيا صندوق استثمار وتنمية في جميع الأراضي الإفريقية وأمريكا اللاتينية ، وفي سنة 2010 م زار وزير الخارجية الإيراني طرابلس وقابل نظيره الليبي موسى كوسا حيث ناقشا تشكيل رابطة البترول والغاز، بالإضافة إلى مشاريع بنى تحتية مثل الطرق والمستشفيات

والمصانع ، وفي سنة 2008م عندما ناقش مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرار العقوبات الثالث على إيران أبدت ليبيا عدم ارتياحها لفرض هذه العقوبات (wellman,2010).

وفي نوفمبر 2010م ومن خلال زيارة وزير الخارجية الإيرانية متكي إلي ليبيا ، ولقائه مع الدكتور البغدادي المحمودي أمين اللجنة الشعبية العامة ، ونظيره الليبي موسي كوسه اتفقت ليبيا وإيران على تشكيل لجان سياسية واقتصادية ، ووصف الدكتور البغدادي المحمودي العلاقات الثنائية بين البلدين بالممتازة مؤكداً ومعتبراً إيران بأنها جارة مسالمة وداعمة للدول العربية في المنطقة ، وأشار إلي عزم ليبيا السياسي لتوسيع العلاقات مع إيران في كل المجالات الثنائية والدولية والإقليمية ، ورحب رئيس الوزراء الليبي بمشاركة جميع الشركات الإيرانية في المشاريع التنموية والعمرانية في بلاده ، والتي تقدر بأكثر من 150 مليار دولار ؛ حيث قال: "انه سيصدر الأوامر اللازمة لتسوية المشكلات والموانع الموجودة علي طريق نشاطات الشركات الإيرانية الفعالة في ليبيا " وأكد الجانبان تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين وقال البغدادي: " إن بلاده تؤمن بترسيخ علاقاتها مع إيران مؤكداً: إننا كنا دوما إلي جانب إيران ونرغب بأن تكون لنا علاقات راسخة مع إيران في جميع المجالات (الأهرام،17\1\2010).

- **قضية موسى الصدر**: اختفى موسى الصدر – مؤسس حركة أمل الشيعية1974م في جنوب لبنان– أثناء زيارة رسمية له إلى ليبيا في 25\8\1978م، وتنفي ليبيا علاقتها باختطاف موسى الصدر، وقد جاء ذلك على لسان الناطق الرسمي باسم الحكومة الليبية اللموشي، إثر إصدار القضاء اللبناني مذكرة جلب بحق الرئيس الليبي معمر القذافي ، للاستماع إليه في قضية إختفاء الإمام موسى الصدر (العربية ،1\11\2010).

لم تعق قضية الصدر تطور العلاقات بين ليبيا وإيران فقد رد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني على سؤال حول تنمية العلاقات بين إيران وليبيا، فقال في المؤتمر الصحفي: "إن علاقاتنا مع ليبيا آخذة في التطور ، وان تطوير العلاقات مع ليبيا لا يمنع متابعة ملف الإمام موسى الصدر"(موقع موسى الصدر،21\2\2008).

- **الموقف السياسي الإيراني من الثورة الليبية:**

- وقفت السياسة الإيرانية مع الثورة الليبية وضد حليفها القديم القذافي، ففي 23 فبراير 2011 ندد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بعملية القمع "التي لا تصدق" في ليبيا، ودعا في تصريحات للتلفزيون الإيراني المسئولين في كل الدول إلى أخذ إرادة شعوبهم في الاعتبار(موقع المعرفة،24\2\2011).

كما جاء موقف وزارة الخارجية منسجماً مع سياسة الرئاسة ، فقد صرح وزير الخارجية الإيراني – علي أكبر صالحي – لصحيفة جام– أي– جام، أن إيران قدمت مساعدة إنسانية للثوار الليبيين سراً قبل سقوط طرابلس ، وقال صالحي للصحيفة : "قبل سقوط القذافي، كانت لنا اتصالات مع عدد كبير من مجموعات الثوار، وأرسلنا من دون ضجيج ثلاث إلى أربع شحنات طبية وإنسانية إلى بنغازي"، وأضاف الوزير الإيراني: " أرسل رئيس المجلس الوطني الانتقالي (الهيئة السياسية التي تمثل الثوار الليبيين) مصطفى عبد الجليل رسالة شكر إلى الرئيس الإيراني (محمود احمدي نجاد) على الدعم الذي قدمه وعلى المساعدة التي أرسلت" (موقع NOW الاخباري،20\8\2011).

وقد استقبل المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، (رامين مهمان برست)، نبأ مقتل معمر القذافي بابتهاج ، واصفاً ذلك بالانتصار الكبير للشعب الليبي، وقدم له التهاني بهذه المناسبة ، وذكرت وكالة "إيسنا" شبه الرسمية الإيرانية ، أن مهمان برست قال تعليقاً على مقتل القذافي: " إن نهاية المستبدين وظلمة التاريخ هو الهلاك "، داعياً إلى بناء سلطة شعبية في ليبيا حسب تعبيره، واصفاً سلطة القذافي الذي كان يعد من أهم حلفاء إيران قبل بضعة أشهر، بـ"الديكتاتورية السوداء" كما عبر المتحدث عن استعداد بلاده لنقل تجاربها إلى ليبيا والمشاركة في إعادة بناء هذا البلد العربي (موقع العربية نت، 21\10\2011).

وسيتم استعراض تطور الموقف الإيراني تجاه الثورة الليبية و تطوراتها على النحو التالي:

- **الموقف الإيراني من التدخل الغربي في ليبيا:**

رغم وقوف السياسة الإيرانية مع الثورة الليبية ضد حليفها القديم لكنها كانت أيضاً ضد التدخل الغربي السياسي ؛ حيث حذرت إيران الغرب من أي تدخل عسكري في ليبيا، قائلة: " إن الدول الغربية لا يتعين عليها أن تستفيد من الثورة الشعبية في ليبيا لتحويل البلاد إلى قاعدة عسكرية "، ففي عيد النيروز الشهير

في إيران ندَّد مرشد الثورة (الخامنئي) بالتدخل الغربي في ليبيا مشيراً إلى أن التدخل الغربي الذي جاء مدعوماً من الأمم المتحدة لأسباب إنسانية ما هو إلا غزو ، جاء ليحقق أجندات غربية سرية وعلى رأسها النفط الليبي، ومن المعروف أن الموقف الإيراني عادة يندد ويرفض أي تدخل لقوى غربية في الشرق الأوسط (موقع قناة العالم ،21\3\2011).

وقال الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد " مخاطبا الغرب : " أحذركم إذا تدخلتم عسكرياً مرة أخرى في أي من دول شمال أفريقيا أو الشرق الأوسط "، وفي الوقت نفسه قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية (رامين مهمانبرست) إن " أعمال العنف غير الإنسانية " التي يقوم بها نظام العقيد معمر القذافي ضد "الحركة الشعبية" في ليبيا "لا يمكن أن تستخدم ذريعة لتدخل عسكري من قبل دول أخرى". ، وأعرب المتحدث عن استعداد بلاده لتقديم مساعدة لليبيا، قائلا : " لقد أعلنَّا أننا مستعدون لتقديم أي نوع من المساعدة ، ويمكن أن نستقبل أيضاً المصابين"" (موقع رحماء،3\3\2011).

و في لقاء ممثل الحكومة الانتقالية الليبية أبو بكر الشيباني بالسفير الإيراني في لبنان ركن أبادي، فقد أكد ممثل الحكومة الليبية دعم إيران للثورة الليبية حيث قال: إن الأمة الليبية لا يمكن أن تنسى الدعم التي قدمته إيران لقوى الثورة الليبية (19\5\2012 , Islamic Invitation Turkey).

- **استغلال إيران تعقيدات الوضع الليبي:**

تصاعد الاضطرابات والنزاعات المسلحة في ليبيا وبروز النزعات الانفصالية وبروز الجماعات المسلحة ذات التوجه السلفي المعارض للوجود الإيراني والتيارات العسكرية الخارجة من المؤسسة العسكرية السابقة ، فقد شكلت هذه البيئة تحدياً صارخاً للعلاقات الإيرانية الليبية وكذلك جعلت الدور الإيراني أقل وضوحاً.

وقد استثمرت إيران سوق السلاح الضخم الذي وفره سقوط القذافي في ليبيا ؛ فقد ذكرت صحيفة "السياسة" الكويتية في عدد الاثنين (10 أكتوبر 2011) أن أوساطاً أمنية قبرصية (في الشطر اليوناني) أبلغت أجهزة أمن الاتحاد الأوروبي في بروكسل : بأن باخرة شحن تحمل علماً إفريقياً "نقلت إلى أحد الموانئ السورية المحاذية للحدود اللبنانية نحو ألفي صاروخ "أرض – جو" من طراز "سام 7" السوفياتي المضاد للطائرات ، وهي من مجموع خمسة آلاف صاروخ من هذا النوع جرى تهريبها من ليبيا إلى السودان بواسطة عملاء لـ"الحرس الثوري" الإيراني (موقع صحيفة المختصر،10\10\2011).

وتتهم جهات دولية إيران بالاستيلاء على صواريخ ليبية صينية الصنع متطورة خلال الفوضى التي عمت ليبيا إثر سقوط القذافي حيث جاء في موقع صحيفة التليغراف البريطانية أن الحرس الثوري الإيراني استغل الفوضى التي اجتاحت ليبيا إثر سقوط القذافي واستولت على كميات هامة من الأسلحة الصاروخية المتطورة – روسية الصنع – إس. أي. 24 والقادرة على إسقاط طائرة على ارتفاع 11000 قدم (The telegraph, 22\9\2011).

عموماً، إن ايران متهمة بالتدخل في الشئون العربية وفي تعقيدات المشهد الليبي، " فحسب موقع العرب اليوم "، فقد قال مسئول أمني مصري: " إن أجهزتنا الأمنية رصدت وتابعت وصول عناصر إيرانية من"فيلق القدس" إلى ليبيا عبر السودان للانضمام لمعسكرات ما يسمى "جيش مصر الحر"، والتقوا عدداً من قيادات التنظيمات المسلحة الليبية، أبرزهم "أبو داود الزهيدي" و" كارم الأمراني" وهم قيادات لبنانية جاءت من سورية وتعمل على تطوير المنظومة القتالية للجيش الحر، ووصول عناصر أخرى من سورية واليمن بقيادة "أبو فهد الإسلام" الأسبوع الماضي، وانضموا إلى معسكرات الجيش في مصراته" (موقع البوابة نيوز،29\12\2013).

المطلب الثاني: الموقف السياسي الإيراني من دول ثورات المشرق العربي (سوريا، البحرين، اليمن) .

تعود العلاقات الإيرانية مع دول الثورات العربية في المشرق العربي في سياقها الراهن إلى العام 1979م، وهو العام الذي تأسست فيه الجمهورية الإسلامية في إيران على يد الخميني، وتقوم هذه العلاقات على رؤية مفادها أن الثورة الإيرانية الوليدة لا يُمكن أن تقف على قدميها إلا بالارتكاز إلى منظومة وثيقة من التحالفات مع كافة القوى التي تشاركها الأهداف الأساسية، وأن هذه التحالفات تُعد جزءاً من الثورة ذاتها ، وعلى خلفية هذه رؤية، تحركت إيران لوضع اللبنات الأولى لعلاقات إيران مع عدد من الدول العربية على رأسها سوريا واليمن (الجزيرة نت،2013/8/21) .

أولا) الموقف السياسي الإيراني من سورية:

1- قبل اندلاع الثورة :

العلاقات الإيرانية مع النظام السوري استراتيجية، بل هي العلاقات الأكثر وضوحاً في الساحة الإقليمية ، ولا يخفى على أحد حجم الدعم الإيراني لنظام حافظ الأسد.

نشأة التحالف السوري الإيراني: بحلول السبعينات من القرن الماضي، وسيطرة حافظ الأسد على مقاليد الحكم في دمشق، بدأت مجموعة من العوامل الجديدة تحدث تأثيراً جوهرياً في العلاقات العربية الإيرانية عموماً ، وعلى موقف سورية المتميز إزاء إيران بشكل خاص؛ حيث بدأت العلاقة تتوطد بين دمشق وطهران عقب حرب 1973 ولتتوج هذه العلاقة بتوقيع اتفاقٍ اقتصاديٍّ عام بين البلدين سنة 1974م ، وزيارة حافظ الأسد الرسمية إلى طهران (الخالدي والاغا،1997).

وكذلك فقد عمل حافظ الأسد منذ وصوله إلى السلطة عام 1970م على تمتين علاقته مع شيعة لبنان وإيران على التوالي، وذهب حافظ الأسد إلى أبعد من ذلك في علاقته مع المعارضة الإيرانية عندما قدَّم عرضاً لاستقبال الخميني في دمشق بعد أن طردته العراق عام 1978 (الحوار المتمدن،23\12\2007).

نشأ التحالف السوري– الإيراني فعلياً منذ نهاية سبعينات القرن الماضي، وبالتحديد منذ عام 1979م بعد انتصار الثورة الإيرانية بالرغم من أن الاهتمام بين الطرفين السوري والإيراني يرجع إلي ما قبل ذلك التاريخ ، أي إلي ما قبل سقوط الشاه ، وذلك بسبب ما يجمع سوريا بإيران من روابط اجتماعية وثقافية (الحوار المتمدن،23\12\2007).

إن هذه العلاقات شكَّلت لإيران ولسورية متنفساً إقليمياً بعد الثورة الإيرانية، وبعد اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية التي أفقدت سوريا الثقل الإقليمي الاستراتيجي الذي كانت مصر تشكله في الصراعات الإقليمية (الخالدي والاغا،1997).

- **العلاقات على المستوى السياسي:**

إن العلاقات بين البلدين قوية جداً ومتينة حسب الرئيس السوري، ونشأت نتيجة أشياء موضوعية وتراكمات أدت إلى قيام علاقة إستراتيجية بين البلدين (العروبة ،18\9\2008).

– مظاهر الالتقاء السياسي بين سوريا وإيران:

– إعلان الثورة في إيران فور قيامها ووقوفها إلى جانب القضية الفلسطينية التي هي قضية العرب المركزية عكس الموقف الإيراني السابق الذي كانت له علاقات قوية مع إسرائيل، وربما كان أقرب للإسرائيليين من قربه للعرب.

– إضافة إلى وقوف سورية لثماني سنوات إلى جانب إيران خلال الحرب الإيرانية العراقية (العروبة ،18\9\2008).

– قيام نظام الأسد الأب مع عدة جهات دولية, بتمرير كميات من الأسلحة سوفيتية الصنع إلى النظام الإيراني لتعزيز موقفه في حرب الخليج الأولى, وخاصة بعد تقدم القوات العراقية في إقليم الأحواز العربي, بغية تعديل الميزان العسكري لصالح القوات الإيرانية, التي استطاعت في مراحل لاحقة إرجاع الجيش العراقي إلى الحدود الدولية (نعناع ،2013 : 3).

– حملت سوريا العراق مسئولية الحرب الإيرانية العراقية 1980م من خلال البيان الثلاثي الذي وقعت عليه كلا من سوريا والسودان وليبيا في 22\2\1983م(كلاب،2013: 55)

– مبررات التقارب الإيراني السوري:

تعاملت سوريا مع الثورة الإيرانية على أنها أسقطت نظاماً موالياً للغرب، وأن نظاماً ثورياً حل مكانه في إيران، وهذا التقييم جعل سوريا توثق علاقتها مع إيران بعد الثورة خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية، وتعاملت مع إيران على أنها ثورة قومية سياسية وليس دينية (كلاب،2013: 57).

بعد وفاة عبد الناصر والتراجع النسبي للنزعة القومية العربية وتعزز سلطة النظامين العبثيين السوري والعراقي، وتأجج العداء بين العراق وسوريا؛ فقد فتح الباب أمام تعزيز التحالف الإيراني السوري السياسي بهدف إحداث توازن بين القوة السورية مقابل القوة العراقية، وذلك من خلال دور إيران في تقييد حركة النظام العراقي وكثقل موازن ضد أطراف عربية معادية للنظام السوري(الراصد،11\11\2007).

من العوامل التي أدت إلى قام هذه العلاقة الإستراتيجية ين سوريا وإيران أربعة عوامل وهي: (كلاب، 2013: 56)

1–تلاقي المصالح بين الدولتين في مواجهة القوى المعادية.

2–تأتي في سياق تعويض الهشاشة العربية والترهل في الجسد العربي.

3–انها استجابة لحاجة كلا البلدين لتعديل موازين القوى في اطار المواجهة مع القوى الخارجية

4- العداء المشترك للعراق بقيادة الرئيس صدام حسين، بالإضافة إلى رفض معاهدة كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر سنة 1979م ؛ حيث بموجبها تم تحييد الدور المصري المركزي في المواجهة بين العرب وإسرائيل، وكذلك النفوذ المشترك لسوريا وإيران في لبنان.

وقد قدمت هذه العلاقات شرعية إقليمية للنظام الإيراني ودعماً لنظام الأسد سياسياً وعسكرياً واقتصادياً, سواء عبر الدعم المالي أو عبر الإسناد العسكري للقوات السورية في لبنان, كما مثلت مخرجاً لأزمة شرعية نظام الأسد الأب , وساعدته على الاستمرار في الحكم لعقود لاحقة (نعناع ،2013 : 3).

ولكن مع نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين, ونهاية حرب الخليج الأولى, واندلاع حرب الخليج الثانية, حيث أدت جملة التغيرات تلك إلى انكشاف سورية إقليمياً ودخولها في مرحلة الاستقواء السوري بالإيراني على المستوى العربي والإقليمي, والاستقواء الإيراني بالسوري في تغلغله في البيئة العربية (نعناع ،2013: 4).

- المستوى الاقتصادي:

الميزان التجاري السوري الإيراني عاجز بشكل فاضح لصالح إيران ؛ حيث تزيد قيمة صادراتها إلى سوريا عشرين ضعفاً عن مستورداتها من سوريا(فولتيرنت،3\2\2006)

و يوضح الجدول التالي حجم هذا العجز والذي يشير بشكل ملحوظ إلى طبيعة العلاقات المبنية على السيطرة الإيرانية. (المكتب المركزي للإحصاء،2011: 4).

السنة	الاستيراد	التصدير	الفائض او العجز	نسبة تغطية الصادرات	حجم التبادل التجاري
1997	148. 2	5. 4	- 142. 8	3. 60%	153. 6
1998	362. 3	0. 8	- 361. 5	0. 20%	363. 1
1999	407. 6	9. 4	- 398. 2	2. 30%	417
2000	12598. 8	34. 7	- 1564. 1	2. 17%	12633. 5
2001	12073. 8	54. 9	- 1018. 9	5. 10%	12128. 7
2002	12941. 5	99. 8	- 1841. 7	5. 10%	22041. 3
2003	12779. 4	73. 2	- 1706. 2	4. 10%	12852. 6

22909. 5	5. 07%	2628. 7 –	140. 4	22769. 1	2004
32375. 2	4. 90%	3057. 8 –	158. 7	32216. 5	2005
42583	24. 10%	2802. 2 –	890. 4	32692. 6	2006
72228. 7	33. 80%	3575. 7 –	1826. 5	52402. 2	2007
42556. 3	36%	2142. 1 –	1207. 1	32349. 2	2008
72361. 3	6. 40%	6476. 7 –	442. 3	62919	2009
142724. 3	5%	13312. 3 –	706	142018. 3	2010

الميزان التجاري بين سوريا وإيران خلال الفترة ما بين 1997 و2010، القيمة بملاين اليرات السورية :http //emediatc. com/PublicFiles/File

فإيران تزود سورية بـ 5 مليون طن من النفط سنوياً, وكذلك تعزز موقف دمشق المالي مع تنمية السياحة الشيعية والتعاون الاقتصادي الثنائي؛ حيث أصبحت إيران تشكل أهم سوق بالنسبة إلى الاقتصاد السوري ولاسيما فيما يخص السياحة الدينية, ففي عام 1984 زار أكثر من 160 ألف إيراني سورية، وقد استغلت دمشق هذه العلاقة لتقترض من طهران مبالغ كبيرة دون أن تكون لها نية سداد هذه المبالغ في المستقبل (نعناع،2013: 3).

وكذلك لعب وصول الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد إلى السلطة عام2005م , دوراً أساسياً في رسم السياسيات، فقد تم إحياء كثير من الطموحات الإيرانية , التي تم التأسيس لها في الفترات السابقة , وخاصة في تحدي الدور العربي , والتغلغل السياسي في عدد من المجتمعات العربية ، هذا الموقف الإيراني انعكس أيضاً من خلال وصول العديد من رجال الأعمال الإيرانيين إلى دمشق للاستثمار فيها(نعناع ،2013 : 6).

وأخيرا جعل غزو إسرائيل 1982 للبنان مصالح النظام الإيراني تتطابق مع مصالح سوريا بسبب الاهتمام السوري والإيراني بلبنان، وذلك وبسبب أن سورية وإيران وبتأثير دوافعهما حول الصراع مع إسرائيل، والترهل في النظام العربي والهجوم الشرس من قبل النظام الدولي على منطقة الشرق الأوسط، فقد أشعر كلا البلدين بأنهما مستهدفان، وهذا ما دفعهما للبحث عن وسائل مناسبة لتحقيق أهدافهما ، ومن هنا فان سوريا وإيران سوف تجدان منفعة مشتركة في تنمية العلاقات بين البلدين(الحوار المتمدن،23\12\2007).

2- موقف السياسة الإيرانية من الثورة السورية:

اتخذت إيران الرسمية، وتيارها المحافظ موقفا مؤيدا للنظام السوري في مواجهته الانتفاضة الشعبية في سورية ، منذ انطلاقها في 13 آذار/ مارس 2011م وظهر ذلك التأييد من خلال التبني الكامل للرواية الرسمية السورية للأحداث، وشن حملة إعلامية مماثلة للنموذج الإعلامي السوري ، ووصف الانتفاضة الشعبية بالمؤامرة الأجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سورية، من قبل الصهاينة والغرب ، والنظر إلى الأحداث على أنها "فتنة شبيهة بما حدث في إيران في العام 2009(أبو هلال،2011: 9).

وجاء أول تصريح رسمي لإيران متسماً بالحدة ضد الانتفاضة السورية في درعا على لسان السفير الإيراني في دمشق – أحمد الموسوي – خلال مؤتمر "الصحوة الإسلامية ومواجهة الفتنة في سوريا"؛ حيث صرح بأن الأحداث التي تشهدها سوريا تم الإعداد والتخطيط لها من قبل الأعداء ؛ لتكون نسخة مكررة من أحداث الفتنة التي مرت بها إيران ، خاصة تلك الشعارات التي رددها المتظاهرون في درعا ومنها – لا حزب الله ولا إيران – ما يعني أن المصدر واحد من الأعداء حين يتلقى عملاء الخارج الأوامر من الأعداء والصهاينة(الشرق الأوسط،5\4\2011).

يرى مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي أن الثورة السورية نسخة مزيفة عن الثورات في مصر وتونس واليمن وليبيا ويتهم الولايات المتحدة بصنع هذه الثورة ؛ حيث صرح في يوم البعثة النبوية حسب التوقيت الشيعي: "إن الثورة السورية نسخة مزيفة عن الثورات في مصر وتونس واليمن وليبيا"(موقع المدل ايست ان لاين،1\7\2011).

وحسب مسئول لجنة الدفاع في مجلس الشورى الإيراني – إسماعيل كوثري – في تصريح لوكالة فارس للأنباء: أن نصر الله قال لوفد لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى خلال لقاء معه في لبنان : " بعد مضي 9 أشهر من بدء أحداث سوريا رأينا أن الوضع سيء وبدا الموضوع محسوماً ، فتوجّه مع عدد من المسئولين للقاء القائد ، حيث قال له أن يبحث عن حلٍ لسوريا وبشار الأسد، وأكد نصر الله أن خامنئي استمع لحديثه وصرح قائلاً : " إنكم تخطئون، عودوا وقوموا بمهامكم مع التركيز على التدبير والتخطيط ستبقى سوريا ويبقى بشار الأسد" (موقع القرية،14\1\2014).

وبالمثل كان الموقف الرسمي للحكومة على لسان رامين مهمانيباراست المتحدث باسم الحكومة الإيرانية في مؤتمر رسمي، "بان التظاهرات الشعبية السورية مخطط غربي وعمل مدفوع من الخارج خصوصاً من الأمريكيين والصهاينة" (باكير،2012: 2).

وربما يتضح البعد السياسي للموقف الإيراني من خلال تصريح مهدي طائب في فبراير عام 2014، رجل الدين المسئول عن (وحدة الحرب الافتراضية في الحرس الثوري الإيراني) قائلا: "سوريا هي مقاطعتنا الإستراتيجية"، وأضاف: "إذا كان علينا الاختيار بين الدفاع عن محافظة خوزستان في إيران أو سوريا، سوف نختار سوريا، وذلك لأنّنا إذا خسرنا سوريا، فلن نكون بعدها قادرين على الدفاع عن خوزستان أيضًا"(موقع التقرير،23\7\2014).

وفي اتجاه آخر حاولت إيران الوصول إلى حلول سياسية تحافظ على مصالحها في سورية فقد صرح بيماني جبلي" سفير إيران بتونس خلال ندوة صحفية عقدها في 20 يونيو 2013 بمقر السفارة الإيرانية حول مستجدات الملف السوري بهذا الاتجاه حيث قال: " نحن نتابع عن كثب هذا الملف وموقفنا ثابت لم يتغير أي نحن مع الحل السياسي ودعم الحوار، ويجب العمل على إيقاف المعارك المسلحة والعودة إلى طاولة الحوار،" مبينا أن، من حق الشعب السوري تقرير مصيره ، وتساءل أين طموحات الشعب السوري في هذه المعركة ؟" مؤكداً أن المواجهات على الميدان ليست حلاً ولن تحل الأزمة، وقال هذه المبادرة طرحناها في شكل 6 نقاط وجملة من المبادئ ولن نتراجع عنها، ولم ينف المخاوف من إنتقال عدوى المشكل السوري إلى دول الجوار التي من شأنها أن تتأثر بالأزمة الحالية ، وأنهى السفير حديثه بالقول: " سنقوم بما نراه مناسبا في الوقت المناسب" (افريكان منج، بالعربية 20\6\2013).

في ضوء ماسبق بالإمكان القول إن الموقف الإيراني كان ثابتاً في دعم النظام السوري ، ومتدرجا فيما يخص الثورة السورية من التجاهل إلى اتهام المتظاهرين وإلقاء اللوم على المؤامرة الخارجية ، وأخيراً تبني وجهة نظر النظام السوري كلية (باكير،2012: 20).

وهنا سوف تستعرض الدراسة تطورات الموقف الإيراني تجاه تفاقم الأوضاع الداخلية في سوريا على النحو التالي:

الموقف الإيراني من التدخل الغربي في سورية: عبرت مؤسسة الرئاسة عن السياسة الثابتة لإيران في عدم قبولها للتدخل الغربي لدول الشرق الأوسط ، فقد أدان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بشدة التدخل الأمريكي والغربي في الشؤون الداخلية السورية معرباً عن ثقته التامة بقدرة سورية التي تشكل الخط الأمامي للمقاومة في المنطقة على تجاوز الأزمة وحلها دون أي تدخل ، وأكد الرئيس أحمدي نجاد في مؤتمر صحفي عقده دعم بلاده ووقوفها إلى جانب الحكومة السورية(موقع الجماهير،8\6\2011).

أشكال الدعم الإيراني للنظام السوري:

- **على المستوى الإعلامي:**

يمكن من خلال تتبع الوسائل الإعلامية الرسمية الإيرانية ، ملاحظة مدى الدعم الإيراني للنظام السوري ، والتزام الإعلام الإيراني بنقل الرواية الرسمية السورية للأحداث ، وتغييب آراء المعارضة السورية (ابو هلال،2011: 9).

وقد ابتعدت وسائل الإعلام الإيرانية في وصفها للأحداث في سوريا عن مطالب المجتمع الغاضب على السلوك الأمني المستبد ، وعلى احتكار السلطة لفريق واحد، وعلى تضخم النمو الطفيلي في الاقتصاد الوطني ، وأيدت زج الجيش للقضاء على الاحتجاجات ، وابتعدت عن الحديث عن الانشقاقات في صفوف الجيش ، فوسائل الإعلام الإيرانية تركز اليوم على تصوير أن نظام الأسد سيتمكن من الانتصار على معارضيه وإجبارهم على الاستسلام ، وأن ما يحدث في سورية هو مؤامرة أمريكية إسرائيلية (باكير،2012: 3).

- **الدعم العسكري:**

تواترت التصريحات والأخبار المنقولة عن شتى المسئولين حول وجود قوات خاصة من "الحرس الثوري الجمهوري الإيراني" تقاتل ضد الثوار السوريين، فبناء على مصادر مطلعة أفادت بوجود جنودٍ من مشاة الجيش الإيراني في سوريا لدعم الجيش النظامي هناك ، ويتم إرسالهم إلى سوريا عبر شمال إيران والجزء الكردي في اتجاه الحدود العراقية ، ولا تقتصر مهمتهم في المشاركة في المعارك بل في حراسة مخازن الأسلحة ومد الثكنات العسكرية بالدعم اللوجستي ، ويعتبر الثمانية وأربعين رهينة إيرانياً الذين أُلقي عليهم القبض في دمشق دليلاً على حجم الدعم الإيراني للنظام السوري ، والذين تم إطلاق سراحهم في إطار

صفقة تبادل مقابل ألفي معتقل معارض سوري في سجون النظام السوري (موقع أكاديمية DW،21\2\2013).

وبالإضافة إلى تقديم مليارات الدولارات على شكل ائتمان ومساعدات اقتصادية ، لعبت إيران دوراً محورياً من خلال قوات القدس – وهي وحدة من القوات الخاصة التابعة للحرس الثوري الإيراني – وذلك من خلال تقديم الدعم العسكري والمخابراتي والاستشارات الجيوسياسية والاستراتيجية ، وهو ما ساعد حكومة الأسد على الحفاظ على سلطتها خلال السنوات الثلاث الماضية من الصراع (موقع الخبر 22،24\4\2014).

ويوجد كثير من المصادر العالمية تتبنى هذا الرأي والذي لم يعد سراً ، فقد ذكرت صحيفة "الديلي تليجراف" البريطانية "أن إيران تعزز دعمها العسكري والمالي للرئيس السوري بشار الأسد ، وأنه لولا الدعم العسكري الإيراني لانهار الجيش الموالي للأسد. وأوضحت الصحيفة في سياق تقرير أوردته على موقعها الإلكتروني، أن إيران تعزز بالفعل دعمها لسوريا وترسل أسلحة ومعدات ومقاتلين وخبراء للتدريب ، ومستشارين عسكريين لجمع معلومات استخباراتية وتدريب القوات السورية" (موقع الدستور،30\5\2014).

ومنذ انطلاق الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد سقط العشرات من منتسبي الحرس الثوري الإيراني قتلى خلال المعارك الدائرة على الأراضي السورية، الأمر الذي يشكك في إعلان طهران أنها لم ترسل عسكرييها للقتال إلى سوريا، وخلافاً للخطاب الرسمي الإيراني إلا أن مختلف القادة العسكريين يسرّبون بين الفينة والأخرى معلومات تثبت تورّط إيران مباشرة في الحرب الداخلية السورية ، هذا بالإضافة إلى تدريب وتسليح وتمويل حزب الله اللبناني ومجموعات شيعية عراقية وعناصر حوثية يمنية وهزارة أفغانية للقتال جنباً إلى جنب مع القوات الموالية لبشار الأسد، هذا وكان أحد أبرز قادة الحرس الثوري، حسين همداني، كشف مؤخراً عن تكوين 42 لواءً و138 كتيبة تقاتل في سوريا لصالح بشار الأسد، وزعم أن هذه القوات تتكون من عناصر "علوية وسُنية وشيعية"، وذلك لدى إعلانه عن تشكيل "حزب الله السوري"(موسوعة العراق،31\5\2014).

و حسب (مركز الشام للبحوث والدراسات، 2013: 5) عمدت إيران إلى مساعدة النظام السوري على تأسيس جيش الدفاع الوطني(جيش شعبي شبه بالباسييج الإيراني) لعدة أغراض:

1- أن يعمل كرديف للفرق الموالية للأسد والتي أنهكها القتال.

2- أن يكون دعماً لإيران ضمن تركب النظام يدعم مصالحها.

3- أن يكون نواة النفوذ الإيراني إذا ما سقط النظام السوري.

الآثار المترتبة على الموقف الإيراني:

تغيّر المزاج الشعبي العربي تجاه إيران بشكل سلبي وإلى حد كبير؛ حيث وضع الموقف الإيراني من دعم مفتوح لنظام الأسد، السياسة الإيرانية القائمة على معطيات برجماتية بعيدا عن الشعارات الثورية؛ في مكان الشك والريبة لدى الجماهير العربية ولقد رسّخت الإجراءات السريعة التي دفعت الحكومة الإيرانية من خلالها كل من حلفائها في العراق ولبنان لمساعدة النظام السوري من هذه الحقيقة. (بكير،2011 : 9)

وأخيراً بينما كادت إيران أن تهيمن على المنطقة قبل الثورة السورية باتت اليوم تدافع عن نفوذها من بيروت إلى دمشق وصولاً إلى بغداد ومصير تلك المعركة مرتبطة بمصير نظام الأسد، وقد اصب واضحا حجم الدعم الإيراني لنظام الأسد ومن الواضح أن إيران لن تسمح بسقوط الأسد حفاظا على مصالحها كما ترى القيادة السياسية في إيران .

ثانيا) الموقف السياسي الإيراني من اليمن:

1- قبل اندلاع الثورة

كانت اليمن من الدول العربية القليلة التي أعلنت موقفها الإيجابي من الثورة الإيرانية سنة 1979م، وبالرغم من وقوف صالح إلى جانب صدام حسين في الحرب العراقية الإيرانية إلا أن تحسن العلاقات بين اليمن وإيران يعود إلى أواخر عام 1990م؛ حيث كانت اليمن هي المبادرة، وقد تزايدت زيارات المسئولين اليمنيين إلى طهران منذ العام 1990م، في محاولة لإخراج اليمن من حالة العزلة التي حاولت دول المنطقة فرضها على صنعاء؛ جراء موقف الرئيس صالح أثناء الغزو العراقي للكويت والذي اعتبرته دول الخليج داعماً لموقف النظام العراقي الغازي للكويت (الظرفي،2008).

الأهمية الدينية لليمن عند الشيعة: لليمن خصوصية دينية وتاريخية لدى إيران ، وترتكز الخصوصية الدينية على ما تسمى "الثورة السفيانية" التي روّج لها العلامة الشيعي علي الكوراني العاملي في كتاب(عصر الظهور)، ومضمونه يتحدث عن ثورة ستكون في اليمن، ووصفها بأنها " أهدى الرايات في عصر الظهور على الإطلاق"، وتحدد الروايات الشيعية وقتها بأنه "مقارب لخروج السفياني في شهر رجب ، أي قبل ظهور المهدي ببضعة شهور"، وأن عاصمتها صنعاء، أما قائدها – المعروف في الروايات باسم (اليماني) – فتذكر روايةٌ أن اسمه (حسن) أو(حسين)، وأنه من ذرية زيد بن علي (المركز الإعلامي للدراسات والبحوث والتوثيق والإعلام 27\4\2\2013).

تعتبر اليمن أهم مكان لوجود المذهب الزيدي الشيعي، واستمر حكم الأئمة الزيديين لليمن حتى قيام الثورة اليمنية سنة 1962م على أنقاض المملكة المتوكلية اليمنية (موقع الأهرام الرقمي،1\7\2008).

ورغم عدم وجود إحصاء رسمي دقيق عن نسبة الزيدية في اليمن إلا أن بعض المصادر تشير إلى أنهم يشكلون حوالي 30–35% من سكان اليمن الموحد، حيث إن الزيديين يتركزون في المحافظات الشمالية من اليمن الشمالي مثل صنعاء وصعدة وحجة وذمار، بينما ينتشر السنة الشافعية في المحافظات الوسطى والجنوبية مثل تعز وإب والحديدة ومأرب وعدن وحضرموت، بل الجنوب بأكمله حيث إن ما كان يعرف باليمن الجنوبي سكانه سنة على مذهب الإمام الشافعي(موقع الوطن،28\3\2015).

- **العلاقات السياسية بين إيران واليمن:**

رسمياً لم يكن هناك أي علاقة بين اليمن والحكومة الإيرانية حتى قيام ثورة 1979 في إيران، ولكن بعد الثورة وضعت إيران إستراتيجيتها لتصدير الثورة إلى اليمن وذلك باستقطاب طلاب يمنيين للدراسة في إيران، لكن وقف في طريق هذه الفكرة التباين الكبير بين الحالتين الشيعيتين الزيدية في اليمن والإثنى عشرية في إيران، ولكن بعد إعلان الوحدة اليمنية 1990م أقامت إيران علاقات جيدة مع اليمن استطاعت خلالها التبشير بالمذهب، ونحى التبشير بالمذهب إلى محورين ؛ حيث كان المحور الأول التبشير بالاثنى عشرية وكانت نتائجه غير مشجعة ، فيما المحور الثاني إقامة علاقة جيدة مع رموز الزيدية ، والتي أثمرت فيما بعد فيما يعرف بالظاهرة الحوثية (أخبار اليوم،2015).

وحسب موقع المزماه (21\12\2013) فقبل قيام الجمهورية اليمنية عام 1990م ، شهدت العلاقة اليمنية – الإيرانية مرحلة تأزم : وهي الفترة التي تلت قيام نظام الجمهورية في إيران من 1980–1989م ، ورفعت خلالها إيران مبدأ تصدير الثورة لدول الجوار الجغرافي والإقليمي ومن ضمنها اليمن، ولكن بعد قيام الوحدة اليمنية مرت العلاقات اليمنية – الإيرانية بأربع مراحل:

- **المرحلة الأولى: 1990م –1992م:**

كانت الخطوة الأولى في تنشيط الاتصال السياسي بين البلدين هي التغاضي عن الخلافات التي كانت بينهما أثناء الحرب الإيرانية – العراقية، وإنهاء ملف الأسرى اليمنيين الذين كانوا بحوزة الحكومة الإيرانية . وقد تم تشكيل لجنة وزارية مشتركة للتعاون الاقتصادي.

- **المرحلة الثانية: 1992– 1994م:**

شهدت هذه المرحلة جمود في العلاقات الثنائية بسبب انقطاع لقاء اللجنة الوزارية المشتركة بسبب الزيارة المفاجئة التي قام بها رئيس جمهورية إيران الاسلامية (هاشمي رفسنجاني) لجزيرة أبو موسى الإماراتية في آذار/مارس 1992م، التي تم احتلالها مع الجزر الإماراتية (جزيرة طنب الكبرى والصغرى) من قبل إيران في 30تشرين الثاني/نوفمبر 1971، وقد استنكرت اليمن تلك الزيارة.

- **المرحلة الثالثة: 1996– 2003م :**

عودة عقد الدورة الثنائية للجنة الاقتصادية المشتركة في صنعاء خلال الفترة 16– 18 كانون الثاني/ يناير 1996م. ساعد ذلك في إعادة إفساح المجال أمام اللقاءات المتبادلة والزيارات الرسمية لمسئولي البلدين على تعزيز آفاق التعاون المشترك بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية، حيث تم التوقيع على عدد من الوثائق.

- **المرحلة الرابعة: 2004– 2013م:**

تميزت هذه المرحلة بعودة حالة التأزم في العلاقة بين اليمن وإيران، وكانت إيران هي البادئة بممارساتها وتدخلاتها التي أجبرت اليمن على مراجعة علاقاتها معها، وذلك بسبب التدخل في الشئون الداخلية اليمنية

من خلال دعم الحركة الحوثية منذ اندلاع المواجهات المسلحة بينها، وبين الدولة اليمنية 2004م، بجميع الوسائل من قبل إيران وبشكل واضح ، وكذلك دعم فصيل الحراك الانفصالي المسلح الذي يتزعمه الرئيس الأسبق للشطر الجنوبي (علي سالم البيض) (المزماه،21\12\2013).

- **الموقف الإيراني من الحوثيين:**

جماعة الحوثي: ينسب الحوثيون إلى الأب العلامة بدر الدين الحوثي، أحد مراجع الزيدية الشيعية ، من منطقة صعدة بشمال اليمن، والتي تعد مع جوارها فى محافظات حجة وصنعاء وعمران وذمار والمحويت ، مناطق انتشار تاريخي لهذا المذهب الذي ترجع نشأته إلى ما قبل أحد عشر قرناً على يد إمامها الأول زيد بن على بن زين العابدين (من نسل الحسين بن على بن أبى طالب رضي الله عنهما) ، بعد أن تخلى مجموع الشيعة الآخرين عنه لقبوله الترضية عن الخلفاء الأوائل (أبى بكر وعمر رضي الله عنهما)، واعترافه بإمامتهما للمسلمين (موقع الأهرام الرقمي،1\7\2008).

صراع الحوثيين مع الدولة: خاضت جماعة الحوثيين عدة مواجهات مع الحكومة اليمنية، منذ اندلاع الأزمة عام 2004 ، فقد اندلعت المواجهة الأولى في 19 يونيو 2004، وانتهت بمقتل زعيم التمرد حسين بدر الدين الحوثي في 8 سبتمبر 2004، حسب إعلان الحكومة اليمنية، أما المواجهة الثانية فقد انطلقت في 19 مارس 2005، بقيادة بدر الدين الحوثي (والد حسين الحوثي)، واستمرت نحو ثلاثة أسابيع بعد تدخل القوات اليمنية، وفي نهاية العام 2005، اندلعت المواجهات مجددا بين جماعة الحوثيين والحكومة اليمنية، شاركت الجماعة في الثورة التي قام بها الشعب اليمني ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح عام 2011، ووقعت على مخرجات الحوار الوطني التي أقرت أواخر يناير 2014 (الهدف،27\3\2015).

دعم إيران للحوثيين: أقر أحد أبرز المؤسسين لرابطة الإثنى عشرية في اليمن، في حديث هاتفي إلى «الشرق الأوسط»، بتقديم إيران دعماً لوجيستياً لجماعة الحوثيين في اليمن عبر تقديم أموال طائلة للجماعة ، واستمر الدعم الإيراني لتك الجماعة لسنوات كثيرة، بحسب تأكيدات على أحمد الأكوع ، إلى جانب إشراف حزب الله على التدريب العسكري لأفراد عناصر الجماعة الخارجة على القانون، وبحسب تأكيدات الأكوع ، الذي اشترك في تأسيس الرابطة الإثنى عشرية عام 2005، فإنه ، وباعتراف شخصي تلقاه من علي الكوراني ، مؤلف كتاب "عصر الظهور" أثناء لقاء جمع بينهما في مدينة قم الإيرانية قبل سنوات بحثا عن تأييد

لرابطته، أكد الكوراني في ذلك اللقاء دعم إيران للجماعة في اليمن، تماما كما هو الدعم الذي تلقته الجماعات الشيعية في لبنان، طبقا لتعبير الأكوع(موقع الشرق الأوسط،19\3\2010م).

فمنذ عام 2004 وحتى عام 2009 قدَّمت إيران مساعدات مالية وعسكرية للحوثيين، وساندتهم في حربهم ضد نظام علي عبد الله صالح ، ودربت إيران العناصر الحوثية في قاعدة تابعة للحرس الثوري قرب قم ، فضلاً عن إرسال الخبراء الإيرانيين لمساعدة قادة الميلشيا الحوثية على الأرض في اليمن (مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،18\2\2015).

وقد كشف المعارض الإريتري "شوقي أحمد"، القيادي في حزب العدالة والتنمية، عن وجود معسكرات في إريتريا عملت منذ 2009 على تدريب الحوثيين، وأوضح المعارض الإريتري أن هذا الأمر جاء عقب توقيع اتفاقية تعاون إريترية مع إيران عام 2009، تدفقت بموجبها الأسلحة عبر إريتريا لليمن، وهو ما يفسر التقرير الأممي الأخير الذي تحدث عن قيام إيران بتزويد"الحوثيين" بالسلاح منذ العام ذاته (موقع الخليج الجديد،5\5\2015).

2- الموقف السياسي الإيراني من الثورة اليمنية:

عبرت إيران عن تأييدها للمظاهرات الاحتجاجية التي حدثت في 11فبراير 2011م في اليمن، وأصدر 252 نائباً في مجلس الشورى الإيراني في 15 مارس/آذار 2011م بياناً " لدعم انتفاضات الشعوب في اليمن إلى جانب البحرين وليبيا ودعوا قوات الجيش والشرطة في هذه البلدان لتحمل مسؤولياتها التاريخية ودعم شعوبها المظلومة واتخاذ الخطوة النهائية لإسقاط الحكام الجناة" (موقع الجزيرة نت،16\3\2011).

وفي نفس الوقت أظهر قيام الثورة الشبابية في اليمن 11فبراير 2011م جلياً مدى التغلغل الإيراني في الحالة المذهبية في اليمن و الاتكاء عليها في تموضع نفوذها شمالاً وبتحالفات سياسية جنوبا ، فبعد إعلان المبادرة الخليجية 3ابريل 2011م غيَّر الإعلام الإيراني وحلفاؤه من موقفهم تجاه الثورة ، والانتقال مباشرة تجاه الثورة المضادة بالتحالف غير المعلن من الرئيس السابق على عبد الله صالح وبقايا نظامه ؛ حيث يتعاظم النفوذ الإيراني مع ضعف الدولة، واستطاع توسيع ساحة استقطابه داخل الخارطة السياسية الإيرانية ، وتكونت حالة تشبه الحالة اللبنانية التي تريد إيران استنساخها يمنياً (أخيار اليوم،2015).

وتستخدم إيران "الحرب الاستخباراتية" في إطار تدخلها في الشأن اليمني، فعلى سبيل المثال أعلنت وزارة الداخلية اليمنية في يوليو 2012 عن ضبط شبكة تجسس إيرانية تعمل منذ 7 سنوات يقودها ضابط سابق في الحرس الثوري الإيراني، وتدير عمليات تجسس في اليمن والقرن الإفريقي، وفي أواخر سبتمبر 2012 كشف الرئيس اليمني عن أن الأجهزة الأمنية اليمنية ضبطت 6 شبكات تجسس تعمل لمصلحة إيران، وأن طهران تدعم إعلاميين وسياسيين معارضين لإجهاض العملية السياسية المستندة إلى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية (صحيفة العرب،28\4\2014).

عموماً لقد تعدد أوجه الإسناد للحوثيين وللجنوبيين في اليمن على النحو الآتي: (موقع الخبر،31\5\2014)

1- **إرسال السلاح:** قدمت إيران عشرات الشحنات من الأسلحة ل"الحوثيين" و"الحراك الجنوبي"، وأكدت بعثة مجلس الأمن أنها قادمة من طهران ، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه طهران في تهريب الأسلحة عبر سفن مهربة إلى جزر تتبع إريتريا، ثم يتم نقل هذه الأسلحة عبر قوارب صيد على شحنات صغيرة إلى الأراضي اليمنية ، حيث يقوم سماسرة السلاح بنقلها وتهريبها إلى محافظة صعده التي تسيطر عليها جماعة الحوثي.

2- **التخابر:** في آذار/مارس2013 قضت محكمة يمنية بحبس يمنيين لمدة خمس سنوات بتهمة التخابر مع طهران بين 1997-2008م، كما وجهت المحكمة للمتهمين أيضاً اتهامات بالتواصل مع عاملين بالسفارة الإيرانية بصنعاء ، وسلما لهم تقارير عن خفر السواحل والوقود والسلاح والزوارق الحربية والمناورات العسكرية ، بالإضافة إلى معلومات دقيقة عن الأمن القومي اليمني، فالتخابر مع طهران ليس محصوراً في خلايا التجسس بل بالإضافة إلى أدوات إيران (الحراك- الحوثيين- الأحزاب الممولة- الناشطين- شيوخ القبائل)، وخلال تلك الفترة الطويلة من التجسس والتخابر جعل اليمن وعلاقتها الداخلية والخارجية مكشوفة للإيرانيين وأصبحت اليمن تشكل قلقاً إقليمياً ودولياً.

3- **التدريب:** تشير تقارير المخابرات الغربية إلى أن إيران تقوم بتدريب المسلحين الذين ينتمون للحراك الانفصالي والحوثيين ، في حين حزب الله، يوفر بعض التمويل والتدريب الإعلامي للمجموعات المسلحة بالإضافة للتدريب العسكري اللازم.

فمنذ تولي الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي الحكم في (شباط/فبراير 2012)، دعا إيران لعدم التدخل في الشئون اليمنية، وفي ثلاثة توقيتات متقاربة كان آخرها على هامش قمة الكويت، اتهم الرئيس عبد ربه منصور هادي إيران بدعم الانفصاليين في جنوب البلاد ، والجماعات الدينية في الشمال، وقال: "إنه دعا الإيرانيين من قبل إلى مراجعة سياساتهم الخاطئة تجاه اليمن"، ولكن دون جدوى، "وأكد أن بلاده لا ترغب في تصعيد الوضع مع طهران، ولكن – في الوقت نفسه– تأمل ألا تتدخل في شؤون اليمن الداخلية" (صحيفة العرب،28\4\2014).

وقد أعلن اليمن في يناير 2013 ضبط سفينة تحمل أسلحة إيرانية على مقربة من سواحله، وقال مسئولون إن شحنة الأسلحة مرسلة إلى الحوثيين، وفي شهر مارس من العام نفسه، كشفت الأجهزة الأمنية عن ضبط سفينة أجنبية متورطة في تهريب أسلحة مختلفة إلى السواحل اليمنية تحمل اسم (جيهان 2)، كما وردت معلومات عن أن السفينة التي أعلنت إسرائيل عن قيام قواتها البحرية باعتراضها في عرض البحر الأحمر أمام السواحل الإريترية في بداية شهر مارس 2014 والتي قيل إنها كانت متجهة إلى حركة حماس في غزة، كانت في الأصل متجهة إلى السواحل اليمنية لجماعة أنصار الله الحوثي (صحيفة العرب،28\4\2014).

كما تتولى إيران تقديم الدعم الكامل لوسائل الإعلام التابعة لحلفائها في شمال اليمن" جماعة الحوثي"، وفي الجنوب "جماعة الحراك" الانفصالي بقيادة علي سالم البيض، إضافةً إلى احتضانها قناتين فضائيتين تابعتين لهذين الفصيلين، وتقع مقراتهما في بيروت تحت إشراف حزب الله اللبناني، وهما قناتا "المسيرة" الناطقة باسم جماعة الحوثي، و"عدن لايف" الناطقة باسم الحراك المسلح والتابعة لعلي سالم البيض، كما أقدمت الحكومة الإيرانية على تسمية أحد شوارعها باسم الشهيد حسين بدر الدين الحوثي (صحيفة العرب،28\4\2014).

كما أنه زاد من شدة تأثيرات التدخل الإيراني في الصراع الدائر بين مراكز القوى في الداخل اليمني أن توسع الحوثي وراءه أيضاً دعم من قيادة وقواعد حزب المؤتمر الشعبي ، في إطار تصفية حساباته مع حزب الإصلاح الموالي للإخوان المسلمين لموقفه في إزاحة نظام علي عبد الله صالح من الحكم أثناء الثورة الشعبية وما تلاها من صراع ، وهذا يسهم في تحقيق أهداف إيران في مد نفوذها(صحيفة العرب،28\4\2014).

و قد حذرت جهات رسمية من استمرار التدخل الإيراني في اليمن؛ حيث صرح (راجح بادي) مستشار رئيس الحكومة اليمنية في اتصال هاتفي مع "الشرق الأوسط"، قائلا: "يبدو أن إيران تستمع لبعض التقارير المضللة التي ترفع إليها من قبل بعض الأطراف السياسية في اليمن، والتي تصور لها أن النشاط الإيراني في اليمن يمكن أن يكتب له النجاح، وهذا لا يمكن أن يكون لأن اليمن لن يكون ساحة لتصفية حسابات الإيرانيين على أراضيه" (الشرق الأوسط،3\2\2013).

من الصعب التخيل أن أي دولة إقليمية تطمح لدور مهم على مستوى الإقليم والساحة الدولية أن لا تحاول أن تبسط نفوذها على المداخل الرئيسة للبحر الأحمر، وهذا الأمر المعقد هو الذي يجعل الدور الإيراني أمراً حتمياً كما هو الدور الإسرائيلي والأمريكي في منطقة باب المندب.

- وسائل اليمن في الحد من التدخل الإيراني:

يبدو أن اليمن تعاني في هذه المرحلة بسبب ظروفها الداخلية بشكل يجعل مكافحة التدخل الخارجي أمراً في غاية الصعوبة ، وحول السبل والوسائل التي يمكن بها مكافحة النشاط الإيراني المتزايد داخل اليمن اكتفى مسئول يمني بالقول "هناك تعاون وثيق بين اليمن ودول الخليج العربي لحفظ الأمن والاستقرار في البلاد، كما هو الشأن بالنسبة للتعاون بين بلادنا والأصدقاء الدوليين"، وعن طبيعة هذا التعاون قال المسئول اليمني "هو تعاون على مستوى ما يمثله أمن اليمن للمنطقة والعالم، لأن استقرار اليمن يهم دول المنطقة والعالم بشكل كبير" (الشرق الأوسط،3\2\2013).

لكن إيران لها رأي آخر، فهي تنكر قيامها بإرسال أسلحة للحوثيين أو الانفصاليين في اليمن، وتؤكد أن اتهام اليمن لها مجرد دعاية سياسية لا أساس لها من الصحة، حيث صرح في هذا الشأن سفير طهران في صنعاء (محمود حسن زاده) من " أن إيران لا تتجسس على اليمن، ولا ترسل أسلحة إليه" (مأرب برس،2013).

ثالثا) الموقف السياسي الإيراني من البحرين:

1- قبل اندلاع الثورة

تمثل إيران محوراً أساسياً من محاور العمل السياسي والدبلوماسي والأمني لمملكة البحرين، فالعلاقات الإيرانية البحرانية تعتبر في مقدمة القضايا الرئيسة التي تهتم بها مملكة البحرين؛ لأنها كما يقال في الأدبيات قضية وجود وليس قضية حدود (جلال،2013: 13).

تدهور العلاقات بين إيران والبحرين:

إن المرحلة الأهم من تاريخ العلاقة بين إيران والبحرين قد بدأت بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، حيث كان للثورة وبحكم علاقات الطرفين تأثيرات كبيرة على الوضع في البحرين وخاصة بالنظر إلى شعار تصدير الثورة الذي رفعته الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال العقد الأول من الثورة ، والتي كانت البحرين أول هدف له، وقد كان أهم ما طرحته الثورة الإسلامية الإيرانية من تأثيرات على الوضع السياسي في البحرين قد تمثل في قيام العديد من المنظمات السياسية ؛ مثل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ، وحركة أحرار البحرين الإسلامية ، ومع اندلاع أحداث العنف المعارض للحكم في البحرين في منتصف التسعينات من القرن الماضي بلغ تدهور العلاقات بين البحرين وإيران مداه ، حيث تم اتهام إيران بمساعدة القوى الشيعية (موقع التنوير،31\2\2003).

وقد زاد التدهور في العلاقات بين البلدين إثر محاولة انقلاب في أواخر 1981م، قادها هادي المدّرسي، واتُّهم عدد من الشيعة البحرينيين بالمشاركة فيها، وبدأت سلسلة مصادمات متقطعة، وحملات دهم واعتقالات ونفي، وقد صرح رئيس وزراء البحرين بأنه "لا يوجد خطر داخلي في البحرين، وأن الخطر الخارجي هو إيران"، ويعتبر هذا التحول هو الأكبر والأهم في العلاقات البحرينية الإيرانية ، وذلك نظراً لان هذه الخطوة اشتملت على التدريب والإسناد والتمويل من قبل إيران للانقلابيين في الداخل البحريني، وهو ما لم يحدث من قبل (الفضالة،2013: 100).

وفي التسعينات من القرن الماضي، تراكم في البحرين الكثير من القضايا والملفات المحلية، وفي مقدمتها البطالة، وانفجرت في ديسمبر 1994م أحداثٌ عرفت محليًا بـ"أحداث التسعينات"، التي انتقلت من البطالة إلى المطالبة بعودة البرلمان، واستمرت حتى نهاية القرن الماضي؛ حيث كانت العلاقات البحرينية– الإيرانية على درجة عالية من التوتر؛ فقد دخل "حزب الله" على خط الأزمة ؛ إذ أعلنت البحرين في 5 يونيو/حزيران

1996م عن وجود تنظيم حزب الله البحريني، الذي أشير إليه أنه يتلقى تدريباته في لبنان على يد "حزب الله" اللبناني؛ الأمر الذي ينفيه حزب الله (الشهابي،2014: 6).

تحسن العلاقات بين إيران والبحرين: في عهدي الرئيسين الإيرانيين: هاشمي رفسنجاني، ومحمد خاتمي، شهدت العلاقات البحرينية– الإيرانية شيئًا من الهدوء ، فمع وصول خاتمي إلى السلطة 1997م واتساع رقعة المشروع الإصلاحي في إيران بدأت العلاقة بين البلدين تشهد انفراجاً واضحاً، وذلك بعد أن تخلت إيران عن شعاراتها الخاصة بتصدير الثورة وبدأت في انتهاج سياسة فض الاشتباك مع دول الجوار (موقع التنوير،31\2\2003).

استمرار العلاقات في عهد الرئيس نجاد: أكدت إيران أنها تحترم سيادة البحرين حيث أعلن حسن قشقوي المتحدث باسم الخارجية الإيرانية19 شباط/فبراير 2009: أن موقفنا من البحرين واضح، أكدنا مراراً على أننا نحترم سيادة واستقلال كافة الدول المجاورة والمنطقة خاصة البحرين وقد أبدى نجاد نوعاً من الإيجابية في العلاقات مع البحرين ؛ حيث نقل موقع القدس الإخباري أن مبعوثاً للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد نقل رسالة إلى ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة 23فبراير 2009م، شددت على حرص إيران على تعزيز علاقات الصداقة مع دول الخليج وخصوصاً مع البحرين (موقع القدس الإخباري،23\2\2009).

وكذلك اعتبر الرئيس أحمدي نجاد في مؤتمر صحافي عقده بعد لقائه الملك حمد بن عيسى آل خليفة في قصر الضيافة بالقضيبية17\11\2007م أنّ اختياره التوقُّف في البحرين مع وفد عالي المستوى، قبل مواصلة الرحلة لحضور قمة "الأوبك" في السعودية، يُعبِّر عن مدى الجدية في تعزيز وتوسيع العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين (الوسيط،2007 : 48).

2- الموقف السياسي الإيراني من الثورة البحرينية :

دعمت إيران ثورة البحرين التي اندلعت في 14 فبراير 2011م، واستخدمت وسائلها السياسية المتنوعة من إجل تفعيل هذه الثورة ، فقد وصف مرشد الثورة الخامنئي أحداث البحرين بأنها ثورة المظلومين ضد الظالم

في خطبة الجمعة 25 نوفمبر 2011م ؛ حيث قال: "أما قضية البحرين فهي من حيث الماهية تشبه تماماً القضايا الأخرى في بلدان المنطقة ، أي إن قضية البحرين لا تختلف إطلاقاً عن قضية مصر وقضية تونس وقضية ليبيا ، إنه شعب تحكمه حكومة تتجاهل حقوقه ، ماذا كان يريد الشعب البحريني بثورته هذه ؟ المطلب الأساسي للشعب البحريني هو إقامة انتخابات ، وأن يكون لكل إنسان صوت واحد، فهل هذا شيء كثير؟ وهل هو توقع كبير؟ حسب ظاهر الأمور في البحرين هناك انتخابات ، ولكن الشعب لا يتمتع إطلاقاً بحق التصويت ، بمعنى أن يكون لكل شخص صوتٌ واحدٌ ، وهناك ظلم يجري على هذا الشعب" (موقع المقاومة،25\11\2011).

كما ندد رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمود احمدي نجاد ، بالتدخل العسكري السعودي والخليجي للبحرين ، واصفاً دخول القوات خليجية ودرع الجزيرة "إلى البحرين للتصدي للثورة الشعبية بالعمل المشين وغير المبرر، مؤكداً أنه سيبوء بالفشل ، وأكد أحمدي نجاد ، في ختام اجتماع مجلس الوزراء 16\3\2011، "أن التصدي للشعب بالأسلحة على مختلف أنواعها لن يسفر عن أية نتيجة" (موقع العهد الإخباري، 16\3\2011).

وقد تعددت أشكال الدعم الإيرانية للثورة في البحرين دبلوماسياً وإعلامياً وممالياً، معتمدة لعبة توزيع الأدوار بين المؤسسة الرسمية الحاكمة في إيران، وشخصيات ومؤسسات غير رسمية إيرانية تعد جزءاً لا يتجزأ من النظام (صحيفة إيلاف الالكترونية،8\12\2013).

وقد قامت طهران بطرد دبلوماسيين بحرينيين، ونظمت حكومة إيران مظاهرة في طهران أمام السفارة السعودية ورشق القنصلية السعودية في مشهد بالحجارة ، وفي نفس الوقت أدان خامنئي مساعدة السعودية للبحرين عبر درع الجزيرة ، كما قامت إيران بتقديم شكوى إلى الأمم المتحدة من الحملة التي شنتها البحرين على المتظاهرين في البحرين ، وطلبت من دول المنطقة الانضمام إليها في حثّ السعودية على سحب قواتها من البحرين ، بالإضافة إلى 29 قناة من القنوات الفضائية الإيرانية سخرت للتحريض المستمر على تقويض الاستقرار في البحرين، أبرزها فضائية العالم والكوثر(صحيفة ايلاف الالكترونية،8\12\2013).

وفيما يلي أهم معالم الموقف الإيراني تجاه الأحداث في البحرين: (أبو هلال، 2011: 8)

1-إدانة النظام البحريني بلهجة شديدة غير مسبوقة، واتهامه بالإجرام وسفك الدماء، والتأكيد على أن النظام سيقضى عليه بسبب هذه الدماء، وشن حملة إعلامية كبيرة ضد النظام في وسائل الإعلام الرسمية كافة ، من وكالات أنباء وصحف، وقنوات فضائية ناطقة باللغات الفارسية والعربية والانجليزية.

2- التأكيد على خصوصية الظلم الذي تعرض له شعب البحرين، وخصوصاً أن ثورته تعرضت لإهمال إعلامي من قبل وسائل الإعلام العالمية، حسب الرؤية الإيرانية ، وهو ما دفع إيران إلى استخدام كل إمكانياتها للضغط على وسائل الإعلام لتغطية هذه الأحداث.

3- الهجوم الشديد على موقف علماء السعودية- الذين أيدوا موقف حكومة البحرين- حيث رأت إيران فيه، دعوة إراقة دماء المسلمين من قبل "العلماء المزيفين.

4- الرفض الكامل للتدخل السعودي عبر دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين، وشن حملة إعلامية شديدة ضد القرار الخليجي بهذا الخصوص، وما أعقبه من قمع للاحتجاجات في دوار اللؤلؤة ، ومستشفى السليمانية ، وغيرها من مواقع التظاهرات.

5- تنفيذ حملة دبلوماسية لحض الدول الإسلامية على "حماية الشعب البحريني" ورفض التدخل الخليجي في الأزمة.

على الرغم من أوجه الشبه الكثيرة بين ما جري في البحرين ، وما جرى قبل ذلك في دول عربية أخرى، فإن ثمة فروق أساسية تتصل بطبيعة الحركة الاحتجاجية البحرينية المركّبة، والأكثر تعقيداً، التي تعتبر مزيجاً من احتجاج مطلبي معيشي وسياسي، يخالطه صراع مذهبي وأهلي داخلي، وآخر إقليمي على النفوذ ما بين دول الخليج من جهة، وإيران من جهة أخرى، فالحركة الاحتجاجية في البحرين هي شكل من أشكال استمرار النزاع التاريخي بين العائلة المالكة التي تحكم البحرين منذ إعلان استقلالها في بداية السبعينيات من القرن الماضي، والأكثرية "الشيعية" التي تعتبر نفسها مهمشة ومضطهدة. (صحيفة العرب اليوم،5\3\2014)

وكذلك يرى محللون أن إيران تسيطر على شيعة البحرين وهي التي تقود الحراك رغم إنكار إيران الرسمي، ويستدلون بتصريحات الساسة الإيرانيين، وقادة الشيعة البحارنة، فقد دعا آية الله أحمد جنتي في يوليو 2011م إلى احتلال البحرين، وكذلك في مايو 2012م، صرح حسين علي شهرياري النائب في البرلمان الإيراني: " كما تعرفون فإن البحرين كانت المحافظة الرابعة عشرة في إيران حتى عام 1971م، ولكن

للأسف وبسبب خيانة الشاه والقرار سيئ الصيت لمجلس الشورى الوطني آنذاك، فإن البحرين انفصلت عن إيران"، وأضاف : " إذا كان من المفترض حدوث أمر ما في البحرين، فإن البحرين من حق الجمهورية الإسلامية إيران وليس السعودية "، وأيضاً في يونيو 2012م قال السفير الإيراني السابق في باريس صادق خرازي إنه إذا كانت إيران تريد احتلال البحرين ، فإن الأمر لن يستغرق بضع ساعات للسيطرة عليها باستخدام قوات الرد السريع الإيرانية (موقع البرهان،2\2\2013).

وعمدت جهات إيرانية شعبية وشبه رسمية على تكرار تأكيدات مفادها، أن البحرين جزء من إيران ويجب استعادتها، فيما تنفي الجهات الرسمية لاحقا أن تكون تلك التصريحات معبرة عن موقف طهران الرسمي، وأصبح الغطاء السياسي والإعلامي أبرز أوجه التدخل الإيراني في شئون البحرين الداخلية بشكل يصعب إخفاؤه أو التستر عليه ، حيث لعبت تصريحات المسئولين الإيرانيين والحركة الإعلامية الضخمة دوراً كبيراً في تأجيج الوضع الداخلي في البحرين خلال الأزمة (صحيفة إيلاف الالكترونية،8\12\2013).

وثمة دليلٌ آخر على تورط إيران في احتجاجات 2011، كشف النقاب عن "خلية قطر" التي ضمّت مجموعة ناشطين قبض على بعضهم عند الحدود القطرية ، ثم اتهموا بالتخابر مع مسئولي الحرس الثوري في إيران للقيام بأعمال عدائية ضد البحرين كاستهداف المنشآت الحيوية والحساسة وضرب مقر وزارة الداخلية، وجسر الملك فهد، ومبنى السفارة السعودية (موقع مرآة البحرين،13\1\2014).

وقد أعلنت البحرين ، العثور على طائرة إيرانية بدون طيار في البحر قرب السعودية داعية إلى زيادة التعاون بين الأجهزة الأمنية في المنطقة لمواجهة "تهديدات" طهران، وكذلك المتحدثة باسم الحكومة البحرينية ، (سميرة رجب)، قالت: "أنه " تم العثور على الطائرة بدون طيار في البحر شمال البحرين، بين البحرين والسعودية، " وثبت أن هذه الطائرة من نوع الطائرات بدون طيار التي تستخدمها إيران (جريدة القدس،23\5\2013).

رغم ما سبق فان وثائق رسمية تشير إلى عدم تورط إيران في الاحتجاجات ، فتقرير بسيوني في أعقاب الأحداث التي وقعت في جميع أنحاء البحرين، بتكليف من الملك حمد بإعداد تقرير رسمي للنظر في اتهامات انتهاكات حقوق الإنسان ، وقاد هذا التقرير الأستاذ شريف بسيوني، المصري الأمريكي الخبير في مجال حقوق الإنسان، وكان تقرير بسيوني شاملاً بشكل لا يصدق، حيث قام بمقابلة مع أكثر من خمسة

ألاف شاهد، كما أشار التقرير بالتفصيل لوفاة 35 شخصاً، سواء كانوا من المتظاهرين أو قوات الأمن أو العمال المغتربين، وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقرير أوضح كيف تم طرد حوالي 4400 شخصاً من الوظائف العامة والقطاع الخاص بطريقة تعسفية ، كما يحتوي التقرير إدانة القوات الحكومية لاستخدام القوة المفرطة والاعتقال غير القانوني للمتظاهرين، مشيراً إلى أنه في ضوء تعذيب عدد من المعتقلين ومقتل خمسة أشخاص من التعذيب ، فإن التعذيب يبدو نهجاً متعمداً من قبل المؤسسات الحكومية، بيد أن التقرير رفض مزاعم الحكومة بأن إيران تقف وراء هذه الحوادث (مركز بغداد للاستشارات والدراسات والإعلام،2\7\2012). وقال التقرير: إن الدليل الذي قدمته حكومة البحرين للجنة حول تدخل جمهورية إيران الإسلامية في الشئون الداخلية لمملكة البحرين لا يقدم أي ربط مدرَك أو ملحوظ بين أحداث بعينها حدثت بالبحرين خلال شهري فبراير ومارس 2011 وجمهورية إيران الإسلامية، وأن اللجنة لم تستطع التحقق أو التأكد من حقيقة الادعاءات الخاصة بوجود تدخل إيراني في هذه الأحداث (الفقرة 1584) (مركز بغداد للاستشارات والدراسات والإعلام،2\7\2012).

من المسائل التي تزيد من تعقيد الأمر في البحرين وتجعل الصراع على النفوذ بين قوة إقليمية صاعدة وقوة دولية تتآكل صراع ذا نتائج خطيرة، هو خاصية مملكة البحرين المقلقة للولايات المتحدة الأمريكية والتي هي صاحبة النفوذ في الخليج والمدعوم باتفاقيات دولية بين الولايات المتحدة وبعض الدول العربية، وهي أن غالبية المواطنين من الطائفة الشيعية ، وأن والتخوف الأمريكي مبني على احتمال إن استطاعت ثورة شيعية كاملة الإطاحة بالأسرة البحرينية الحاكمة، فإن الأسطول الخامس قد لا يجد لنفسه مكاناً يذهب إليه سوى العودة إلى الوطن؛ وسيكون هذا نصراً هائلاً لإيران وهزيمة خطيرة لأوباما والولايات المتحدة. (إسلام تايمز،23\2\2011).

وأخيراً: يلاحظ أن السياسة الإيرانية شديدة التباين من دولة عربية إلى أخرى ، ولكن مع ثبات السياسة الإيرانية حول موضوع التدخل الغربي في المنطقة، سواء في المشرق العربي أو شمال أفريقيا، وأن إيران كانت تحذر من نوايا الغرب ، وهذا يشير بشكل مؤكد إلى الاستراتيجية الإيرانية حول عدم قبولها باستمرار النفوذ الأمريكي في المنطقة أو استبداله بنفوذ خارجي آخر، وهو ما جعل السياسة الإيرانية ثابتة في دعم الثورات العربية التي أسقطت أنظمة معروفة بارتباطها بالغرب ، وسعي إيران الحثيث على توسيع نفوذها في

مناطق تأكل النفوذ الأمريكي ودعم الأنظمة المعروفة بوقوفها ضد النفوذ الإقليمي الإسرائيلي، أو التركي، والمتماهية مع السياسية الإيرانية ، ولكن ما حقيقة ما يحمله المستقبل و ما مستقبل السياسيات الإيرانية خصوصاً في بلدان الثورات العربية ، فهذا ما سنناقشه في المبحث القادم .

المبحث الثاني:

مستقبل العلاقات السياسية بين إيران ودول الثورات العربية

أن الأمة الإيرانية تمر في هذا العصر بدورة حضارية صاعدة ؛ حيث أن إيران استطاعت بعد الثورة 1979م أن تنهض على المستوى السياسي والاقتصاد والاجتماعي ، وأن تحقق انجازات هامة رغم الحصار، خصوصاً في مجال التصنيع العسكري والتكنولوجي ، وهي كذلك تدخل اليوم مجال الطاقة النووية ، وأبرز ما يميزها تعظيم استقلالها السياسي والاقتصادي، بينما لازالت المنطقة العربية تعاني من عدم الاستقرار السياسي ، وفي نفس الوقت لا زالت تعاني من التبعية السياسية، فالقواعد الأمريكية في قطر والأسطول الأمريكي في البحرين والهيمنة الأميركية في السعودية والمساعدات الأميركية للجيش المصري والصراع في سوريا وعدم الاستقرار في ليبيا والتدهور الأمني في العراق ،لازالت تميز هذه المرحلة من التاريخ العربي.

ويرى البعض أن العلاقات العربية– الإيرانية يجب أن تكون إضافة إيجابية وليست خصماً سلبياً، وبالرغم من أن لإيران أهدافاً سياسية ومشاريع استراتيجية وتطلعات توسعية ورغبة في أن يكون لها دور مؤثر في غرب آسيا والعالمين العربي والإسلامي، إلا أننا عندما نتحدث عن آفاق المستقبل للسياسات الإيرانية تجاه دول الثورات العربية فإننا لا نتناول الأمر من جوانبه الأخلاقية أو الإنسانية بالتركيز على التاريخ المشترك فحسب، ومن هنا فإن الجوانب المتصلة بالعاطفة الثقافية والدينية ليست هي وحدها التي تدفعنا للبحث في آفاق المستقبل ، وإن المشاعر التاريخية والعواطف الدينية لا تكفيان سبباً لإقامة علاقات متينة بين العرب وجيرانهم ، فالمصالح وحدها هي الفيصل ، ونعني بذلك توزيع ميزان القوى الاستراتيجي؛ خصوصاً في منطقة الخليج (القدس،3\7\215).

لذلك فإن محددات السلوك الإيراني تجاه البيئة العربية تعتمد على عاملين رئيسين، يتمثل أولهما في صيانة الأمن القومي الإيراني وحماية النظام القائم ضمن بيئة تعجّ بالاضطرابات والأزمات، فيما يقوم المحدد الآخر للسياسة الإيرانية على تشكيل قوة إقليمية كبرى، تستطيع نشر نفوذها في كامل المنطقة، وتسعى لتحقيق المصالح الإيرانية فيها، وتعتمد إيران على مجموعة أدوات وآليات لتحقيق مشروعها، أهمها ما يلي: (الشبكة العالمية العربية،1\3\2013)

1. البراجماتية والمناورة الإستراتيجية تجاه التهديدات التي تتعرض لها.
2. القوة المسلحة (دعم الحلفاء، بناء القوة الردعية، التهديد).
3. الأيديولوجية الثورية (رفض وجود الكيان الإسرائيلي، نشر المذهب الشيعي).
4. وتبقى الأداة الاقتصادية ذات فعالية منخفضة نسبياً نتيجة ما يفرض عليها من عقوبات تتسع باستمرار.

وعلى كل حال، فإن نهج طهران يختلف في التعامل مع العالم العربي على نطاق واسع في شدته، وتنوع أهدافه من بلد لآخر، وبعبارة أخرى ليس لدى إيران سياسة واحدة تجاه الدول العربية، بل تفضل إتباع نهج مختلف تجاه كل دولة عربية ، وهذا يعكس حقيقة أنه عندما يفكر القادة في طهران في العلاقات مع الدول العربية، يرون عموماً عدداً من الفرص وعدداً من التحديات للمصالح الإيرانية (مركز الشام لمبحوث والدراسات،2012: 3).

وقد استغلت إيران مجريات العقد الماضي وعملت على ترسيخ نفوذها في المنطقة مزاحمةً واشنطن على مركزها السامي فيها، ومتطلعة إلى إحلال هيمنتها على الشرق الأوسط ، واستثمرت إيران بنجاح إخفاقات السياسة الأمريكية. (مركز الشام لمبحوث والدراسات،2012: 3)، لذلك ومنذ أن بدأت أحداث الثورات العربية، أصبح من المهم فهم كيف ستؤثر البيئة السياسية الإستراتيجية في العالم العربي على الدور الإقليمي السياسي الإيراني وكيف ستتأثر به، وهذا ما سنناقشه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مستقبل العلاقات السياسة بين إيران ودول ثورات شمال أفريقيا (تونس، مصر، ليبيا) .

بالرغم من البعد الجغرافي بين إيران ومنطقة شمال إفريقيا، إلا أن الاهتمام الإيراني بها واضحٌ، سواء في تونس، أو مصر، أو ليبيا، فمع سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، واندلاع الثورة المصرية ضد نظام مبارك، بدأ الموقف الإيراني يتبلور سريعا باتجاه تأييد الثورتين والاحتفاء بهما، ولم يختلف الموقف الإيراني تجاه الثورة الشعبية في ليبيا ، ولكن مع تراجع القوى الإسلامية رسمت البراجماتية الاتجاه للسياسة الإيرانية ، وحددت لها البوصلة خصوصا في مصر وتونس.

وبرغم من ذلك إلا أن السياسة الإيرانية كانت متباينة تبايناً واضحاً في سياساتها تجاه هذه الدول:

1- **السياسة الإيرانية تجاه تونس:** فقد اتسمت السياسة الإيرانية التونسية بالاستقرار، وذلك لتلاقي المصالح بين النظامين، فحليف الأمس الرئيس الأسبق (بن علي) فتح أبواب تونس لتلقي الدعم والمساندة من إيران ، وفي المقابل قامت إيران ووفقاً لاستراتيجيتها في المنطقة بتعزيز دبلوماسيتها في جوانبها المختلفة، وبعد الثورة استمرت العلاقات السياسية ، بل حاولت إيران تعميقها ، وحاولت إيران تعزيز موقفها واستغلال الفرصة التاريخية، في دعمهم التوجه المناهض للغرب وتصوير الثورة التونسية، وكأنها امتداد للثورة الإيرانية ، ومع صعود حزب النهضة الإسلامي المقرب من إيران إلى السلطة، بدأت إيران أكثر تحمساً واستعداداً لتوسيع الدعم لتونس ، ولكن ارتسمت علامات استفهام كبيرة على مستقبل العلاقة مع إيران بعد تنحي حزب النهضة عن السلطة ، فحزب النهضة براجماتي قادر على مد علاقات مهمة مع إيران خصوصاً أن الغنوشي له مواقف تاريخية مؤيدة للثورة الإيرانية.

لكن محددات العلاقات السياسية مع تونس هي التي ستحكم مستقبل العلاقة مع تونس، فستستمر محاولة فتح أفق للتبادل الثقافي بهدف توسيع مساحة التبادل التجاري ، وفي نفس الوقت دعم الأقليات الشيعية وفقا لأولويات إيران و تعزيز دورها كدولة إقليمية مركزية.

3- السياسة الإيرانية تجاه مصر: بينما اتسم نمط العلاقة بين الدولتين الإيرانية والمصرية، بقدر كبير من التعقيد فرضه التوتر والصراع الذي شاب العلاقات بين البلدين لعقود متتالية ، ونظرا لغياب نمطٍ محددٍ لهذا الصراع الذي امتد ليشمل الدور الإقليمي والتوجه الأيديولوجي، ونمط السياسة الخارجية وأدواتها، فمن اللجوء إلى التهدئة ومغازلة التصريحات تارة، والانتقاد اللاذعة تارة أخري ، إلا أن السياسة الإيرانية أخذت الشكل النهائي بما يحقق مصالحها ؛ حيث كان المعلن هو قبول الوضع القائم في مصر ومحاولة التعامل معه في كل المراحل، وكذلك مستقبل السياسية الإيرانية مع وجود النظام السياسي الذي يميل إلى معاداة إيران والتوافق مع الغرب، سيتأثر باستراتيجيات إيران وبرجماتيتها، وبالرغم من أن التوجه السياسي للدولة المصرية في ظل الرئيس السيسي سيعيد مصر إلى موقعها قبل الثورة تجاه إيران ، ويجدد القطيعة على الخلفيات القديمة للنظام السابق المتعلقة بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومحور الإمارات السعودية المناهض للنفوذ الإيراني.

لقد كانت الزيارات المتبادلة لرؤساء البلدين مصر وإيران في عهد الرئيس مرسي مؤشراً مهماً في العلاقات بين البلدين، كان من الممكن أن يؤسس لمستقبل مهم على مستوى التحالفات الإقليمية، ولكن إسقاط نظام مرسي شكل نهاية لمسار المحاولات الإيرانية لرسم مستقبل العلاقات الإيرانية المصرية وفق منظور إيران لمستقبل المنطقة ، وأعاد مصر لنفوذ الولايات المتحدة .

وبالرغم مما سبق إلا أن المصلحة الاستراتيجية الإيرانية في صراعها للوصول إلى الدور الإقليمي المنشود، لتصبح الدولة المركزية في الإقليم، وفي نفس الوقت منع مصر من أن تأخذ دوراً إقليمياً منافساً لإيران، قد يأتي في سياق الاعتراف بالنظام المصري الذي سيحافظ على نمط القيادة المصرية ، فإجهاض الثورة المصرية، هو أحد الخيارات التي لن تجد السياسة الخارجية الإيرانية معضلة كبيرة في التعامل معه ، بل ربما ستجد الوسائل للتعاون معها وفتح شراكات معها أيضاً، خصوصاً أن المحددات الثورية لم تعد هي الأكثر بروزاً في السياسة الخارجية الإيرانية بل البرجماتية والمصالح الوطنية.

فعودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران ، وضمان حد أدني من التعاون بين البلدين، بحيث يلعب فيه الاقتصاد دور القاطرة ، نظرا لحاجة كل منهما للآخر اقتصادياً، هو سيناريو ممكن أن يلبي حاجة السياسة الإيرانية ، ولكن هذا السيناريو لن ينهي بأي حال تطلع كل منهما للعب دور إقليمي بارز، وهو ما ستتحكم فيه المصالح الملحة لكلا البلدين.

3- **السياسة الإيرانية تجاه ليبيا:** لكن الأمر كان مختلفاً مع الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، فبالرغم من التباين الإيديولوجي الكبير بين نظام القذافي الدكتاتوري، ونظام الثورة الإسلامي في إيران، والممتزج بالديمقراطية الغربية، إلا أن الدولتين التقتا في عدائهما المشترك للولايات المتحدة ، ولكن إيران كانت سريعة في تأييد الإطاحة بالقذافي والإشادة بمقتله ، بالرغم من موقفها الرافض للتدخل الغربي في ليبيا، وستتأثر مستقبل العلاقات السياسية الليبية الإيرانية وإلى حد كبير بمستقبل الحالة السياسية في ليبيا، فالأقطاب المتصارعة بأطيافها المختلفة، وما سينتج عن الصراع سواء كان نموذجا ليبرالياً محاكياً للأنظمة الغربية، ومتطلعاً إلى بناء منظومة ديمقراطية ترتبط بعلاقاتها على أساس براجماتي، وهو ما سيمنح إيران فرصة لبناء علاقة تبادلية مع ليبيا، لكن سيكون على كل الأحوال من الصعب بناء علاقات ثقافية مع الدولة الليبية، وذلك بسبب طبيعة المجتمع الليبي السني المتشدد.

والاحتمال الثاني ورغم تراجع دور الإخوان في دول الثورات العربية– خصوصاً في شمال إفريقيا– إلا أن خيار الإخوان لا يزال قائما، والإخوان المسلون في ليبيا لن يكن لديهم مشكلة في بناء علاقة مع إيران على مستوى ما، وعلاقة إيران مع الإخوان ستكون علاقة مرحلية والساسة الإيرانيون يدركون طبيعة حركة الإخوان و مشروعها المنافس لمشروع الثورة الإسلامية في إيران، لذلك فستبني إيران علاقة مع الدولة الليبية ولكنها ستكون هشة ، وغير مستقرة وسترتبط هذه العلاقة بمحددات خارجية تكمن في مدى تقبل دول العالم لهذه الدولة الوليدة.

أما الاحتمال الثالث فهو سيطرة التنظيمات السلفية على مقاليد الحياة في ليبيا الأكثر تطرفا تجاه إيران ، وفي هذه الحالة ستبقى إيران بعيدةً سياسياً وستكون المحددات الداخلية في الدولة هي التي ستحدد طبيعة العلاقات السياسية مع هذه الدولة فيما يتعلق بمدة استقرارها وطبيعة نظرتها إلى إيران.

ولا زال المشهد السياسي في ليبيا مضطرباً والاحتمال الأكبر أن تستمر حالة عدم الاستقرار لفترة طويلة وتسير الأمور نحو تقسيم ليبيا وهو ما سيكرس مزيداً من الضعف للعام العربي و يزيد فرص إيران في تنفيذ سياستها و تحقيق ستراتيجيتها.

فبالرغم من اختلاط المشهد السياسي في بداية الثورات العربية، فمن جهة خسرت الساحة السياسية معارضاً محوريا للنفوذ الإيراني وهو الرئيس حسني مبارك، وتم تقوية الشيعة في الأقطار العربية خصوصاً في تونس، ومحاولة وفود مصرية من توسيع العلاقة مع إيران (Telhami,2013:2).

إلا أن تطور المشهد السياسي، وسيطرة الجيش على الحياة السياسية في مصر، و تراجع حزب النهضة في تونس، ومن ناحية أخرى فقد تصاعدت المشاكل لحلفاء إيران وقمع الشيعة في مصر، فقد يعني ذلك أن المشروع الإيراني فقد الكثير وأصبح الدور الإيراني في شمال إفريقيا محصوراً ومستقبله غير واضح.

المطلب الثاني: مستقبل السياسة الإيرانية تجاه ثورات دول المشرق العربي (سوريا، اليمن، البحرين).

تشكل إيران قوة إقليمية متفاعلة مع المشرق العربي، فقد شهدت العلاقات الإيرانية العربية المشرقية تباينات عدة، تراوحت ما بين المزج الحضاري الفارسي العربي والتنافر، والذي وصل أحياناً درجة الصراع العسكري،

وتتعامل إيران مع المنطقة وفق افتراض وجود فراغ قيادي يسمح لها بتولي زمام المنطقة ؛ خصوصاً بعد ما أسقطت حرب الخليج الثانية العراق ، كأكبر تحدٍ لإيران في المنطقة .

بعد الثورات العربية دخلت دول الثورات في أزمة هوية، فمنذ أن انفلتت الأحداث في المنطقة العربية مطلع عام 2011م، لم يعد بالإمكان السيطرة على تداعياتها، حتى من قبل القوى المتحكمة بأطراف النزاعات الناشئة ، أو من قبل تلك الأطراف ذاتها، وما عاد بالإمكان العودة إلى نقطة الصفر التي اندلعت منها الثورات العربية ، خصوصاً في المشرق العربي، فانفلات الحدث المشرقي اكتسى منذ بدايته بطابع الديمومة والتصاعد في المستقبل القريب، تاركاً تداعياته الكارثية على المديين المتوسط والبعيد (الشبكة العالمية العربية (2014\7\1).

ويرى محمد الزيات: أن المشهد العربي الراهن يطرح احتمالات قوية حول استمرار المرحلة الانتقالية في دول الثورات العربية، واستمرار الأزمات الاقتصادية والأمنية بصورة أكثر تهديداً للاستقرار في تلك الدول (معهد العربية للدراسات، 14\5\2013).

وفي مثل هذا التوصيف، فالتخوف في المشرق العربي تخوفٌ مشروعٌ ، فالتاريخ يشهد تمدد النفوذ الإيراني نحو الغرب سواء في الدورة التاريخية الأولى في عهد قورش، أو الدورة التاريخية الثانية في عهد الدولة الساسينية، وكذلك في العصر الحديث في العهد الصفوي، واليوم يمتد النفوذ الإيراني ليكون شريكا أساسيا لروسيا في سوريا، وتشكل إيران رافداً أساسيا للمقاومة الفلسطينية ، ولإيران وجود واضح في اليمن من خلال الحوثيين والحراك الجنوبي.

أبرز ما يميز السياسة الإيرانية تجاه دول المشرق العربي: (الأسطل، 1999: 86)

1- لازالت إيران تؤمن بأهمية تصدير الثورة ولو نسبيا.
2- تبني سياسة تتعارض جذريا مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة أبرزها مظاهر الرفض التام للتدخل الغربي في المنطقة، ورؤيتها بأن إسرائيل تمثل الخطر الأكبر على أمنها الوطني.
3- الإحساس بالخطر من إمكانية تكرار تجربة الحرب الإيرانية العراقية مما جعلها تسعى إلى تطوير قوتها العسكرية.

وفي هذا المطلب ستحاول الدراسة استشراف السياسة الإيرانية في مستقبل مواقفها من ثورات المشرق العربي وذلك على النحو التالي:

تحاول إيران أن تعيد رسم خارطة النفوذ الإقليمي في ضوء تراجع الدور الأمريكي، ومع استمرار الحالة العربية المترهلة على الأقل في الوقت المنظور ما بين خمس إلى عشر سنوات، ومع عدم وجود قوة عربية إقليمية قادرة على أن تكون منافساً للقوى الإقليمية في دول المحيط الإقليمي، وهي إيران وتركيا وإسرائيل، فالتنافس الحقيقي على النفوذ يصبح بين قوى المحيط الإقليمي، وحلفاء هذه القوى، وتظل الفواعل السياسية مرتكزة على طبيعة هذه المنافسة، خصوصاً في غياب تحالفات فعالة بين الدول العربية.

ولاستقراء مستقبل السياسة الإيراني في دول المشرق العربي فإن الرؤية المستقبلية ترتكز وإلى حد كبير على أمرين:

الأول ما ستؤول إليه الثورات العربية، والثاني طبيعة الدور الإيراني وأسلوب إيران في مد نفوذها.

1-الثورة السورية: سوريا وهي الدولة التي توجه إيران من خلالها رسالتها إلى العالم، حيث إن سقوط خيارات إيران في سوريا يعني الانحسار المبكر للدور والنفوذ الإيراني مع انكسار هلال النفوذ الإيراني ، أما انتصار الخيارات الإيرانية في سورية فهو يعني التسليم بالدور الإيراني.

رغم وجود العديد من السيناريوهات المحتملة لما ستؤول إليه الحالة السياسية في المشرق العربي، والتي تتراوح ما بين انتصار النظام السوري وتزايد النفوذ الإيراني، إلى سقوط النظام السوري، وتشكيل حكومة مناهضة لإيران، إلا أن ابرز السيناريوهات المتوقعة هو سيناريو التقسيم الذي سيفتت المنطقة إلى فسيفساء متعددة التوجهات على أسس مذهبية وطائفية وقومية.

يتوقع حال انتهاء الأزمة السورية حدوث تغيير سياسي يقود دمشق بعيداً عن إيران، وأن ينقل المعسكر المناوئ لطموحات إيران النووية والإقليمية الصراع بدرجة أكبر إلى داخل إيران، وذلك عبر أدوات عديدة تمتد من الاغتيالات وعمليات التخريب ضد برنامج إيران النووي، إلى إثارة الاضطرابات السياسية، سواء من خلال استثارة المعارضة الإيرانية أو حركات التمرد الانفصالية فضلاً عن الضغوط الاقتصادية (مجلة السياسة الدول،2011).

وكذلك فإن جغرافية المشرق العربي ترتبط بتاريخه، حيث أدت التغيرات في توزيع القوة في هذا الإقليم، وتغير أشكال الحكم فيه، إلى تغيرات على مستوى الجغرافيا السياسية، سواء توحيداً له، أو تفتيتاً، أو إعادة تشكيل وفق تلك المتغيرات، مما سيشكل حواجز إيديولوجية ومصلحيه وقومية تحول دون تمكن إيران من التواصل مع حلفائها ويشكل مانعاً دون توسع النفوذ الإيراني. (الشبكة العالمية العربية، 1\3\2013) ولكن لان تتراجع إيران عن المحافظة على مواقعها المتقدمة في سوريا و لبنان، لذلك ستستمر إيران في دعم حلفائها، وقد تلجأ إلى التدخل العسكري المباشر في مد نفوذها في المنطقة العربية ، بسبب قوى التحالفات المعادية للنفوذ الإيراني ، وهذا سيزيد من مأزق الطائفية الذي سيلازم العلاقات العربية الإيرانية، والتدخل العسكري المباشر سيزيد الكراهية وسيغلق أفق المستقبل في تطوير العلاقات بين العرب وإيران.

2- ثورة اليمين:

في ظل المتغيرات السريعة على الساحة اليمينية، وبعد تحالف الحوثيين مع الجيش وسيطرتهم على معظم اليمن، و التصعيد العسكري من قبل السعودية و التحالف العربي، أصبح من الصعب اليوم أن تحافظ إيران على ما حققته من نفوذ سياسي وجغرافي في اليمن، فإصرارها على بقاء نفوذها عند نقطة ما حققته يعني تدخلها العسكري في اليمن، وخوضها مواجهاتٍ عسكرية عند باب المندب، وهذا الأمر يتطلب مجازفة كبيرة غير معهودة على إيران، التي تعتمد في سياستها الإقليمية والدولية سياسة النفس الطويل للتركيز على أهداف بعيدة المدى ، وخوض رهان المواجهة مع قوات التحالف العربي المشتركة؛ لن يجلب لها إلا المشاكل والخسائر، خاصة مع تجربتها حرباً لثمان سنوات مع العراق في الثمانينيات ، وهناك أكثر من سبب يمنع إيران من خوض الرهان العسكري **أهمها:** (منتدى العلاقات العربية و الدولية،23\4\2015)

-**المشاكل الاقتصادية:** تعاني إيران من مشاكل اقتصادية خانقة ارتفعت وتيرتها مع انخفاض أسعار النفط مؤخراً، بالإضافة إلى أن 20 بالمئة من الإيرانيين يعيشون تحت خط الفقر.

- **الرأي العام الداخلي:** يتذمر أغلب الإيرانيين من سياسة دولتهم التي تدعم جبهات قتالية في سوريا والعراق واليمن، وحتى دعمها للمقاومة الفلسطينية، فهم يرون أنهم أحق بالمليارات التي تصرفها حكومتهم على هذه الجبهات في وقت هم في أمس الحاجة لهذه المبالغ، لذلك من الصعب على إيران التورط في تدخل عسكري علني وصريح في اليمن.

-**الاتفاق النووي:** حبر الاتفاق النووي الذي يعول عليه الإيرانيون كحل سحري لجميع مشاكلهم لم يجف بعد، وعلى إيران أن تثبت للمجتمع الدولي حسن نواياها وسعيها للسلام وهذا يعني ابتعادها عن أي تدخل عسكري.

- **دعمها للنظام في سوريا والمليشيات العراقية وحزب الله اللبناني:** لم يعد خفيا أن المقاتلين الإيرانيين – وأغلبهم من الحرس الثوري – يحاربون في سوريا والعراق، إلى جانب المساعدات المالية التي تقدمها إيران والتي تقدر بين مليار ومليارى دولار شهريا للنظام في سوريا، وبين(100-200) مليون دولار سنويا للميليشيات العراقية، وبين(60- 200) مليون سنويا لحزب الله ، لذلك ليس من مصلحة إيران التورط في مواجهة عسكرية.

-**العزلة:** المواجهة العسكرية الإيرانية لعاصفة الحزم والتي تشمل السعودية وقطر والبحرين والأمارات والأردن ومصر والسودان أي تقريبا أغلب الدول العربية في المحيط الإقليمي لإيران، سيترتب عليه قطع علاقات هذه الدول بإيران والتي وصلت لأعلى درجات التوتر إلى أجل غير مسمى، مما سيعرضها لعزله إقليمية كانت قد جربتها في فترة تبنيها لمبدأ تصدير ثورتها بالشكل العلني.

وبالرغم من ما سبق، إلا أن إيران لن تتنازل عمًا حققته من نفوذ في اليمن وستعمل بكل الوسائل المتاحة على المحافظة على نفوذها في اليمن، فاستمرار امتلاك إيران لنفوذ في اليمن أمر بالغ الأهمية في الوقت الحالي، لأن ظروف المنطقة في هذه الفترة مواتية لتحقق إيران حلمها في لعب دور استراتيجي مؤثر في المنطقة، إن لم تكن أساساً تسعى لتكون اللاعب الأهم والأقوى، خاصة مع رغبة الولايات المتحدة بعدم التواجد بشكل مباشر في المنطقة ، وترك إدارة المنطقة للاعبين أقوياء فيها، هذا الأمر يحتم علي إيران التمسك بعلاقتها مع "أنصار الله" وبنفوذها في اليمن.

بالإضافة إلى أن الجذب الاستراتيجي لإيران نحو منطقة ما يعتمد على وجود نقطة رخوة تستطيع إيران النفاذ من خلالها، وتشكل اليمن هذه النقطة الرخوة في شبة الجزيرة العربية .

وأخيراً فإن امتلاك إيران لنفوذ قوي في اليمن يعزز من إحساسها بالأمان في محيطها، فصناع القرار الإيرانيون يشعرون بالخوف والتهديد كونهم يعيشون في محيط إقليمي مختلف عنهم في العديد من الأمور،

مثل اللغة والمذهب والثقافة بالإضافة إلى ذاكرة تاريخية مليئة بالحروب والعداوات (مركز الجزيرة للدراسات،16\4\2015).

وستتحرك إيران على تكثيف الحملات الإعلامية لدعم حلفائها في اليمن وستستغل علاقتها مع سلطنة عمان كوسيط للوصول إلى حل سياسي للأزمة اليمنية.

3-ثورة البحرين:

تعتبر العلاقات السياسية بين إيران والبحرين من اعقد العلاقات، ومستقبل العالقات السياسية بين إيران والبحرين يرتبط بمحددات داخلية وخارجية، و يعتبر أهم محدد هو موقف البحارنة الشيعة الذين سيرسمون مسار هذه العلاقات، والأمر يرجع بدرجة أساسية إلى علاقة البحارنة بالنظام الحاكم ، والأمر مرتبط بشكل أساسي بعملية الإصلاح السياسي الداخلي، فالأمور لا يمكن أن ترجع إلى الوراء، والاحتجاجات لا تعبر بشكل أساسي عن إنتاج خارجي، وإن تلقت دعماً خارجياً، فالحالة في جميع الدول العربية متشابهة ، و مطالب البحارنة الشيعة في الإصلاح السياسي تبقى مشروعة طالما اتسمت بالموضوعية والوطنية، ومستقبل العلاقات السياسية الداخلية ستسير في اتجاه يحقق للشعب البحريني كثيراً من المشاركة ، وهو ما سيحقق استمرار رغبة الشعب البحريني في الحفاظ على الدولة البحرينية المستقلة بعيداً عن إيران.

وهذه الحقيقة ستضع إيران أمام واقع لا يمكن تجاوزه وهو دفن الماضي والتعامل مع الخليج العربي على أنه خليج ليس فارسي، وأعتقد أن هذه النتيجة توصل إليها الإصلاحيون ومن قبلهم المحافظون، وهو ما عبر عنه الرئيس الإيراني السابق نجاد، وما يؤكده الرئيس الإيراني الحالي روحاني.

و أما المحدد الخارجي فهو ما تمخضت عنه الاتفاقيات الدولية مع إيران يوليو2015 إثر الخلاف حول البرنامج النووي الإيراني، والذي أصبح بموجبه أن تسير السياسة الخارجية الإيرانية بمسار يتلاءم مع القانون الدولي العام ، والذي يفرض على أعضائه احترام إرادة الدول، ولا يسمح بانتهاك سيادتها، وهذه الرسالة هي ما أراد أن يوصلها وزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) بعد توقيع اتفاقية مباشرة في جولته في دول الجوار العربي.

بالإضافة لما سبق فمستقبل العلاقات الإيرانية البحرانية ؛ ستتأثر باستمرار بدعم إيران لشيعة البحرين، وهو احد أولويات إيران في سياستها الخارجية والمتمثل في دعم الأقليات الشيعية في دول الجوار، ونسج علاقات

إستراتيجية معها، ولكن هذا الدعم لن يتعدى الدعم الإعلامي في المرحلة القادمة ، و ستتراجع إيران عن أي ممارسة سياسية قد تؤدي إلى زعزعة النظام البحريني.

يلاحظ مدى التباين في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الثورات العربية، ولكن هناك إطار ناظم لهذه السياسة يتمثل في النقاط الأساسية التالية:

1- ستستمر إيران في محاولتها لتوسيع ومد نفوذها في كل المناطق الرخوة التي ستتاح لها في الدول العربية والإسلامية، وستبقى هذه الفرص متاحة طالما ظلت حالة الترهل السياسية السمة الغالبة في معظم الدول العربية.

2- لن تتوقف إيران عن دعم الأقليات الشيعية في الدول العربية، كأولوية لسياستها الخارجية.

3- لن تتنازل إيران عن مناطق النفوذ التي حققتها، وستستخدم كل الوسائل المتاحة من أجل المحافظة على مناطق نفوذها وإن تفاوتت وسائلها من منطقة إلى أخرى.

4- بناء التحالفات التي تمكنها من تعزيز موقعها الإقليمي والدولي.

5- محاولة ملء الفراغ الذي ستتركه الولايات المتحدة الأمريكية إثر تراجع وجودها المباشر في مناطق الشرق الأوسط بسبب تغير اهتماماتها ومصالحها.

وفي المقابل فإن إيران تلتقي مع الأمة العربية وخصوصاً دول الثورات العربية المجاورة لإسرائيل كمصر وسوريا في إنها مهددة من إسرائيل وحلفائها الغربيين، الذين تتناقض مصالحهم ومصالح العرب الذين يمثلون للغرب منذ ما يزيد عن قرن سوقاً لمنتجاته، وفي نفس الوقت مصدراً للمواد الخام اللازمة لتعظيم مكاسبه.

لذلك فالعرض الإيراني على الدول العربية لبناء تحالف مناهض للغرب يمكن المشرق العربي من التخلص من التبعية للولايات المتحدة والغرب ، ومواجهة الأطماع الإسرائيلية هو مطلب جدير بالاهتمام ، وهذا يتطلب إعادة دراسة لخيارات الأمة العربية وتحالفاتها ؛ لان الولايات المتحدة والغرب لن تشكلا رافعة للأمة العربية ، وستظل حريصة على تفوق إسرائيل، مما سيعزز تبعية الدول العربية للغرب والولايات المتحدة.

ورغم ما سبق فإن السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية ومستقبل العلاقة بين إيران والدول العربية ستظل مرتبطة بشكل كبير بمفهوم الأمن القومي الإيراني كما يراه صناع القرار في إيران، والذين يرون أن تراجع

إيران إلى حدودها يعني تهديد الأمن القومي الإيراني، خصوصاً أن المنطقة العربية غير مستقرة والنفوذ الأمريكي والإسرائيلي والغربي لازال متغلغلاً في الجوار الإيراني.

خاتمة الدراسة و توصياتها

حاولت هذه الدراسة تشخيص واقع ومستقبل السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية، وذلك في ضوء التغيرات الإقليمية التي عصفت بالنظام العربي، والتي نتج عنها فقدان سيطرة الدولة على بعض الدول، وتراجع الثورة في دول أخرى، وكيف انعكس ذلك على السياسية الإيرانية، وما شكله من تحديات كبرى للنظام الإيراني وسياسته الخارجية.

أكدت الدراسة على أن مستقبل المشروع الإيراني في المنطقة سيتأثر بمخرجات الثورات العربية، ولكنه في هذه المرحلة سيؤثر عليها، وان إيران ماضية في سياستها الخارجية التي بلورتها عبر مؤسساتها السياسية، والتي تعبر في مجملها عن مصالح إيران، والتي قد تلتقي أو تختلف بمصالح الدول العربية.

وقد خرج الباحث بمجموعة من النتائج هي:

أولاً) منحت الجغرافيا إيران موقعاً استراتيجياً سيجعلها تستمر كدولة إقليمية هامة وسيستمر الدور الإيراني كأحد العوامل الرئيسية والمحددة للمستقبل السياسي للإقليم العربي الإسلامي ولمستقبل الثورات العربية خصوصاً في المشرق العربي.

ثانياً) صنع التاريخ الإيراني لدى الإيرانيين عقدة الشعور بالاستضعاف مما سيجعل الأمة الإيرانية تسعى دائما إلى توسيع المجال الحيوي لأمنها القومي وهو ما سيكون سبباً دائماً لعدم استقرار الإقليم، ومحاولة استغلال عدم الاستقرار في المنطقة العربية إثر الثورات العربية لتعميق أمنها الإقليمي.

ثالثاً) بدا الشرخ العميق بين الأمة العربية والأمة الإيرانية بعد الإسلام مع تكوين الدولة الصفوية المذهبية ولا يزال البعد المذهبي يعتبر أحد مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية.

رابعاً) المحدد المذهبي الشيعي الإثنى عشري، وما يترتب عليه من سلطات في مكونات السياسية في النظام الإيراني ذو تأثير هام على المدى المنظور؛ خصوصاً ما سيترتب عليه من طموح في نشر المذهب والتبشير بالدولة المذهبية في المنطقة الإسلامية وقد يسمح الواقع العربي المتفجر لإيران توسيع جغرافية المذهب الجعفري على حساب المذهب المذاهب السنية .

خامساً) السياسة البراجماتية للدولة الإيرانية أسهمت إلى حد كبير في منح إيران مساحة واسعة في المناورة، وإعادة بناء العلاقات والتحالفات بما يحقق مصلحتها الوطنية، مما يؤكد تراجع إيران عن شعاراتها المرتبطة بثورة 1979م المتعلقة بالوقوف إلى جوار المستضعفين بشكل مطلق، أو معاداة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مطلق، وكذلك مبدأ تصدير الثورة، بل أصبحت مصالح الدولة الإيرانية هي التي تحدد مسار السياسة الإيرانية مما ترتب عليه مواقف متناقضة من الثورات العربية وأحياناً من الثورة الواحدة حسب المرحلة التي تمر بها هذه الثورة.

سادساً) امتد مفهوم الأمن القومي الإيراني إلى خارج الدولة الإيرانية ؛ حيث حاولت إيران في صراعها مع دول المحيط الإقليمي استغلال التحالفات للحد من تهديد هذه الدول لها خصوصاً إسرائيل وذلك من خلال تحالفها الاستراتيجي مع سوريا مما زاد من أهمية سوريا لإيران.

سابعاً) تحاول إيران زيادة نفوذها على حساب تراجع النفوذ الأمريكي خصوصاً في البحرين واليمن ومصر وتونس.

ثامناً) حاولت إيران استغلال الثورات العربية لبناء تحالفات جديدة سعياً لإعادة رسم خارطة نفوذها خصوصاً مع مصر.

تاسعاً) سقوط حكومات الإخوان في مصر بعد الثورة وتراجع حزب النهضة في تونس شكل تراجع للمشروع الإيراني، وأعاد التحالفات إلى سابق عهدها.

عاشراً) شكلت ثورات المشرق العربي انتكاسة كبيرة للنفوذ الإيراني، فقد زعزعت الثورة السورية المكانة الإيرانية في العالم العربي.

حادي عشر) رغم التعاطف الرسمي والشعبي مع الثورة في البحرين إلا أن إيران لم تستطع تقديم الدعم لشعب البحرين، وتم طحن الثورة من خلال درع الجزيرة على مشهد ومسمع القوات الإيرانية، مما سيفقد ثقة حلفاء إيران بجدية الدور الإيراني وقد يدفع إيران إلى مغامرات شديدة الخطورة .

ثاني عشر) الدعم الإيراني للحوثيين والحراك الجنوبي مستمرٌ ويبدو انه سيظل ثابتاً في رهان إيراني على أن تصل بنفوذها إلى منفذ البحر الأحمر مما سيؤثر على وحدة قوى الثورة مستقبلاً.

ثالث عشر) الدور الإيراني في ليبيا سيبقى محدوداً بسبب طبيعة القوة الناشئة بعد الثورة والتي في أغلبها ذات توجه لا يلتقي مع ايران.

ومن خلال النتائج السابقة يمكن التوصل إلى عدد من التوصيات وهي كالتالي:

1. إيران فاعل أساسي في العديد من القضايا الإقليمية والعربية، لذلك يوصي الباحث بوضع آليات للحوار العربي– الإيراني وضرورة تجاوز الصور الذهنية النمطية التي ترسخت على مدى العقود الثلاثة الماضية منذ الثورة الايرانية ، والنظر إلى مواطن الخلاف والعمل على إيجاد سبل التفاهم وهو الأمر الذي يقتضي إرادة سياسية، والبدء بتعزيز علاقات التعاون التُجاري والاقتصادي، فهذا يُمثل إطاراً عاماً مُشجعاً للحوار السياسي ومنع كارثة في الإقليم.
2. التنسيق بين صناع القرار العرب وإيران فيما يتعلق بمعالجة الخطاب الديني؛ بحيث يجب أن يكون هُناك خطاب ديني إسلامي واحد، ويُعتبر هذا أحد المحاور الأساسية للتعاون العربي الإيراني للحد من الصدام على أساس طائفي وديني.
3. على القيادة الإيرانية أن تبذُل جُهداً كافياً لتهدئة مخاوف الدول العربية خاصة دول الخليج العربي، والمُبادرة بمد جسور التعاوُن في مُختلف المجالات سيما العلمية والاقتصادية والاهتمام بالشعوب ومُخاطبة الشعوب العربية والتقارُب معها وإعادة النظر في موضوع نشر المذهب الجعفري في الدول العربية.
4. صناع القرار العرب بفصل الصراعات المذهبية عن المصالح المُشتركة التي يمكن أن تكون أساساً يمكن أن يبنى عليه مع إيران في ضوء الحكومات الإيرانية البراجماتية.

5. بضرورة الاستفادة من التقدُم العلمي الإيراني في العديد من المجالات، من خلال فتح باب التبادُل العلمي بين إيران والبلدان العربية.
6. لازالت السياسة الإيرانية بشقيها الداخلي والخارجي بحاجة إلى مزيد من الدراسة لذلك يوصي الباحث بدراسة أثر الصراع الحزبي الداخلي على العلاقة مع الدول العربية.
7. بدراسة أثر التنافس بين إيران ودول المحيط الإقليمي على البلدان العربية.
8. يوصي الباحث بدراسة مستقبل الجغرافيا السياسية بعد الثورات العربية على النفوذ الإيراني.

المراجع:

المراجع العربية

أولا: الوثائق

1- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2008). تقرير التنمية البشرية 2008/2007، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي2008 3 accessed on February ..

2- دستور جمهورية إيران الإسلامية(1980). شبكة الفكر، طهران.

3- مجموعة الأزمات الدولية(2011)تقرير باسم الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، الثورة البحرينية، تقرير الشرق الأوسط رقم 105. بروكسيل.

ثانياً: الكتب العربية

1- إبراهيم، حسنين(2012). مثلث العلاقات التركية والمصرية والإيرانية، مركز الحضارة للدراسات السياسية.

2- أبركان، نجاة(2003) . العلاقات الإيرانية العربية، من تغيرات السبعينيات إلى ضغوط العولمة". الموسوعة الالكترونية. تاريخ إيران\ فارس القديمة.

3- أبو ناصر، عدنان(2007). الجمهورية الإسلامية الإيرانية إنجازات وانتصارات متواصلة على طريق التقدم والتنمية، دمشق.

4- الحمداني، ضاري (٢٠١١). سياسة إيران تجاه دول الجوار. ط1. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع .

5- السبكي، آمال(1999) تاريخ إيران بين الثورتين، عالم المعرفة، الكويت.

6- السرجي، راغب(2011). قصة تونس من البداية حتى ثورة 2011. ط1،دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة،القاهرة.

7- سليم، محمد(1998). تحليل السياسة الخارجية ,ط2 مكتبة النهضة المصرية ,القاهرة ,

8- شاكر، محمد(1975). كتاب إيران. نبع الوفاء للكتب المجانية.

9- شعراوي،محمد(2011) جذور وديناميات الثورات الشعبية. مؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011في شمال افريقيا وفي تداعياتها. اديس ابابا.

10- الصباغ، سعيد(2013)العلاقات المصرية الإيرانية. دار الشروق. القاهرة.

11- طقوش، محمد.(2009). تاريخ الدولة الصفوية في إيران. ط1 بيروت: دار النفائس.

12- عبد الحي،وليد.(2009). مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020م. لبنان: دار البيان

13- عبد الحي،وليد(2012).المشمهد السياسي العربي2012 : إقليم مضطرب. مركز الجزيرة للدراسات. قطر.

14- عبد الله، عادل(2008). محركات السياسية الفارسية في منطقة الخريج العربي. بدون ناشر

15- فتحي، ممدوح. (2006). مصادر التهديدات و آليات المواجه للأمن القومي الإيراني. أبو ظبي

16- فهد،معن(2014)الثورة السورية قصة البداية. مركز عمان للدراسات الإستراتيجية. دمشق

17- الفضالة،ناصر(2013). الدور الإيراني في أزمة البحرين. المشروع الإيراني في المنطقة العربية. دار عمار للنشر والتوزيع. عمان.

18- الكاتب،احمد(1998). تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه. لبنان: دار الجديد.

19- كركوع،احمد(2013). تونس: ثورة الحرية والكرامة. الربيع العربي. ط1،شرق الكتاب. الشبكة العربية لدراسات الديمقراطية.

20- محمود، خالد (2005) صنع القرار في السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية – الأردن(دراسة منشورة على موقع دنيا الوطن)

21- المسالمة، خالد(2008). الأرض العربية المحتلة–الأهواز، ألمانيا.

22- النعاس،جمال(2011). الأبعاد الجواستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز(دراسة في الجغرافية السياسية)

23- هويدي، فهمي(1991). إيران من الداخل. ط4.مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

24- هيكل، محمد(1951). إيران فوق بركان. أخبار اليوم. مصر

25- الورداني، صالح(1994). مصر وإيران صراع الأمن والسياسة،دار نخرش، القاهرة.

26- يحيى،أسامة. (2015) تاريخ الشرق الأدنى القديم دراسات وأبحاث. ط1،اشوربانيبال: بغداد

27- يوسف،احمد(2010). الإخوان المسلمون والثورة الإسلامية في إيران. فلسطين: دار الحكمة.

ثالثاً: الرسائل العلمية و الدراسات

1- أبو سعدة،محمد(2012) السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين. جامعة الأزهر، غزة. رسالة ماجستير.

2- أبو شعير، فرح(2013). محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

3- أبو عامر، عدنان(2011). النفوذ الإيراني في قطاع غزة، الشواهد والدلالات، مؤسسة فريديش إيبرت، غزة.

4- أبو عمران، حمدان(2013). السياسة الخارجية الإيرانية تجاه حماس، أكاديمية الإدارة والسياسية للدراسات العليا، غزة. رسالة ماجستير.

5- ابو منيجل، شفيع(2008). هوية الدولة والمسالة الديمقراطية في الوطن العربي، في : احمد عوض الرحمون وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك . بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية .

6- أبو هلال، فراس(2011). إيران والثورات العربية الموقف والتداعيات. المركز العربي للأبحاث والسياسات. الدوحة

7- الأسطل،كمال(1999). نحو صياغة نظرية لأمن دول التعاون الخليجي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي.

8- باكير، علي(2012). الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

9- بكير، علي(2011). قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

10- بشارة، عزمي(2014) . سورية: درب الآلام نحو الحرية. المركز العري للابحاث ودراسة السياسات. الدوحة.

11- بن عثمان،روضة(2011) تستطيع أن تثور ولكن لا تستطيع أن تحكم. مؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011في شمال افريقيا وفي تداعياتها. اديس ابابا مايو 2011. ص: 5

12- الجرابعة، رجاء(2012). الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في الشرق الأوسط، جامعة الشرق الأوسط.

13- حلس، كمال(2013)،اثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية المصرية (2005-2012)، جامعة الأزهر، غزة. رسالة ماجستير.

14- حيدر، علي(2011). الثورات العربية: الأسباب والسيناريوهات المحتملة، كتاب دراسات، العدد الرابع.

15- الزاوي، حسين(2010). المغرب العربي وإيران. تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة.

16- شرقية،إبراهيم(2013). إعادة أعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية. دراسة تحليلة رقم 9 . مركز بروكنجزحة . الدوحة.

17- الشهابي، غسان(2014). المسافة بين البحرين وإيران: استنشاق التوتر. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة.

18- الشيباني،عدنان(2012). الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران الجغرافي، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

19- عبد الحليم،عبد الله(2012). الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي(2010-2011).جامعة النجاح، فلسطين. رسالة ماجستير.

20- عبد الحي، وليد(2012). المشهد السياسي العربي: إقليم مضطرب، مركز الجزيرة للدراسات.

21- عبد الله، عادل. (2008). محركات السياسية الفارسية في منطقة الخريج العربي. الكويت

22- العقابي،علي. (2010). العلاقات الدولية- دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات. العراق

23- كلاب،سهيل(2013). العلاقات السورية الإيرانية وأثرها على حزب الله(200-2012). جامعة الازهر. عزة،فلسطين. رسالة ماجستير.

24- مطر، علاء (2009). السياسة الإيرانية تجاه جمهورية مصر العربية (1989- 2005)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة. رسالة دكتورا.

25- المطيري،عبدالله(2011). امن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني. جامعة الشرق الأوسط.

26- موسي،ريم(2012). الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي. جامعة بحيري الخرطوم

27- معهد الدوحة (2011) تقدير موقف: التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر.

28- معهد العربية لدراسات (2013\5\14)العلاقات العربية -العربية بعد الثورات تحديات جديدة.

29- النجار،احمد(2011). أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران(1997-2005). جامعة القاهرة. مصر. رسالة ماجستير.

30- نعناع،عبد القادر (2013). العلاقات الإيرانية السورية1979-2010. مركز المزماه للدراسات والبحث. الإمارات العربية المتحدة.

31- النفيسي،عبد الله(2014)المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية. مركز أمية للبحوث وللدراسات. ط2،دار عمار للنشر والتوزيع. عمان، الاردن.

32- يلوح، رشيد(2011). إيران والثورتان التونسية والمصرية، المركز العربي للدراسات والأبحاث، معهد الدوحة. قطر.

الدوريات:

1- البكري، جواد(2012). الثورات العربية ربيع عربي. بخريف اقتصادي، الحوار المتمدن، ج1، العدد 3725.

2- الجزار،عبد الحميد(2013). العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار. بحوث اقتصادية عربية. السياسي. العدد46 .الكويت.

3- جلال، محمد(2013). العلاقات الإيرانية البحرينية بين السياسة والبحث العلمي. جريدة الوطن. العدد: 2887، الثلاثاء 5\2\2013.

4- جياد،إسراء(2013). محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

5- خضر،محمد(2013). امن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديد. دراسات دولية. العدد53.

6- راشد، سامح(2011). دول الجوار الإقليمي في عصر الثورات العربية، شؤون عربية، العدد 142.

7- رفعت، سعيد(2011). إعصار التغيير، شؤون عربية، العدد 145.

8- الزويري، محجوب(2012). إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية ومآلاتها، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية. الدوحة.

9- سلامة،عبد الغني(2011)شئون عربية. **عصر الثورات العربية: الأسباب والخصائص والتداعيات.** (148) .

10- شهاب،حميد. (2002). جيوبوليتيك بحر قزوين، مجلة كلية الآداب. جامعة بغداد،العدد 59.

11- شومان، توفيق(2002). مصر وإيران: حدود التقارب وآفاقه. فصلية إيران والعرب، العدد١.

12- الشيخ،محمد(2014). ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة. المستقبل العربي. ليبيا.

13- عبد الحكيم،معين(2004). دبلوماسية حياكة السجاد. صناعة القرار السياسي الإيراني: المحددات والمؤسسات المؤثرة. العدد148

14- عبد العالي، عبد القادر(2013). التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد 416.

15- عبد المجيد،وحيد(1991). الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، بيروت، العدد 138.

16- علام، رابحة(2013). خارطة الفصائل العسكرية. ملف الأهرام الاستراتيجي.

17- قبلان،مروان(2013). المعارضة المسلحة السورية : وضوح الهدف وغياب الرؤية . سياسات عربية. عدد 2، المركز العربي للأبحاث ودراية السياسات الدوحة، قطر.

18- محمود،علي(2011). الثورة التونسية. الأسباب. عوامل النجاح،، النتائج. دراسات ومقالات. الهيئة العامة للاستعلامات.

19- مرسي، مصطفى(2011). ثورتا مصرة وتونس وتداعياتهما المحتلة عربياً وإقليمياً، شئون عربية، العدد 145.

20- مركز الشام للبحوث والدراسات(2013)،إيران والأزمة السورية. القنبلة والدور والحرب الإقليمية الطائفية. سورية، دمشق.

21- المشايخي، علي(2012). أفكار التغيير والإصلاح في إيران في القرن التاسع عشر.مجلة الأستاذ. جامعة بغداد.الصدار 201:0552265

22- وحيد،مريم(2011). محركات التغير في العالم العربي. السياسة الدولية. العدد 184. مؤسسة الأهرام. مصر.

23- وهبة،خالد(2011). الثورة المصرية. مؤتمر ديناميات النظام الدولي. واشنطن. الولايات المتحدة الأمريكية.

سادساً: المراجع الالكترونية

اولا) الصحف الالكترونية:

1. جريدة القدس(23\5\2013). إيران تنفي إرسال طائرة تجسس بدون طيار فوق البحرين. ص2. سنة الخامسة والعشرون . العدد 7442 (2013 . 13رجب 1434)

2. صحيفة الشرق الأوسط(30\12\2011). التدخل الدولي للناتو . عامل الحسم في الثورة الليبية، الشرق الأوسط. هيثم التابعي. http: //archive. aawsat. com/details. asp?section=20&article=656632&issueno=12085#. VUNhjY5Viko

3. صحيفة الشرق الأوسط(5\4\2011). السفير الإيراني في دمشق: احتجاجات سورية نسخة مكررة من فتنة 2009 في طهران. http: //archive. aawsat. com/details. asp?section=4&article=615798&issueno=11816#. VVGimY5Viko

4. صحيفة العرب (28\4\2014). التدخل الإيراني المتصاعد في اليمن يهدد استقراره الهش. حمود القدمي . العدد، 9592. http://www.alarab.co.uk/m/?id=21304

5. صحيفة العرب اليوم (5\3\2014) أصابع إيران في البحرين. أسامة الرنتيسي. http: //www. adpf. org/AR/2012-07-06-02-02-14/2012-07-06-02-17-34/item/6962-bahren05-03-2014. html

6. صحيفة القدس العربي (17\4\2013). جدل مصري صاخب حول العلاقات مع إيران. بشير نافع. https: //www. alquds. co. uk/?p=34927

7. صحيفة الملأ الكترونية (16\10\2013). مستقبل العلاقات المصرية الإيرانية بعد 30 يونيو. رانيا مكرم. القاهرة. http: //www. almala. net/news. php?action=show&id=3390

8. صحيفة الوسيط(18\11\2007). أحمدي نجاد يفتح صفحة جديدة في العلاقات البحرينية – الإيرانية . صحيفة يومية سياسية. العدد: 1899ا،لأحد 18 نوفمبر 2007م. ض 48 http: //www. alwasatnews. com/1899/news/read/263295/1. html

9. صحيفة ايلاف الالكترونية (8\12\2013). تدخلات ايران في البحرين. مصطفى حته. . http: //www. elaph. com/Web/opinion/2013/12/855184. html

ثانيا) المواقع الالكترونية:

1- مجلة المجلة الموقع الالكتروني (14\6\2012). ماذا تريد إيران من مصر ما بعد الثورة؟. محمد السلمي. http: //www. majalla. com/arb/2012/06/article55236046

2- المكتب المركزي للإحصاء سورية(2011) العلاقات السورية الإيرانية. http: //emediatc. com/PublicFiles/File

3- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (21\2\2011). أبعاد الموقف الإيراني من الثورة الشعبية في مصر. مصطفى مرسى. أبو ظبي. http: //www. ecssr. com/ECSSR/print/ft. jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/Mustafa_Abdel_Aziz_Morsi/FeatureTopic_ 1375. xml

4- دنيا الوطن(19\5\2015). وثيقة سرية..الشيعة يخططون لنقل تجربتهم في العراق للدول الإسلامية. http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2007/01/09/70306.html

5- أخبار اليوم(2015)نبيل البكري. http://www.akhbaralyom.net/news_details.php?sid=69013

6- موقع البرهان(2\2\2013). الدور الإيراني في أزمة البحرين. http: //alburhan. Com/main/articles. Aspx?article_no=5031#. VVQygkBPhLU

7- الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية(29\6\2012). آفاق العلاقات المصرية – الإيرانية بعد انتخاب مرسي. نفين مسعد. http: //www. ecssr. com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfls=false&_nfpb=true&lang=ar&_ pageLabel=featuredTopicsPage&_event=viewFeaturedTopic&ftId=/Feature Topic/Nevine_Mossaad/FeatureTopic_1579. xml

8- الأرشيف العربي (2 \2\2013). أبو الغيط: خطبة خامنئي تكشف حقده على مصر. http: //archive. arabic. cnn. com/2011/egypt. 2011/2/6/iran. egypt

9- موقع أكاديمية DW(21\2\2013). الدعم الإيراني للأسد: الخلفيات والوسائل. http: //www. dw. de/

10- الأهرام(2\2\2011). مبارك يعلن إجراءات الإنتقال السلمي للسلطة، جريدة الأهرام، العدد: 45348 http://www.ahram.org.eg/The-First/News/61094.aspx

11- الأهرام(3\2\2011). التحرير يتحول إلى ساحة حرب في موقعة الجمل، المص ري اليوم، العدد 2426. http://www.ahram.org.eg/The-First/News/61094.aspx

12- إسلام تايمز (23\2\2011).ثورة البحرين وإيران. http://www.islamtimes.org/ar/doc/fori_news/55825/ar/doc/video/448642/

13- إسلام تايمز(29\4\2012). العلاقات التونسية الإيرانية في ظل زيارة علي اكبر صالحي. مراسل : كريم بن منصور. http: //www. islamtimes. org/ar/doc/news/156637/

14- موقع الأهرام الطبعة العربية (17\1\2010). ليبيا وإيران تشكلان لجانا سياسية واقتصادية لتعزيز التعاون. سعيد الغريب. http: //digital. ahram. org. eg/articles. aspx?Serial=72959&eid=411

15- مركز بغداد للاستشارات والدراسات والإعلام (2 \7\2012). الصراع من أجل البحرين: التنافس السعودي مابون،سيمون الإيراني. ترجمة: شادي عبد الوهاب. http: //www. baghdadcenter. net/details-69. html

16- البنك الدولي (2013). http: //data. albankaldawli. org/indicator/SL. UEM. TOTL

17- موقع الدستور(30\5\2014). تليجراف: لولا الدعم العسكري الإيراني لانهار الجيش السوري. http: //www. dostor. org/376690

18- موقع البديع(24\4\2012). تتطور التعاون الثنائي بين ايران وتونس. http: //albadee. net/news/3054

19- موقع التونسية(22\7\2012). تعاون بين تونس وإيران في مجال التعليم العالي. http: //www. attounissia. com. tn/details_article. php?t=64&a=64652

20- بانا برس(1\5\2015). اتفاقيات للتعاون بين تونس وإيران. http: //www. panapress. com

21- افريكان منج، بالعربية (20\6\2013). سفير إيران لدى تونس يؤكد على صلابة العلاقة بين تونس وإيران. http: //www. africanmanager. com/site_ar/detail_article. php?art_id=18468#

22- موقع التقرير (23\7\2014). عن سوريا كـ "إقليم استراتيجي" من أقاليم إيران. http: //altagreer. com

23- مركز الجزيرة للدراسات (2013). حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر، الزويري، محجوب.
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134492330407430.html

24- موقع عربي رتيرز (4\4\2011). مصر تبدي استعدادها إعادة العالقات الدبلوماسية مع إيران. http: //ara. reuters. com/article/topNews/idARACAE7331AV20110404

25- الجزيرة نت (14\2\2007). تونس وإيران من القطيعة إلى التوافق. سيد احمد ولد سالم. http: //www. aljazeera. net/specialfiles/pages/957ad4a6-451d-4546-924d-fbab365ea7c4.

26- المركز الإعلامي للدراسات والبحوث والتوثيق والإعلام(27\4\2\2013). لتدخل الإيراني في اليمن حقائقه وأهدافه ووسائله. أحمد أمين الشجاع. https: //icirdi. wordpress. com/2013/04/27

27- حسين،خليل(18\10\2011). عوامل التغيير والثورات في الوطن العربي. موقع خاص للدراسات والأبحاث الإستراتيجية. http: //drkhalilhussein. blogspot. com/2011/10/blog-post_2194. html

28- الحوار المتمدن(23\12\2007). التحالف السوري الإيراني: تاريخه، حاضره، البطنيجي،عياد مستقبله. ،العدد: 2138 http: //www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=119321

29- السياسة الدولية (2013). كيف تفكر إيران. السياسة الدولة. مكرم،رانيا مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. http: //www. siyassa. org. eg/NewsContent/3/112/1749

30- موقع الخليج الجديد(5\5\2015). معارض إريتري: إيران تدير معسكرات لتدريب «الحوثيين» في إريتريا منذ 2009. أسماء العتيبي. http: //www. thenewkhalij. com/ar/node/13780

31- مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية(18\2\2015). ماذا تواصل إيران المأزومة اقتصاديًا دعم حلفائها؟. http: //rawabetcenter. com/archives/4088

32- موقع الوسيط (12\2\2012). أحداث البحرين: الأزمة والمخرج،اللقاء السنوي الـ33. حسن رضى. الدوحة. http: //www. alwasatnews. com/3465/news/read/637108/1. html

33- موقع الراصد(11\11\2007). سورية وإيران. . تنافس وتعاون. فيصل الشيخ محمد. http: //alrased. net/main/articles. aspx?selected_article_no=4850

34- موقع الراصد(7\9\2013). إيران وأحداث مصر. أسامة الهتيمي. http: //alrased. net/main/articles. aspx?selected_article_no=6366

35- السفارة الإيرانية(12\12\2013). إقبال كبير لجناح السفارة الإيرانية في السوق الدبلوماسي الخيري بتونس

36- موقع الشرق الأوسط(19\1\2011). التونسيون يسعون إلى تطبيق القوانين والأحكام الإسلامية بحسب أحمدي نجاد. http: //www. france24. com/ar/20110119-iran-/ahmadinejad-says-tunisia-goes-islamic-republic-after-ben-ali

37- موقع الشرق الأوسط(19\3\2010). أحد مؤسسي رابطة الإثنى عشرية في اليمن: إيران دعمت الحوثيين ماليا. وحزب الله دربهم عسكريا. العدد: 11434. http: //archive. aawsat. com/details. asp?section=4&issueno=11434&article=561648#. VUxlVY5Viko

38- موقع قناة العالم(25\6\2012).مرسي: تعزيز العلاقات الإيرانية المصرية يحق التوازن الاستراتيجي. http: //www. alalam. ir/news/1182224

39- موقع البيان(10\2\2011)أسباب اندلاع الثورات العربية. صالح عبد العظيم. http: //www. albayan. ae/opinions/articles/2011-02-10-1. 1382729

40- موقع الوطن(28\3\2015). تعرف على الطائفة "الزيدية" التي يتبعها الحوثيون. محمد علي حسن وسلوى الزغبي. http: //www. elwatannews. com/news/details/696696

41- موقع اليوم(18\2\2013). إيران والربيع التونسي. عبدالله الشمري. http: //www. alyaum. com/article/3072384

42- موقع حجة اليوم (31\5\2014). الدور الإيراني في اليمن. أوجه التدخل والأهداف. http: //www. alkhabarnow. net/news/125966/2014/05/31

43- وقع البوابة نيوز (29\12\2013). خالد عمارة. بعثة مصر بطهران: إيران تؤمن أن 30 يونيو امتداد لـ25 يناير. http: //www. albawabhnews. com/295300

44- موقع السياسي(4\10\2011). آفاق تفعيل العلاقات المصرية الإيرانية. ناهد سيد امين. http: //www. elsyasi. com/print_article. aspx?id=623

45- شبكة النبأ المعلوماتية(5\1\2008). صناعة القرار في إيران :الجميع و.. لا أحد.على الطلقاني . http://annabaa.org/nbanews/67/589.htm

46- موقع الخبر 24(22\4\2014). هافنغتون بوست: الدعم الإقتصادي الإيراني لسوريا أصبح مرهقاً. ستجد إيران نفسها مضطرة لدفع مليارات للحكومة السورية كل عام. فاطمة غنيم http: //www. 24. ae/Article. aspx?ArticleId=74215&SectionId=128

47- الجزيرة نت (14\2\2007) ليبيا وإيران جمعهما الخلاف مع الاخرين محمد،إسماعيل. http: //www. aljazeera. net/specialfiles/pages/6fe27544-8b64-4538-8fe0-2e7760cba626

48- الجزيرة نت (13\9\2012). صفات العالم.. البوطي نموذجاً معكوساً.
http://www.aljazeera.net/home/print/7dcab3c3-3422-4c8b-b091-049383f5dada/eb7445cc-5ab7-4600-b10a-7dc0eb1f66e1

49- الجزيرة نت (16\3\2011).إيران موف حزر من الثورات العربية
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/16/إ

50- الجزيرة نت(14/9/2013)المجلس الأعلى لقومي بإيران
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/9/14/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A-%D8%A8%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

51- العربية نت(12\2\2011). مبارك يتنحى ويسلم سلطاته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة"، العربية،
http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/11/137234.html

52- موقع مغرس(2\0\2011). عندما اعتبر القذافي ثورة الخميني نجاحا للكتاب الأخضر. إدريس الكنبوري http: //www. maghress. com/almassae/139828 .

53- موقع موسى الصدر(21\2\2008). حسيني: تطوير العلاقات مع ليبيا لا يمنع متابعة ملف الإمام. http: //www. imamsadr. net/News/news. php?NewsID=4940

54- موقع المدل ايست ان لاين(1\7\2011). خامنئي: ثورة سوريا نسخة مزيفة من احتجاجات البحرين وثورات تونس ومصر وليبيا. http: //www. middle-east-online. com/?id=113393

55- موقع العربية نت(2011\10\21) إيران تعتبر مقتل حليفها القذافي نصراً للشعب الليبي ونهاية ديكتاتور. الجمعة 23 ذو القعدة 1432هـ - 21 أكتوبر 2011. http: //www. alarabiya. net/articles/2011/10/21/172961. html

56- موقع القرية(2014\1\14). خامنئي طمأن حسن نصر الله باستمرار حكم بشار الأسد بسوريا. http: //www. kufur-kassem. com/news-20-123392. html

57- صحيفة الوسط البحرينية(2011\3\16). 3 قتلى و250 مصاباً في أول يوم من إعلان حالة الطوارئ. http: //www. alwasatnews. com/3113/news/read/532534/1. html

58- موقع الجماهير(2011\6\8). الرئيس الإيراني يدين بشدة التدخل الأمريكي والغربي بشؤون سورية الداخلية. http: //jamahir. alwehda. gov. sy/_print_veiw. asp?FileName=281655285201106072243331

59- موقع العروبة(2008\9\18). مقابلة مع الرئيس بشار الأسد. الجانب المهم في العلاقات الإستراتيجية بين البلدين استقلالية القرار السوري. 17 أيلول 2008. والقرار الإيراني. http: //ouruba. alwehda. gov. sy/__archives. asp?FileName=92324208200809180727729

60- موقع رحماء(2011\3). الشعوب العربية ستحفر قبور جنودكم إذا احتللتم ليبيا . http: //www. rohama. org/ar/news/4846/

61- موقع المعرفة (2011). 3 الثورة التونسية 2011 .
http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9_2011

62- الشبكة العالمية العربية (2013\4\10). إخوان مصر. مرسي يرسي المشروع الإيراني في البيئة العربية نعناع،عبد القادر. http: //www. globalarabnetwork. Opinion \9924\2012

63- الشبكة العالمية العربية (2013\3\1). التغيرات الجغرافية في المشرق العربي. نعناع،عبدلقادر. http: //www. globalarabnetwork. com/studies/9703-2013-03-01-11-40-50

64- الشبكة العالمية العربية (2014\7\1). التوظيف الديني في تفتيت المشرق العربي: الخلافة السنية والشيعية. موقع مستقبل الشرق للدراسات والبحوث نعناع،عبد القادر. http: //falsharq. com/index. php/arabic-decomen

65- الحوار المتمدن (2014\1\28) . الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية.الأسباب والمبررات. عبد الحكيم وادي.

http://www.ahewar.org/debat/print.art.asp?t=0&aid=398065&ac=2

66- موسوعة العراق(2014\5\31) مقتل قائد في الحرس الثوري الايراني على ايدي المعارضة السورية. http: //www. faceiraq. com/inews. php?id=2760826

67- وكالة فارس الإخبارية (2011\2\4). علي الخمينئي. الموقع بالعربية. http: //arabic. khamenei. ir//index.

php?option=com_content&task=view&id=1100&Itemid=127

68- عساف،سيمون(2011). الغرب ليس صديقا للثورة الليبية. مركز الدراسات الاشتراكية. http: ///revsoc. me/arab-and-international/lgrb-lys-sdyqan-llthwr-llyby

69- موقع العربية (2008\11\28). ليبيا تنفي علاقتها باختفاء موسى الصدر ولم تتسلم طلب جلب القذافي. خالد محمود. http: //www. alarabiya. net/articles/2008/02/28/46246. html

70- موقع الأهرام الرقمي. (2013\2\1). المعارضة العسكرية في سوريا. خريطة الفصائل وبنيتها التنظيمية. رابحة علام. ملف الأهرام الاستراتيجي. ا. http: //digital. ahram. org. eg/articles. aspx?Serial=1194495&eid=2556

71- موقع الأهرام الرقمي. (2008\7\1). الحوثيون فى اليمن. من هم وماذا يريدون؟. حسن أبو طالب. ملف الأهرام الاستراتيجي. http: //digital. ahram. org. eg/articles. aspx?Serial=704231&eid=1499

72- (فولتيرنت،3\2\2006). العلاقات السورية الإيرانية بين التعاون والتحالف. حسين العودات. http: //www. voltairenet. org/article145069. html

73- الشرق الاوسط(3\2\2013). مستشار رئيس الحكومة اليمنية: إيران تزيد من نشاطاتها في اليمن. محمد جميح.
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=715703&issueno=12486#.VVW5ZLlViko

74- وكالة الإنباء السعودية(14\4\2006)_**تونس وإيران / تعاون**. http: //www. sauress. com/spa/353613

75- الهدف(27\3\2015). ما هي أسرار العلاقات الخفية بين إيران والحوثيين؟ http: //hadfnews. ps/post

76- مركز التنوير للدراسات الإنسانية (31\2\2003). العلاقات البحرينية الإيرانية بين أزمات الماضي وآفاق المستقبل. احمد منيسي. http: //www. altanweer. net/articles. aspx?id=201030015&selected_id=-20029&page_size=5&links=true

77- موقع العهد الإخباري(16\3\2011). احمدي نجاد: دخول قوات خليجية الى البحرين لقمع الثورة الشعبية عمل مشين وغير مبرر. http: //www. alahednews. com. lb/41704/75/

78- س أن أن بالعربية(20\10\2011). تسلسل الأحداث في ليبيا. http: //archive. arabic. cnn. com/2011/libya. 2011/10/20/libya. timeline /

79- موقع القدس الإخباري (23\2\2009). وفد من نجاد يؤكد لعاهل البحرين الحرص على علاقات الصداقة بين البلدين http: //www. alquds. com/news/article/view/id/77966

80- موقع bbcعربي(7\7\2013). توني بلير: الجيش المصري لم يكن له خيار غير عزل مرسي. http: //www. bbc. co. uk/arabic/inthepress/2013/07/130706_press_sunday

81- موقع المعرفة(24\2\2011). الثورة الليبية 2011. http: //www. marefa. org/index. php/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9_2011#. D8. AF. D9. 88. D9. 84. D9. 8A. D8. A9

82- موقع مرآة البحرين(13\1\2014). الدبلوماسية البحرينية تحاول تحييد طهران في الصراع السياسي. http: //bahrainmirror. no-ip. info/news/12833. html

83- موقع NOW الإخباري (28\8\2011). صالحي: إيران قدمت مساعدات إنسانية لثوار ليبيا قبل سقوط القذافي. https: //now. mmedia. me/lb/ar/

84- منتدى العلاقات العربية والدولية(23\4\2015). النفوذ الإيراني في اليمن: الأدوات، الواقع، المستقبل.أمل عالم .
http://fairforum.org/research/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%8C-%D8%A7%D9%84%D9%88/#_edn24

85- مركز الجزيرة للدراسات(16\4\2013). القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة.حسن العمري.
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343105119173879.htm

86- مركز الجزيرة للدراسات(16\4\2015).بنية القوة الإيرانية وآفاقها.وليد عبد الحي.
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134311.2429798680.html%2019:0

87- المزماة(7\1\2013). دور العامل الديني في سلوك السياسة الخارجية الإيرانية.عبد القادر نعناع.
http://almezmaah.com/ar/news-print-2835.html

88- موقع المقاومة(25\11\2011). موقف الإمام الخامنئي حول ثورة البحرين. http: //www. moqawamah. com/?a=content. id&id=4511

89- مجلة السياسة الدولية (2011). المأزق الإيراني. مالك عوني.
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/1715/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A.aspx

90- موقع البيضاء أن لاين(2011/11/11). قراءة خاصة للثورة اليمنية. محمد الغابري. http: //albaidaonline. com/print. php?news_id=7889

91- موقع المقال (2011/11/27). الطريق إلى ساحة التغير القديمي،نواف. http: //www. almqaal. com/?p=361

92- صحيفة الشرق الأوسط الالكترونية (2011/12/21). اليمن: 2011 عام الثورة والتغيير والحرب والسلم. عرفات مدابش. مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، صنعاء. بالتعاون مع المركز العربي للدراسات. http: //classic. aawsat. com/details. asp?issueno=12086&article=656771

93- الجزيرة نت (2013/8/21) قصة العلاقات السورية الإيرانية. عبد الجليل زيد المرهون . /http: //www. aljazeera. net/knowledgegate/opinions

94- السفارة الإيرانية(20/11/2013). أسبوع الكتاب الإيراني بتونس من 18 إلى 22 نوفمبر الجاري .

95- موقع العربية(2014/8/17). الأحداث الليبية منذ بداية الثورة الليبية حتى أغسطس 2014. بقلم معهد العربية لدراسات. http: //studies. alarabiya. net/files

2- المراجع الانجليزية:

1. Abrahamian, E. (2008). History of modern Iran. New York: Cambridge University Press .
2. Bahrain Protests 2011/12 -Global voices(2012) .

3. Chubin,s(2012). Iran and the Arab Spring: Ascendancy Frustrated. Gulf Research Center.

4. http: //globalvoicesonline. org/specialcoverage/2012-special-coverage/bahrain protests-2011/#latest

5. http: //www. islamicinvitationturkey. com/2012/05/18/libyan-official-praises-islamic-irans-support-to-libyan-revolutionary-forces

6. -Irantraker(9\5\2010). Tunisia-Iran Foreign Relations. By Ariel Farrar-Wellman. http: //www. irantracker. org/foreign-relations/tunisia-iran-foreign-relations.

7. -Islamic Invitation Turkey(19\5\2012) Libyan official praises Islamic Iran's support to Libyan revolutionary forces

8. Mortaza, M (1989). i-Islam in Iran: A Historical Study of Mutual Services. Political and current affair. vol2: 6 www. al-islam. org\al tawhid\Iran\Mutual . htm

9. Nikou,simera(2011). Iran Backs Libyan Rebels, Chastises West Over Oil,

10. Ragab, Eman(2012) Iran's Role Dilemma in the Arab Region after the Arab Revolutions, Panorama of global security environment . Bratislava: CENAA, pp. 429-440

11. Roger, Howard (2006)Iran Oil: Petrodiplomacy and the Challenge to America,I. B. Tauris &Company. p. 5

12. Telhami, S(2013). Arab Perspectives on Iran's Role in a Changing Middle East. A Joint Wilson Center-USIP Project. University of Maryland.

13. -The telegraph (22\9\2011). By Con Coughlin. http: //www. telegraph. co. uk/news/worldnews/middleeast/iran/8782103/Iran-steals-surface-to-air-missiles-from-Libya. Html

14. Will Fulton, Joseph Holliday, & Sam wyer(2013)Iranian strategy in Syria. Institute for the study of war .